



# مُسَلَّمُ الشُّبُورِ

للعالِمِ الفاضل مولانا المولوي محمد الله رحمه الله

## التَّعْلِيْقُ الْمُنْعَوِي

بكمال الأهتمام

والاعتناء في الصحة والصفاء وحسن طبعة وضاحة خطه من المديرة  
المطبع الميمية الحليم محمد شفيق عفة عن الواقعة في بلدة كانقور

مع حاشية الفاضل المحقق والخبير المدقق  
دجامع المعقول والمنقول للحاج ابو الفضل الايوبي  
محمد عبَّيد الله الكندي هاري دام فيض الجباري

المكتبة الحقة نساير

محلہ جنگی پشاور پاکستان

فون ۶۶۰۶۹۳



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ  
مَا شَاءَ اللَّهُ لَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ  
بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ  
بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

عَلَىٰ رِوَقَيْنَا لِكَيْ

# مُسْلِمُ التَّبَوُّتِ

لِلْمَعَالِمِ الْفَضْلِ وَالْمَوْلَى مُحَمَّدٍ ﷺ  
وَاللَّهِ مَعَهُ رِجْ حَاشِيَ الْبُحْرَى

# التَّعْلِيقُ الْمُنْبَعُوثُ

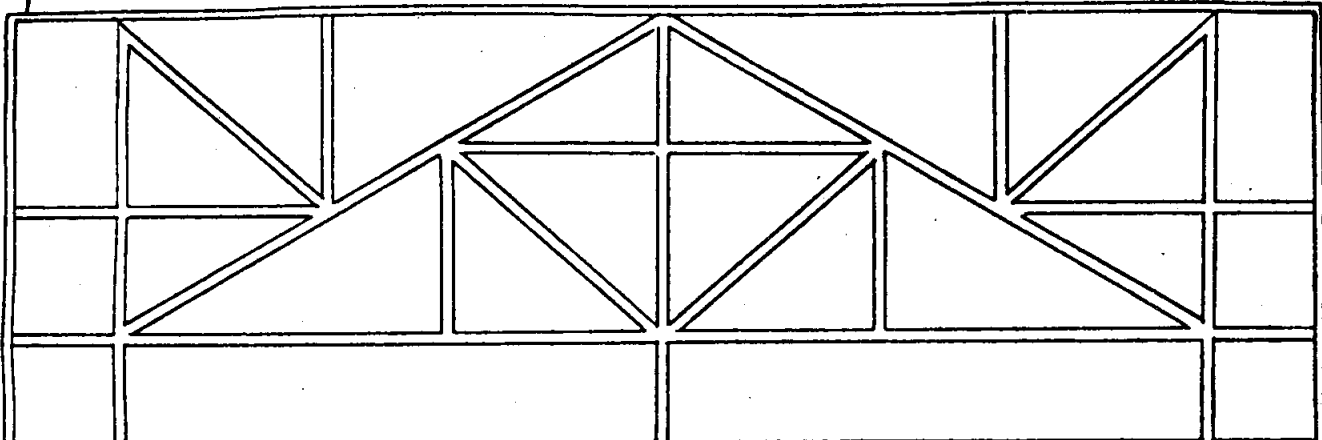
بِكَمَالِ الْأَهْمِيَّةِ وَالْأَعْيَانِ

الناشر:

المكتبة الحقة نغار

محلہ جنکی پشاور، پاکستان

مشورہ - والی کتاب گھر  
پتہ: سندھ بازار، سندھ، پاکستان  
4441613-14



### بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

كيف احمدك اللهم فانك ازلي وابدى وقد يرو وجودى فان وحياتى متناهية وعطائى ليمم منك الخير  
والجود \* وبيدك كل مراد وكل مقصود \* وجودك علة جميع الموجودات وامرك منشأ خلق المخلوقات  
اشهد واقرب قلب سليم \* ان لا اله الا انت وحدك من غير سهيم \* ثم شهادتى بتوحيده واقرارى  
بتفريده انها من نعمتك الكاملة \* والاربابك السابغة \* فلولا هدى لهديتى لغويت \* وضلت و  
توتيت \* فاشكره شكرا كثيرا \* واشنى عليك ثناء و فيرا \* اعطيت ما طلبت وفعلت ما رجوت اذا عرض  
ما نع حدث منك دافع \* فعال شانك \* جلى برهانك \* عميم احسانك \* عزيز سلطانك

تبارك شان ربك لعلمينا	ولى الخير خير الرازقين	تعالى شانك من كل نقص	وتنزيه ومدح المادينا
جدير بالعبادة انفرادا	مفيض الجود معطي السائلينا	عليم بالجنيايا فى قلوب	مُباة بالعباد الصالحينا
معاف عن ذنوب الخطايا	برحمته يجازى الطائفينا	ترى خضعت وذلكت وسمالت	بسدته جباه الامرينا
يكون بقوله كن ما يريدنا	فلم يمسه عجز العاجيونا	ويفعل ما يشاء باختيار	بلا منم وخوف السائلينا
غنى عن عبادتنا جميعا	فلا يجدي به طوع الطائفينا	وقانا سوء اعمال دوا ما	فحقا كان خيرا الحافظينا
قنى عن شر ما كسبت يدنا	كذ اعن شركيد الحاسدنا	وبارك فى صنعى ثم ضاعفنا	الهي انت خير الناصرينا

واعظم ما انعمت علينا ان جعلتنا بفضلك العبيد واحسانك العظيم بامة جنيتك و صفيك ونجيبك \*  
سيدنا وسندنا ووسيلة يومنا وغدنا \* محمد المصطفى واحمد المجتوبى صلى الله عليه وسلم وبارك وكرمه امام  
الانبياء والمرسلين فخر الاولين والاخرين - نور السموات والارضين \* عرف المسك والورد وسائر الازهار  
والرياحين قام اصل لشرك والظلم والاحاد \* معلى ان لا اله الا الله تعالى عز الاضدادنا سخر الشرائع  
السابقة بشرية البيضاء المضيئة اللامعة \* محلى لرسوم القيمة القاتلة والعقائد الفاسدة الباطلة \* رؤف  
الائمة كاشف الغمة \* علم الهدى مصباح الدجى المبعوث لتميم مكارم الاخلاق \* وتعميم الاخوة المروية  
والوثاق كلام جوامع الكلم لسانه ينابيع الحكم

فدات نفسى وما للوارثينا	عليكم يا شفيع الائمة	فكيف الوصل كنا باعدنا	عليكم يا حبيب لعاشقينا
بهنيد نحن انتم بالمدينين	الامر اذى نواكم نقاسى	الامر يشق وصل لواصلنا	وقد ذهبوا وصاروا فامرينا
ومن ممن مننت على برايا	هديت الى صراط الفائزين	نذير للذين طغوا وضلوا	شفيق قابل رحيمنا
مبشر رؤية للطائفينا			فايم الله فقنا السابقينا

<p>نعوتكم علت عن حد عد فصل عليه ربي ثم سلم</p>	<p>وجللت عز هذا الكاتبينا من امتد الكسالى العاجزينا</p>	<p>اذا ذكر اسم ربكم ذكرتم وعلى له واصحابه الذين شادوا الدين اذ اعوا الهداية</p>	<p>وذلك انتهاء الواصفينا</p>
<p>واليقين والائمة المهديين صلى الله تعالى عليهم وعلماهم جميعين فهم رجاؤهم كياهم غزى ستونهم ستون الفيا</p>	<p>اشدا اع الورى للكافرينا ومع هذا اتولوا مدبرينا</p>	<p>واصحاب رؤسنا لصالينا ولم يمنعمهم عن قول حق كل منهم درجات رفع كما الحق داموا جاهدين</p>	<p>والفئة ولو ما للاشيينا</p>
<p><b>ويعلى</b> فيقول العبد الضعيف الراجي نعمة الله ورضاه محمد بركت الله الكهنوى الفرنكى محلى وطنا الرازقى مشربا ابن الفاضل كامل مولانا الحافظ محمد احمد الله رحمة الله نور الله مرقده وبردمضجعه فى الجنن - لما كان كتاب مسلم الثبوت فى فن اصول الفقهاء مولانا الفاضل محلى البارى غفر الله البارى مختصر غاية الاختصار ومداد اول ومشهور انما يسمى الاشتمار كانه الشمس فى نصف النهار حتى صار معاركة للأمراء ومطرح للاذكياء فبدلوا مساعدهم بتعليق الحواشى عليه والشروح ووجهه اجل مطالبه الوضوح وكانت النسخ المطبوعه تتخوف من تلك الافاضات وتعزى عن الافادات تعين للتلامذة والاساتذة وقت التدريس الدرر المطالعة وهو باعلى اجازة وغاية اختصاره ودقة مباحثه وندارة مسأله كان ينبغي ان يطبع بعد صحة عبارته وبذل الجهد فى حسن كتابتة محلى بالحواشى المفيدة الجديدة معزى عن الفواشى لقدمية محلى بالكسوبيين السطور شرعتم مع قصو رباعى فى هذا الفن متوكلا على والى لتوفيق والمن فى جمعها وتاليفها واقتباسها وتلقيطها واجمالها وتفصيلها وتوضيحها وتلخيصها ومقابلتها وتصحيحها وسميتها <b>التعليق المنعوت على مسلم الثبوت</b> ثم توجهت الطبعه هتما فى وضاحة الخط وشفاء الطبع بحديث يورث رويته تنشيط الطبع ومتعنيا فى رفع اغلاطه وصحته واعجاب صكوته وسيرته فجاء بعون الله تعالى ونوفيقه ليتر النواظر ويروق الحواط كما جهدنا فى الهواجر نطله الذى اجر</p>			
<p>حمدت الله حمد الشاكرينا بها امنوا الرجوع المشروح واحسن كاغذ كتما وكيفا سواد حروفه باللمع نور به وبغيره المطبوع قبل وصحته بصحة تشير بتحشية وتصحيح وطبع فليس سوى التقاط من صيدى علم ان لو شرعت وما استعنت ولما قد تعتر امر طبع الى اجراء مطبعة اميلنا فاحمد على حسن الطبايع ويهد بنا صراطا مستقيما</p>	<p>برحمته يربى العليميتا بها استغنوا عناء الماهرينا وحسن كتابه للكاتبينا يزيل غياهبا لمعنى تشيينا وجدت اذ انزى بونا مبينا اليه بها اصابع ناظرينا بصفو بعد ترتب بيزينا ولخص شروح الشارحيننا به من كان احزى زرينا بتاخير وخلف الواعدينا وكان الله خير الناصرينا صحيحا خاليا عن ما يشيينا ويخفى من عواقب هالكينا</p>	<p>على طبع المسلم بالحواشى واعلى صحة وصفاء طبع وبين سطوره كتبت كسور بسيرته انيق اهل علم فقابل خطه بالخط حسنا وذلك كله بالجهد متى وما اربى به من افتخار وكيف لست املك باصنعت لحبت وما ظفرت بما اردت وعدم الانطباع كما نريد فمما جملة الاسباب حتى وارجولان يوفقنى دوما وليصغ عز ذنوب الخطايا</p>	<p>بما حلت مطالب طالبينا يروق به عيون الناظرينا لتقديم المعانى الدارسينا وصورته يسر الناظرينا وصورته بصورته حسينا ووفق فيه رب العليمينا وان ادعى جزيل الفاضلينا فلذلك من فيوض السابقينا ولما روجه فوزنا للفائرينا بقلة اعتناء الطابعينا ترانا اليوم فيها طابعينا ويجعله رفيقا لا يبيننا ويرحم فهو خير الراجيينا</p>

هذا الكتاب من تصانيف شيخنا العلامة السيد محمد باقر الخليلي رحمه الله تعالى

والله اعلم بالصواب... والاول من ان يراد بها الدلائل... والاول من ان يراد بها الدلائل... والاول من ان يراد بها الدلائل...

والله اعلم بالصواب... والاول من ان يراد بها الدلائل... والاول من ان يراد بها الدلائل... والاول من ان يراد بها الدلائل...

ديباجة من تلخيص الدين... الكتاب... من دانه يدنيه... من الاملاط بمغض الاحلاء...

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله الذي نزل الآيات وأرسل البينات فطمع الذين...

اليقين ربنا لك الحقيقة حقاً وكل مجاز ولك الامر تحقيقاً...

فماز اعنته المبادئ بيدك ونواصل مقاصد مفوضة اليك...

المستعان وعلبك التكلان والصلوة والسلام على سيدنا محمد...

للكم بالطريق الامم والمبعوث بجوامع الكلم الى فهم الامر...

اله واصحابه الذين هم ادلة العقول سيما الاربعة اصول تابعه...

فيقول لشكورا الصبور محبا لله بن عبدا لشكوبلغه الله تعالى...

الذروة الكمال وراقاه عن حضيض القال لقلته الحال السعادة...

له قول الحمد لله... ان يكون المشايخ لان الاخبار المبرورة...

العمل نيل لابي المومن ارادة ابتداء النفيق وهذا ليس جزءا...

قول نقل مرادهم الاخبار بهذا المظهر لادارة التعريف...

الاول من ان يراد بها الدلائل... والاول من ان يراد بها الدلائل...

الاول من ان يراد بها الدلائل... والاول من ان يراد بها الدلائل...

الاول من ان يراد بها الدلائل... والاول من ان يراد بها الدلائل...

مع صاحب ان ارادة التعظيم... والاول من ان يراد بها الدلائل... والاول من ان يراد بها الدلائل...

من دانه يدنيه... من الاملاط بمغض الاحلاء...

من دانه يدنيه... من الاملاط بمغض الاحلاء...

منه المرد بالاستكمال نفس الكمال وفي التعبير بالاستكمال ايء الى ان ذلك الكمال لا يحصل الا بالطلب  
ط المراد بالاستكمال نفس الكمال وفي التعبير بالاستكمال ايء الى ان ذلك الكمال لا يحصل الا بالطلب  
ط المراد بالاستكمال نفس الكمال وفي التعبير بالاستكمال ايء الى ان ذلك الكمال لا يحصل الا بالطلب

المراد بالمقصود في العلوم الاسلامية انها علوم الكلام والفقه والمبادئ التي تصحح المبادئ وتوقف عليها الفقه والكلام والفقه عليها كذا قال في  
المراد بالمقصود في العلوم الاسلامية انها علوم الكلام والفقه والمبادئ التي تصحح المبادئ وتوقف عليها الفقه والكلام والفقه عليها كذا قال في

### المقدمة

#### بيان وجه التصنيف وترتيب الكتاب في هذا اصول الفقه

بإستكمال النفس والمادة وذلك بالتحقق والتحقق وهما التقف في الدين  
والتبحر بمواقف الحق واليقين والسلوك في هذا الوادي النبائي  
بتصحيح المبادئ ومنها علم اصول الاحكام فمفهوم اجل علوم الاسلام  
التي في مدح خطب وصفت في قواعد كتب وكنت صرفت بعض  
عمري الى تحصيل مطالبه وولت نظري بالتحقق في العلم  
حقيقة ولم تحف على دققة ثم لا مر ما اردت ان احرس فيه سفرا وافتا  
وكتابا كافيا يجمع الى الفروع اصولا والى المشرع معقولا ويحتوي على  
طريق الحنيفة والشافعية ولا يسهل ميلا من الواقعة فما بفضل الله  
تعالى وتوفقه كما ترى معدن امر مجرب سحر لا يدري وسميته بالمسلم  
سبح الله تعالى عن الطرح والجرح وجعله موجبا للسور والفرح ثم الهمة  
مالك الملكوت ان تاريخه مسلم الثبوت الا الكتاب مرتب علم مقدمة  
فيما يفيد البصيرة ومقالات في المبادئ اصول في المقاصد وخاتمة في  
الاجتهاد وغوة اما المقدمة فمفرد اصول لفقه وموضوعه فائق  
اما حدة مضافا فالاصل لغتها بيتني عليه غيره واصطلاحا للراحم

له قوله ولادة اي تعلق به النفس وهو البدن وهذا هو المارد من النفس الروح والافلاحة الى قوله المادة ١٢ له قوله المبادئ

منه المرد بالاستكمال نفس الكمال وفي التعبير بالاستكمال ايء الى ان ذلك الكمال لا يحصل الا بالطلب  
ط المراد بالاستكمال نفس الكمال وفي التعبير بالاستكمال ايء الى ان ذلك الكمال لا يحصل الا بالطلب  
ط المراد بالاستكمال نفس الكمال وفي التعبير بالاستكمال ايء الى ان ذلك الكمال لا يحصل الا بالطلب

ط المراد بالاستكمال نفس الكمال وفي التعبير بالاستكمال ايء الى ان ذلك الكمال لا يحصل الا بالطلب  
ط المراد بالاستكمال نفس الكمال وفي التعبير بالاستكمال ايء الى ان ذلك الكمال لا يحصل الا بالطلب  
ط المراد بالاستكمال نفس الكمال وفي التعبير بالاستكمال ايء الى ان ذلك الكمال لا يحصل الا بالطلب

منه المرد بالاستكمال نفس الكمال وفي التعبير بالاستكمال ايء الى ان ذلك الكمال لا يحصل الا بالطلب  
ط المراد بالاستكمال نفس الكمال وفي التعبير بالاستكمال ايء الى ان ذلك الكمال لا يحصل الا بالطلب  
ط المراد بالاستكمال نفس الكمال وفي التعبير بالاستكمال ايء الى ان ذلك الكمال لا يحصل الا بالطلب















منه لا يستدل بالاعتقاد والاعتقاد لا يستدل من مقتضيات عقليته كباقي حاشا الامور العارضة والجواهر والاعراض وكلها لا بد من معرفة كيفية اتاج تلك الاستدلالات للمطاب دي

بالاعتقاد والاعتقاد لا يستدل من مقتضيات عقليته كباقي حاشا الامور العارضة والجواهر والاعراض وكلها لا بد من معرفة كيفية اتاج تلك الاستدلالات للمطاب دي

انما استدل بالاعتقاد والاعتقاد لا يستدل من مقتضيات عقليته كباقي حاشا الامور العارضة والجواهر والاعراض وكلها لا بد من معرفة كيفية اتاج تلك الاستدلالات للمطاب دي

المقالة الاولى بيان النظر والبيد والماهية والمعروف في المبادئ الكلامية

المقالة الاولى في المبادئ الكلامية ومنها المنطقية لانهم جعلوه جزءا من الكلام وقد فرغنا عنها في السلم والافادات والان نذكر كذا فاضروا مائا النظر وهو ترتيب المعقول لتفصيل المجهول واجب لانه مقدمة الواجب البسيط لا يكون كاسيا لانه لا يقبل العمل ولا مكنتسا لان العارض لا يفيد الكنه الماهية المطلقة موجودة والا لكان لكل قطرة من الماء حقيقة على حدة وقد تقررت مسائل الجوهر وفيه ما فيه اقول على طو الحكمة لانه لو كان الجزع حقا فليكن قائمة كل ضلع منها جزان فالوتر لا يكون ثلثة بالحمارى ولا اثنين بالعروس بل بينهما ففصل الجزء فثبت الاتصال فلزم الاتحاد حقيقة لان المتباينين لا يتصلان بل يتماسان كما قال ابن سينا فافهم ان هذا السائح عزير المعرف ما منع الولوج من الخروج والحارج من الولوج فيجب الطرد والعكس وجميع الايرادات على التعريف دعاوى ويكفي في جوابها المنع وهو حقيقي ان كان بالذات وبسمى ان كان

هذا مبتدأ خبره قوله مكالمة آه عبيد ١٢  
فترقى حقيقة لان فيه الملاحظة قصد الى المعنى  
الموجود وان كان نكر النظر بعينه العارضي في كل  
مرة الى غير ذلك من المفاسد الملائمة لشيء كما  
يذكر النظر بعينه حاد جدا في كل مرة او يوجد في نكر  
كل مرة لا تعلق الماهية تصدق وان الماهية المعلومة  
من الوازم الماهية للعنى البسيط وان كان للزوم  
بعد استفساره فترقى الى الماهية البسيطة ١٢  
ولا مكنتسا بالكنه لانه لو كان كمتسا بالكنه البسيط  
فهو ليس بكاسب والما لم يكن عارض سوا لكان  
مع العارض غير ايضا اولاد وهو غير جائز لان العارض  
لا يفيد الكنه ولا في لانه ١٢  
موجودة ذهب لمحققون الى وجود الماهية المطلقة  
في الخارج وما يميزان الماهية المطلقة لولم يكن موجودة  
في الخارج فليكن في الماهية المطلقة فانهما عارض  
عن ما يميزان فلولم يكن في الخارج بالذات  
لم يكن في الماهية المطلقة وهو الشخص والخصائص متباينة  
بذواتها واللازم انشلس اذ في صورة اشتر كما  
في الماهية يكون تميزا وتباينا في الخصائص والذات  
بذات اشتر كما في الخارج في الماهية المطلقة  
قال الجاهل في الماهية المطلقة انما هي كالماهية  
قوله في الماهية المطلقة انما هي كالماهية المطلقة  
معنى التماس عن التماسين هو الاشتراك في شخص  
وصف من الاوصاف الالائية المستمرة عند الالات  
في الحقيقة ولو سلم ان معنى التماس هو الاتحاد في الحقيقة  
فيكون ان يكون القول بالتماس متفرقا على القول بوجود  
الماهية المطلقة ولا لانه لو لم تكن الماهية المطلقة في  
الخارج لم يتحقق التماس بهذا المعنى فاشياء يكون  
عدو ذلك لان اشياء عين اشياء فيكون اثبات  
اشي بنفسه التي ١٢  
بالحمارى لانه قد ثبت بان المتصلين من اشياء  
اعظم من الثالث وقد دار الضلعين بهما ثلثة يكون  
الواحد شتر كما بينهما فلو كان الوتر ايضا ثلثة لم يرد ان  
لا يكون الوتر حصر من الضلعين وهو حواف ما ثبت  
بالحمارى فيجب ان يكون اقل من ثلثة ١٢  
ولا اثنين بالعروس لانه قد ثبت بان ربع الوتر سائر  
لربع الضلعين وربع الضلعين بهما ثلثة وربع  
الاثنين اربعة واذا كان الوتر اثنين كان ربعه اقل  
من ربع الضلعين فيجب ان يكون اربعة من ربع  
ين ثلثة بالحمارى ولا اثنين بالعروس ١٢

له قوله المقالة الاولى في المبادئ الكلامية اول ما فرغ المصنف من ذكره العلم وموضوعه وفائده شرعي في مبادئه في الاستدلال ثلثة ١٢  
له قوله منها المنطقية اشارت الى دفع ما في الترحيح قال في تفسيره مباحث المنطق مبادئ كلامية يجب الاستدلال بها في كل العلوم ودورها  
الرفع ان المتأخرين جعلوا المنطق جزءا من الكلام كالحجج به السيد في شرح المواضع فلا استواء كافي في المنطقية علم ما جعلوه جزءا من الكلام المقصود  
بالذات في الكلام تفصيل اعتمادا لوجوه الصفا والنبوات والمواد ونحوها التي تورث الغفلة عنها الشقاوة العظيمة لكن المباحث  
دست جيب برف دست راست تيراندازد ودايد ودين هور صيدرا مبارك دانند وباسا را كند انيت شوم گويند ١٢

ان السائح عزير قال في المنطقية تميزان الجزء الذي لا يجري لو كان حافله من فائده كل خطها جزوان فالجزع ثلثة اجزا لان الجزء الواحد شتر من الخط الذي هو اصل  
من الخطين لا يكون كسائر ثلثة اجزا وباشكل الحمارى لان دعواه ان مجموع الضلعين من اشياء ضلعين كالا اعظم من الثالث فمما حصل ان ثلثة ضلعين من القاطرة يجب ان يكون اقل من الثالث  
وتدبر ان اشياء ثلثة اجزا فلو كان الوتر ايضا ثلثة اجزا لزم المساواة فيجب ان يكون اقل من ثلثة ولا يكون ايضا كسائر من اجزائه لانه قد ثبت بان وراثته اربعة من كل احد من الضلعين  
وقد ثبت ان كل من الضلعين ربع من جزئيه فلو كان الوتر ايضا كذلك لزم المساواة وذلك اقل من ثلثة فيجب ان يكون اقل من ثلثة ولا يكون ايضا كسائر من اجزائه لانه قد ثبت بان وراثته اربعة من كل احد من الضلعين  
والا فليس يلزم الانقسام لانه قد ثبت ان كل جزء من اجزائه اقل من الاجزاء المتصلة المفروضة من حيث الحقيقة  
التي لان المتباينين حقيقة كالعامة لانه لا يتصلان بل يتماسان كما قال ابن سينا فافهم ان هذا السائح عزير المعرف ما منع الولوج من الخروج والحارج من الولوج فيجب الطرد والعكس وجميع الايرادات على التعريف دعاوى ويكفي في جوابها المنع وهو حقيقي ان كان بالذات وبسمى ان كان

سفة مؤسسته على قواعد المعقول اضطر المتأخرون الى ادراج بعض مسائل المنطق التي لا بد منها في الاستدلالات العقلية فوسعوا دائرة كلامهم  
ال ادراج بعض مسائل الحكمة الطبيعية واللاهية المماثلة للدين وكان موضوع كلامهم بعد ما دارت الدورات من احوال المعاد  
واما المتأخرون فعملوا موضوع وجعلوه الموهود اطلق من حيث يتعلق به العقائد الدينية تعلقا ما ومن هذا حال المصنف ومنها المنطقية  
وتب التحقيق ما هو موضوع من شرح العلامة المتأخرين في ٦٧ على العقائد النسبية فقدر ١٢ بعد الماصي محمد عبيد محمد القنداري غفرل





منه من غير ان يثبت ان المساواة في القياس هي المساواة في الوجود...  
ان المساواة في القياس هي المساواة في الوجود...  
ان المساواة في القياس هي المساواة في الوجود...

سلب من شي من سلب الاخر فلا وسط في هذه الصورة اذ سلب من الاخر سلب الاخر...  
سلب من شي من سلب الاخر فلا وسط في هذه الصورة اذ سلب من الاخر سلب الاخر...  
سلب من شي من سلب الاخر فلا وسط في هذه الصورة اذ سلب من الاخر سلب الاخر...

ان المساواة في القياس هي المساواة في الوجود...  
ان المساواة في القياس هي المساواة في الوجود...  
ان المساواة في القياس هي المساواة في الوجود...

المقالة الاولى بيان كون خمس صور للقياس في المبادئ الكلامية

وكلية الكبرى وما في التفرير الا في مساواة طرفي الكبرى فليس بشئ لانه ليس لذاته واورا ليس ب وكل ما ليس ب ج

والجواب ان السلب من حيث هو هو مفرد محض وعقد الموضوع في الكبرى لا يتخو عن ملاحظة ثبوت فان لاحظته في الصغر فلا سلب بل يجاب سلبك والافلا اندراج والثانية ان يعلم حكم لكل افراد شئ ومقابله للاخر كذا وبعضه فيعلم سلبك ذلك الشئ عن الاخر كذلك بتأمل مما في المختصر ان لا إنتاج الا بالاول فادعاء لان لزوم لا مقدمة اجنبية يجوز ان يكون مع متعدد والدوران مع الاول لا ينافيه والثالثة ان يعلم ثبوت امرين لتالث واحد ما كفي فيعلم التقاؤها فيه وثبوت امر له مع عدم ثبوت الاخره كذلك فتعلم عدم التقاهما فيه فلا يكون اللانزما اجزئيا موجبا وسالبا والرابعة ان يثبت الملازمة بين امرين فنتج فيه وضع المقدم وضع التالي والافلا لزوم ولا عكس لجواز اعمية اللانزما والرفع بالعكس

تحت الاوسط الذي هو باليسب لان فرا...  
اليسب هي التي تثبت اما ليس ب...  
ان المساواة في القياس هي المساواة في الوجود...  
ان المساواة في القياس هي المساواة في الوجود...  
ان المساواة في القياس هي المساواة في الوجود...

ان المساواة في القياس هي المساواة في الوجود...  
ان المساواة في القياس هي المساواة في الوجود...  
ان المساواة في القياس هي المساواة في الوجود...

ان المساواة في القياس هي المساواة في الوجود...  
ان المساواة في القياس هي المساواة في الوجود...  
ان المساواة في القياس هي المساواة في الوجود...

ان المساواة في القياس هي المساواة في الوجود...  
ان المساواة في القياس هي المساواة في الوجود...  
ان المساواة في القياس هي المساواة في الوجود...

ان المساواة في القياس هي المساواة في الوجود...  
ان المساواة في القياس هي المساواة في الوجود...  
ان المساواة في القياس هي المساواة في الوجود...

ان المساواة في القياس هي المساواة في الوجود...  
ان المساواة في القياس هي المساواة في الوجود...  
ان المساواة في القياس هي المساواة في الوجود...

ان المساواة في القياس هي المساواة في الوجود...  
ان المساواة في القياس هي المساواة في الوجود...  
ان المساواة في القياس هي المساواة في الوجود...

ان المساواة في القياس هي المساواة في الوجود...  
ان المساواة في القياس هي المساواة في الوجود...  
ان المساواة في القياس هي المساواة في الوجود...

ان المساواة في القياس هي المساواة في الوجود...  
ان المساواة في القياس هي المساواة في الوجود...  
ان المساواة في القياس هي المساواة في الوجود...

ان المساواة في القياس هي المساواة في الوجود...  
ان المساواة في القياس هي المساواة في الوجود...  
ان المساواة في القياس هي المساواة في الوجود...

ان المساواة في القياس هي المساواة في الوجود...  
ان المساواة في القياس هي المساواة في الوجود...  
ان المساواة في القياس هي المساواة في الوجود...

ان المساواة في القياس هي المساواة في الوجود...  
ان المساواة في القياس هي المساواة في الوجود...  
ان المساواة في القياس هي المساواة في الوجود...

ان المساواة في القياس هي المساواة في الوجود...  
ان المساواة في القياس هي المساواة في الوجود...  
ان المساواة في القياس هي المساواة في الوجود...

ان المساواة في القياس هي المساواة في الوجود...  
ان المساواة في القياس هي المساواة في الوجود...  
ان المساواة في القياس هي المساواة في الوجود...

ان المساواة في القياس هي المساواة في الوجود...  
ان المساواة في القياس هي المساواة في الوجود...  
ان المساواة في القياس هي المساواة في الوجود...

ان المساواة في القياس هي المساواة في الوجود...  
ان المساواة في القياس هي المساواة في الوجود...  
ان المساواة في القياس هي المساواة في الوجود...

ان المساواة في القياس هي المساواة في الوجود...  
ان المساواة في القياس هي المساواة في الوجود...  
ان المساواة في القياس هي المساواة في الوجود...

ان المساواة في القياس هي المساواة في الوجود...  
ان المساواة في القياس هي المساواة في الوجود...  
ان المساواة في القياس هي المساواة في الوجود...









في الذات ١٢ قوله في ذلك... في الذات ١٣ قوله في ذلك... في الذات ١٤ قوله في ذلك...

في الذات ١٢ قوله في ذلك... في الذات ١٣ قوله في ذلك... في الذات ١٤ قوله في ذلك...

في الذات ١٢ قوله في ذلك... في الذات ١٣ قوله في ذلك... في الذات ١٤ قوله في ذلك...

ط يعنى ان حسن الفعل لصفة ثابتة فيه والبيع كذلك ١٢

المقالة المشانتي بيان ان العقل قد يستقل ادراك بعض الاحكام في الاحكام

فيها وقوم لصفة حقيقية في القم فقط والحسن عدم القم وقال

لجائية ليست صفة حقيقية بل فتارات والحق عندنا الاطلاق

الاعم فلا يرد النسخ علينا ثم من الحنفية من قال ان العقل قد

يستقل في ادراك بعض احكامه تعالى فاحب الايمان وحرم الكفر و

كل ما لا يليق بجناحه تعالى حتى على لصبي العاقل روى عن ابي حنيفة رحمه

الله تعالى لا عذر لاحد في اهل الجمل بخالق ما يرى من الدلائل قول لعل

المواد بعد مضي مدة التامل فانه بمنزلة دعوة الرسول في تنبيه

القلب وتلك المدة مختلفة فان العقول متفاوتة وبما حترنا

من المذاهب يتفرع عليه مسألة البالغ في شاق الجبل لنا ان حسن

الاحسان وقبحه مقابلته با لاساءة مما اتفق عليه العقلاء حتى من ك

يقول با رسال الرسول كالبراهمة فولانا انه ذاتي لم يكن كذلك و

الجواب بانه يجوز ان يكون لمصلحة عاقمة لا يفوز لان رعاية المصلحة

العامة تحسن بالضرورة وانما يصيرنا لو اذ علينا انه لذات الفعل

بل الدعوى عدم التوقف على الشرع ومنع الاتفاق

له قول بل عبارات قال العلامة تطلب الدين الشريفي في فتح القم...

العلماء صاحب تصفية وتصحيح هذا الكتاب اعني محمد تاسم افغان فاذا بارى ١٢

في الذات ١٢ قوله في ذلك... في الذات ١٣ قوله في ذلك... في الذات ١٤ قوله في ذلك...

في الذات ١٢ قوله في ذلك... في الذات ١٣ قوله في ذلك... في الذات ١٤ قوله في ذلك...





في قوله تعالى ان الله لا يهدي القوم الضالين... في قوله تعالى ان الله لا يهدي القوم الضالين... في قوله تعالى ان الله لا يهدي القوم الضالين...

وتعريفه كمن في غير الاشياء... وهو اعلا من ذلك وهو اعلا من ذلك وهو اعلا من ذلك... وهو اعلا من ذلك وهو اعلا من ذلك...

في قوله تعالى ان الله لا يهدي القوم الضالين... في قوله تعالى ان الله لا يهدي القوم الضالين... في قوله تعالى ان الله لا يهدي القوم الضالين...

المقالة الثانية بيان تحقيق صدق الافعال الاعتبارية للبعد في الاحكام

بمعنى ذلك الاتزان المفضي الى الشرا لا يكون شرا بالذات بل بالعرض... بيان تحقيق صدق الافعال الاعتبارية للبعد في الاحكام...

في قوله تعالى ان الله لا يهدي القوم الضالين... في قوله تعالى ان الله لا يهدي القوم الضالين... في قوله تعالى ان الله لا يهدي القوم الضالين...

هذا ايئس ذلك الى الاتزان المذكور سابقا فافهمه وتال فان فعل بعد اضطراري فان الممكن ما لم يتحقق له وجود وترجيح الموجود في انما...

في قوله تعالى ان الله لا يهدي القوم الضالين... في قوله تعالى ان الله لا يهدي القوم الضالين... في قوله تعالى ان الله لا يهدي القوم الضالين...

واخصر ممثلي في المختصر الجواب ان الواجب بالاختيار لا يوجب الاضطرار ضرورة الفرق بين حركتي الاختيار والرعشة على انه...

في قوله تعالى ان الله لا يهدي القوم الضالين... في قوله تعالى ان الله لا يهدي القوم الضالين... في قوله تعالى ان الله لا يهدي القوم الضالين...

منقوض بفعل الماري تعالى فائدة عند الجمية الذين هم الجبرية حقا لادارة للبعد اصلا بل هو كالجهد وهذا اسفستة وعند...

في قوله تعالى ان الله لا يهدي القوم الضالين... في قوله تعالى ان الله لا يهدي القوم الضالين... في قوله تعالى ان الله لا يهدي القوم الضالين...

المعتزلة له قدرة مؤثرة في فعاله وهم محوس هذه الامة وما فهموا ان الامكان ليس من ثباته افادة الوجود وعند اهل...

في قوله تعالى ان الله لا يهدي القوم الضالين... في قوله تعالى ان الله لا يهدي القوم الضالين... في قوله تعالى ان الله لا يهدي القوم الضالين...

الحق له قدرة كاسية لكن عند الاشعري ليس معنى ذلك الوجود قدرة متوهمة مع الفعل بلا مدخلية اصلا قالوا ذلك كانت في...

في قوله تعالى ان الله لا يهدي القوم الضالين... في قوله تعالى ان الله لا يهدي القوم الضالين... في قوله تعالى ان الله لا يهدي القوم الضالين...

التكليف والحق انه كقول الجبر وعند الحنفية الكسب صرف القدرة له قولنا شرنا في ان قدرنا اننا انما نتعلق بالذات بالذات...

في قوله تعالى ان الله لا يهدي القوم الضالين... في قوله تعالى ان الله لا يهدي القوم الضالين... في قوله تعالى ان الله لا يهدي القوم الضالين...

لا يتصور الامع وفق الاحتياط فكل حسن او سيح فهو محتار وينعكس بعكس النقيض الى قوله تعالى ان الله لا يهدي القوم الضالين...

في قوله تعالى ان الله لا يهدي القوم الضالين... في قوله تعالى ان الله لا يهدي القوم الضالين... في قوله تعالى ان الله لا يهدي القوم الضالين...

عنه فان فعله تعالى ايضا واجب الصدور منه فحينئذ ما ذكره في وجوب فعل البعد... في قوله تعالى ان الله لا يهدي القوم الضالين... في قوله تعالى ان الله لا يهدي القوم الضالين...















في قوله لا يقبل... في قوله لا يقبل... في قوله لا يقبل...

المراد بالقبول... في قوله لا يقبل... في قوله لا يقبل...

عدم المناقاة... في قوله لا يقبل... في قوله لا يقبل...

المقالة الثانية في الاحكام... بيان الحكم المراد به خطاب الله تعالى... الخسة ولا ادري ايها واقع اقول هذا يقتضي الوقف... في الخصومية ولا ينافي ذلك العلم الاحكامي فتدبر تليبا... الحنفية قسموا الفعل الى ما هو حسن لنفسه لا يقبل السقوط... كالايمان او يقبل كالصلوة منعت في الاوقات المكروهة... والى ما لغيره ملحق بالاول وهو فيما لا اختيار للعبد فيه... كالزكاة والصوم والحج شرعت نظرا الى الحاجة والنفس البيت... او غير ملحق كالجهاد والحل و صلوة الجنابة فانها بواسطة الكفر... والمعصية واسلام الميت وهكذا اقسام القبض الامر المطلق... مجردا عن القرينة هل للحسن لنفسه لا يقبل لسقوط كما اختاره... شمس لائمة او لغيره كما في البدع لثبوت الحسن في المأمور به... اقتضاء فينت الاذن في الثاني في الحكم وهو عندنا خطاب... الله تعالى متعلق بفعل مكلف اقتضاء او تحييرا فخلقكم وما... تعملون ليس منه وهما باجبات الاول انه لا ينعكس فانه يخرج... منه الاحكام الوضعية فمنهم من زاد او وضعوا ومنهم من... له قوله لندبره من هذا الكلام كما ان بعض الاعظم من الجانب فلان المصنف اورد على ذلك من الاووم بجم كناية الاجمال والتفصيل في

فان المصوغ هو الثوب فقط... كما اورد عليهم المصروف... ان لا يمكن ان يكون الا...

ان لا يمكن ان يكون الا... ان لا يمكن ان يكون الا...

ان لا يمكن ان يكون الا... ان لا يمكن ان يكون الا...

هذا الكتاب... والحمد لله رب العالمين... في الصلاة...

في الواقع... الاقتصار... اعتبار... الاقتضاء... في التوقيت... انكسافية...

بسم الله الرحمن الرحيم... سنة ١٢٤٤

المقالة الثانية في الاحكام... بيان اي ايراد على حد الحكم... لم يزد فتارة يمنع خروجها عن الحد فان الاقتضاء اعلم من الصريح والضمني والقصة من حيث هي قصة لا يقتضاء منها وفي التجديران الوضع مقدم عليه لا يضر لصدق الاعم وتارة يمنع كونها من المهدد فاننا لانسئ حكما وان سمي غيرنا ولا مشاحة الثامن المعتزلة ان الخطاب عندكم كما على كلام النفس قد يرد الحكم حادثا لثبوت النسبة وما ثبت قدمه امنتع عدمه والحواب ان الحادث هو التعلق فافهم الثالث منقوض باحكام افعال لصبي من مذبة صلواته وصحة بيعه ووجوب الحقوق المالية في ذمته ولا واجب بان الخطاب للصبي وانما للمولى التحريض له التواكب عليه الاداء والصحة عقلية لانها تتم بطابقته وفيه ما فيه الرابع انه يخرج ما يتب بالاصول لثبته غير الكتاب والجواب انها كانتفت عن الخطاب فالثابت بها ثابت به واما عدمه عد نظرا لقران منه مع انه كاشف عن النفسي فلان الدال كانا المدلول وما عن الخفية ان القياس مظهر خلاف السنة والجماع فبين على

الاحكام... الاعتبار... الاقتضاء... في التوقيت... انكسافية... العارضا... والحمد لله رب العالمين...

هذا الكتاب... الاقتصار... اعتبار... الاقتضاء... في التوقيت... انكسافية... العارضا... والحمد لله رب العالمين...

له قوله... الاقتصار... اعتبار... الاقتضاء... في التوقيت... انكسافية... العارضا... والحمد لله رب العالمين...

وهو ليس بغير... الاقتصار... اعتبار... الاقتضاء... في التوقيت... انكسافية... العارضا... والحمد لله رب العالمين...

الفاضل... الاقتصار... اعتبار... الاقتضاء... في التوقيت... انكسافية... العارضا... والحمد لله رب العالمين...



ط أقول لما كان المصروف من العلم لا ساحل له فعله وجد من  
المتعاقبات تفسيرا لخطاب بما يفهم أي يصلح للاضمار وبما أفهم  
دعوى في تفسير الاختلاف في تسمية الكلام خطبا في الازل

كما قال ابن ابي عمير ان النزاع المذكور مع كونه لفظيا ليس من ذلك المصطلحين في غلبة السانفة فان الخطاب عبارة عن توجيه الكلام نحو الغير او عبارة عن الكلام الموجه والتوجيه  
بأقوة ليس توجيها بالحقبة فصدق المشتق لابل من قيام اشتقاق في الفعل والتوجيه في المال ليس معنى للتفسير المذكورين فالخطاب في الازل حقيقة بل  
الازل انتهى ١٢ قوله ويستحق عليه حكمه كحكم الازل فهو حكم في الازل من غير ان يكون خطابا في الازل كما قال ابن ابي عمير ان الخطاب في الازل  
يستلزمه كونه خطابا في الازل فان رفعه اطلاقا لم يرفع الحكم بل رفعه في الازل من غير ان يكون خطابا في الازل كما قال ابن ابي عمير ان الخطاب في الازل  
يعين الازل بنفسه على هذا من الاحكام الباقية ١٢ قوله وقد ذكرنا في التوجيه ان كان ذلك لطلب الكلف فالا حكامه من سببه الازل من الواجب والحرمة والكرامة والكرامة  
والاباحة ١٢ قوله وقد ذكرنا في التوجيه ان كان ذلك لطلب الكلف فالا حكامه من سببه الازل من الواجب والحرمة والكرامة والكرامة والكرامة  
بليل قطعي بالاشارة في ثبوت دلالته من كونه كذا في الازل ان كان لطلب الكلف وان ثبت الطلب التوجيهي للفعل او الكلف بدليل قطعي في ثبوت دلالته من كونه كذا  
يكون كذا في الازل ان كان للفعل مثل في الازل ان كان للفعل مثل في الازل ان كان للفعل مثل في الازل ان كان للفعل مثل في الازل ان كان للفعل مثل في الازل

او فيما لا يزال فلا  
يعترض عليه بان  
الخطاب يتوجه لكل  
او الكلام الموجه  
لان تسمية آخر  
للخطاب غير ما فرغ  
عليه المصنف الا  
خلاف اللفظ  
بين الطرفين فلا  
يرد سؤال غاية  
السفوف فانهم  
ابو الفضل محمد بن  
الضريحي

عنه قوله غير كذا  
اقول عن صاحب الاثر  
عن النبي محمد بن  
لان فيه حتما لفعل  
وهو الكلف من الازل  
لكن يرد عليه انه  
على هذا ينبغي ان  
لا يكون كلف عن الجرم  
ايجابا ونحوه كثير  
مع انها يجب ان لا  
يرضخ في باقي الا  
قسام كما لا ينبغي  
وما قيل انه ينبغي  
ان يسقط قيد  
غير كلف عن تعريف  
الايجاب فظنه انه  
على هذا يرضخ النبي  
في الايجاب لان فيه  
ايضا حتما لفعل  
وهو الكلف فلا يمكن  
الاقسام متباعدة  
وكذا من اصل  
الاغراض ان الا  
اعتبار في هذه  
الاقسام لنصف  
ح قطع النظر عن  
المعلق فتصدي كلف  
عن الجرم باعتبار  
نفس صفة كلف  
ايجابا وعلى هذا  
ينظر الجواب عما  
يرد على تعريف النبي  
والتوجيه بقوله لا  
تكلف عن اهل  
ان فيه شبه عن كلف  
نحو توجيه ١٢ انه لا  
يصح عليه تعريف

لانهم لما وجدوا احكام ما ثبت بدليل قطع مخالفة لما ثبت بدليل قطعي لاحظوا ١٢٥

### المقالة الثانية في الاحكام

بيان للاختلاف في تسمية الكلام في الازل خطابا

ان اصرح في الفرعية قائل ثم في تسمية الكلام في الازل خطابا بخلاف  
والحق انه ان قسمه بما يفهم كان خطابا فيه وان قسمه بما يفهم  
ليكن بل فيما لا يزال ويتبين عليه انه حكم في الازل وفيما لا يزال ثم

الاقتضاء ان كان حتما لفعل غير كلف فالايجاب هو فضل لامر النفس  
او ترجيحا فالندب والكف حتما فالترجيحا وترجيحا فانكروه والتخييرا لاي

والحنفية لا حظوا حال الدال فقالوا ان ثبت الطلب لجازم بقطعي  
فالافتراض التحريم او بظني فالايجاب كراهة التحريم وشاركا فيها  
في الاستحقاق العقاب بالترك ومن ههنا قال محمد رحمه الله تعالى

كل مكروه حرام مجوزا والحقيقة ما قاله انه الى الحرام قرب هذا  
واعلم انهم جعلوا اقسام الحكم مرة الايجاب التحريم واخرى الوجوب  
والحرمة فحمل بعضهم على المسامحة وبعضهم على انها مقتدان بالذات

وختيما بالاعتبار فان معناه فعل ذان نسب الى الحاكم سمي ايجابا  
واذا نسب الى الفعل سمي وجوبا وورد ان الوجوب مترتب

له قوله اصرح في الفرعية فان القياس يحتاج الى مقدس عليه حال اعتدال الحكم من القياس بخلاف استنباط الاجماع اذ لا يحتاج كل واحد منهما الى حال  
اعتدال الحكم الى شيء سواها فلهذا الفرق نسبة اثبات الحكم اليها واشتغال الحكم الى القياس فاقال ١٢ قوله تسمية الكلام اجماعا في تسمية الكلام  
في الازل في الخطاب ام ١٢ قوله الحق من نزاع لفظي فانسان نزلوا في الازل من غير ان يكون خطابا في الازل كما قال ابن ابي عمير ان الخطاب في الازل  
لا حرج من الموقوفات لعدم وجودهم وان نزلوا في الازل من غير ان يكون خطابا في الازل كما قال ابن ابي عمير ان الخطاب في الازل

لا حرج من الموقوفات لعدم وجودهم وان نزلوا في الازل من غير ان يكون خطابا في الازل كما قال ابن ابي عمير ان الخطاب في الازل

لا حرج من الموقوفات لعدم وجودهم وان نزلوا في الازل من غير ان يكون خطابا في الازل كما قال ابن ابي عمير ان الخطاب في الازل

لا حرج من الموقوفات لعدم وجودهم وان نزلوا في الازل من غير ان يكون خطابا في الازل كما قال ابن ابي عمير ان الخطاب في الازل

لا حرج من الموقوفات لعدم وجودهم وان نزلوا في الازل من غير ان يكون خطابا في الازل كما قال ابن ابي عمير ان الخطاب في الازل

لا حرج من الموقوفات لعدم وجودهم وان نزلوا في الازل من غير ان يكون خطابا في الازل كما قال ابن ابي عمير ان الخطاب في الازل

لا حرج من الموقوفات لعدم وجودهم وان نزلوا في الازل من غير ان يكون خطابا في الازل كما قال ابن ابي عمير ان الخطاب في الازل

لا حرج من الموقوفات لعدم وجودهم وان نزلوا في الازل من غير ان يكون خطابا في الازل كما قال ابن ابي عمير ان الخطاب في الازل

لا حرج من الموقوفات لعدم وجودهم وان نزلوا في الازل من غير ان يكون خطابا في الازل كما قال ابن ابي عمير ان الخطاب في الازل

لا حرج من الموقوفات لعدم وجودهم وان نزلوا في الازل من غير ان يكون خطابا في الازل كما قال ابن ابي عمير ان الخطاب في الازل

لا حرج من الموقوفات لعدم وجودهم وان نزلوا في الازل من غير ان يكون خطابا في الازل كما قال ابن ابي عمير ان الخطاب في الازل

لا حرج من الموقوفات لعدم وجودهم وان نزلوا في الازل من غير ان يكون خطابا في الازل كما قال ابن ابي عمير ان الخطاب في الازل

لا حرج من الموقوفات لعدم وجودهم وان نزلوا في الازل من غير ان يكون خطابا في الازل كما قال ابن ابي عمير ان الخطاب في الازل

لا حرج من الموقوفات لعدم وجودهم وان نزلوا في الازل من غير ان يكون خطابا في الازل كما قال ابن ابي عمير ان الخطاب في الازل

لا حرج من الموقوفات لعدم وجودهم وان نزلوا في الازل من غير ان يكون خطابا في الازل كما قال ابن ابي عمير ان الخطاب في الازل

لا حرج من الموقوفات لعدم وجودهم وان نزلوا في الازل من غير ان يكون خطابا في الازل كما قال ابن ابي عمير ان الخطاب في الازل

لا حرج من الموقوفات لعدم وجودهم وان نزلوا في الازل من غير ان يكون خطابا في الازل كما قال ابن ابي عمير ان الخطاب في الازل

لا حرج من الموقوفات لعدم وجودهم وان نزلوا في الازل من غير ان يكون خطابا في الازل كما قال ابن ابي عمير ان الخطاب في الازل

عشرة اقسامها اربعة وسبعة اقسام وذكروا  
التفصيل في كراهة التزوير والذب والاباحة  
لان الخطب اسمى من غيره في باب الاحكام كقوله  
فقطعه بالاستعدادات والمعاداة والذوق  
على ما ذكره ١٢ قوله ويشترط ان لا يكون  
الافترض والوجوب متشاققا في استحقاق  
العقاب بترك فعله والتوجيه بتركه التحريم  
متشاققا في استحقاق العقاب بترك  
الكف نصير الفاعل للايجاب وكرامة التوجيه  
وتحريم المفعول للافترض والتوجيه ١٢  
قوله في استحقاق العقاب بتركه يرد عليه  
درو وادعاه ان اترك الجرم والمكروه بالكرامة  
التوجيه لا يستحق العقاب وان اريد بتركه  
حيث الحرمة والكرامة بمعنى عدم الاستعداد  
بما يقع ان الظاهر من كلامه ان تاركها  
عاص ولا يبيح بجاز وسكر الجرم كالتوجيه  
عليه انه لا يفتحص للمكروه والجرائم في  
المباح اثبات ابا حنيفة بدليل قطعي يشترك  
في الحكم المذكور فان تارك المباح من  
ملك الكرامة يستحق العقاب بل كذا في  
ان المراد بترك ترك العزيمة اي الكف  
عن فعل فتركها عبارة عن مباشرتها ولا  
ان مباشرة المكروه والجرائم يوجب استحقاق  
العقاب واذا ثبت استحقاق المكروه والجرائم  
في استحقاق العقاب بالترك بالمعنى المذكور  
قال محمد بن ابي عمير ان الشرح ١٢  
قوله انه الى الجرم والحاصل ان النزاع  
ليس بمعنى بل لفظي فان محمدا لم يفرق  
المكروه ١٢ قوله على المسامحة بان  
يقال اريد بالمرحمة تقبيل الوجود  
والحرمة تجوز الامتثال بالخطاب وتبين  
الى الايجاب والتوجيه حقيقة الايجاب فالاول  
معنى مجازي في اصطلاح من الاصطلاح  
الثاني معنى حقيقي في ١٢ قوله يتلفظ  
بالاعتبار فلا يباس بجدهما من اقسام الحكم  
لان ليس ههنا صفة حقيقة قائمة بالفعل  
حتى يسمي وجوبا وحرمة فان الفعل محدود  
ولا يتصف بالحدود بصفة حقيقة فاذن  
ليس الاصطلاح الحكمي بمعنى الفعل ولما  
اعتبار ان اعتبارها بالفاعل ليس ههنا  
اليرد حيزه سمي ايجابا واعتبارها بالفعل

فانه متعلق بالفعل بهذا الاعتبار سمي وجوبا  
تعالى فالايجاب هو نفس فوله افعال وليس للفعل  
لا يتصف بصفة حقيقة قائمة به واما ان لا يتصف  
بما هو قائم حقيقة فاقال قول ليس الوجوب صفة  
لا حظ للفعل من الوجود الوجود افعال متعلقا  
بالمعنى ايجابا واعتبارها بالفعل

والحاصل ان استحقاق العقاب والعتاب كما يكون بترك العزيمة في التحريم اي بترك الكلف عن الجرم يعني اتيانها وكذا  
بترك العزيمة في الافتراض كذا ذلك يستحق العقاب بترك العزيمة في الايجاب وهو عدم تيان  
الواجب ويستحق العقاب بترك العزيمة في كراهة التحريم هو عبارة عن عدم الكلف عن المكروه التحريم فانهم ١٢ محمد بن ابي عمير  
عنه يعني اراد محمد بن ابي عمير بقوله كل مكروه حرام ما يستحق العقاب بترك الكلف عن المكروه التحريم بتركه والمكروه ارادة الازل بترك  
بقية صارفة عن حقيقة كلامه لان محمد بن ابي عمير جاهد الجرم ولا يكفر جاهد المكروه التحريم كما لا يخفى ١٢ محمد بن ابي عمير

اللهم اغفر لصاحب تصفية ونصيح هذا الكتاب اعني محمد بن ابي عمير غازی آبادي ١٢

قوله على الآخران العقل لا يقضي من تجويزه بل سواد غير عادية فان الماهية بالشرطي تتحد مع الماهية بشرط مع ان الثانية متاخرة عن الاولى كما قال الشيخ ابو علي سينا واما في ان ملا لورد...

المقالة الثانية في الاحكام بيان تعريف الواجب

على الواجب فليكن الاتحاد والوجوب بجواز ترتيب الشيء على نفسه

باعتبار آخر ومرجعه الى ترتيب احد الاعتبارين على الآخر قال السيد

وبهذا يجب عما قيل ان الواجب من مقولة الفعل الواجب من مقولة

الانفعال ودعوى متناع صدق المقولات على شيء باعتبارات بشي

لعل مناقشة انتهى قول حاصل ان تصادق المقولات الحقيقية بلف

وتصادق الاعتبارية باعتبارات مختلفة ليس بمتنع فلا يرد ما قيل ان

الشيخ في الشفاء صرح بان المقولات متباينة فلا يتصادقان لولا اعتبار

خطاب الوضع صنف منها الحكم على لوصف بالسببية وهي بالاستقراء

وقته كالد لو لوجوب الصلوة ومعنوية كالاسكار للتقريب منها الحكم

بكونه مانعا اما للحكم كالأبوة في القصاص والسبب كالد في لزومها

الحكم بكونه شرطا للحكم كالقدرة على التسليم للبيع والسبب كالتجارة

الصلوة وسببها تعظيم الباري تعالى هذا والان شرع في مسائل الاحكام

ولنقد عليها تعريف الواجب وهو ما استحق العقاب تاركها استحقاقا

عقليا او عاديا والعفو من الكرم وقتل ما اوعد بالعقاب على تركه و

لا يخرج العقول ان الخلف في الوعيد جاز دون الوعد

الاعتقادات في الأصول والاعتقادات... والاعتقادات في الأصول والاعتقادات... والاعتقادات في الأصول والاعتقادات...

بعدم المناقاة بين الاتحاد والترتب... على الاتحاد بين الواجب والواجب بان الواجب هو... في قوله كالد لو لوجوب الصلوة ومعنوية كالاسكار... في قوله جاز دون الوعد... في قوله جاز دون الوعد...

في البر من ذلك وقت ما يمتنع العقاب تركه في تمامه فلا يرد ان هذا التعريف لا يتناول الواجب الواسع... في قوله جاز دون الوعد... في قوله جاز دون الوعد...

ان الالف في قوله تعالى ان الله تعالى بما تعملون خبير... ان الالف في قوله تعالى ان الله تعالى بما تعملون خبير... ان الالف في قوله تعالى ان الله تعالى بما تعملون خبير...

له تلوذ بان ايجاد الله تعالى في خبره هو صادق والتخلف في غيره... صوته تخلف في غيره... في قوله تعالى ان الله تعالى بما تعملون خبير...

ان الالف في قوله تعالى ان الله تعالى بما تعملون خبير... ان الالف في قوله تعالى ان الله تعالى بما تعملون خبير... ان الالف في قوله تعالى ان الله تعالى بما تعملون خبير...

المقالة الثانية في الاحكام بيان الواجب الكفاية والواجب على الكل والبصر

وراءه بان ايجاد الله تعالى خبره هو صادق قطعاً وتجويز كونه انشاءً للتخفيف كما قيل عدول عن الحقيقة بلا موجب على ان مثله يجري في الوعد فيسند باب المعاد اقول لو تم ردل على بطلان العفو

مطلقاً والكلام في خروجه بعد تسليم جودة فلا بد ان يقم ان اليعا في كلامه تعالى مقيد بعدم العفو مسألته الواجب على الكفاية واجب على كل واحد وليسقط بفعل البعض ولا يلزم النسخ لان سقوط الامر قبل اداءه قد يكون لانقضاء علمه الوجوب وقيل على البعض لئلا يتركه اذا اطوا ان غيرهم لم يفعل قالوا

اولاً يسقط بفعل البعض ولو كان على كل لم يسقط قلنا المقصود وجود الفعل وقد وجد كسقوط ما على الكفيلين باءاء احدهما و ثانياً الابهام في المكلف كالابهام في المكلف به قلنا تأنيدهم غير معقول قيل مذهبهم اثم كل بسبب ترك البعض قلنا ترك البعض يقتضي اولاً وبالذات اثم البعض وان كان يؤول الى اثم الجميع ثانياً وبالعرض فيلزم تأنيدهم اثمها قول كل من فردا البعض لمبهم فان اكل اذ اتوا بما وجب عليهم اتفاقاً

ان الالف في قوله تعالى ان الله تعالى بما تعملون خبير... ان الالف في قوله تعالى ان الله تعالى بما تعملون خبير... ان الالف في قوله تعالى ان الله تعالى بما تعملون خبير...

ان الالف في قوله تعالى ان الله تعالى بما تعملون خبير... ان الالف في قوله تعالى ان الله تعالى بما تعملون خبير... ان الالف في قوله تعالى ان الله تعالى بما تعملون خبير...

ان الالف في قوله تعالى ان الله تعالى بما تعملون خبير... ان الالف في قوله تعالى ان الله تعالى بما تعملون خبير... ان الالف في قوله تعالى ان الله تعالى بما تعملون خبير...

ان الالف في قوله تعالى ان الله تعالى بما تعملون خبير... ان الالف في قوله تعالى ان الله تعالى بما تعملون خبير... ان الالف في قوله تعالى ان الله تعالى بما تعملون خبير...

ان الالف في قوله تعالى ان الله تعالى بما تعملون خبير... ان الالف في قوله تعالى ان الله تعالى بما تعملون خبير... ان الالف في قوله تعالى ان الله تعالى بما تعملون خبير...

ان الالف في قوله تعالى ان الله تعالى بما تعملون خبير... ان الالف في قوله تعالى ان الله تعالى بما تعملون خبير... ان الالف في قوله تعالى ان الله تعالى بما تعملون خبير...

ان الالف في قوله تعالى ان الله تعالى بما تعملون خبير... ان الالف في قوله تعالى ان الله تعالى بما تعملون خبير... ان الالف في قوله تعالى ان الله تعالى بما تعملون خبير...

ان الالف في قوله تعالى ان الله تعالى بما تعملون خبير... ان الالف في قوله تعالى ان الله تعالى بما تعملون خبير... ان الالف في قوله تعالى ان الله تعالى بما تعملون خبير...

ان الالف في قوله تعالى ان الله تعالى بما تعملون خبير... ان الالف في قوله تعالى ان الله تعالى بما تعملون خبير... ان الالف في قوله تعالى ان الله تعالى بما تعملون خبير...

ان الالف في قوله تعالى ان الله تعالى بما تعملون خبير... ان الالف في قوله تعالى ان الله تعالى بما تعملون خبير... ان الالف في قوله تعالى ان الله تعالى بما تعملون خبير...

ان الالف في قوله تعالى ان الله تعالى بما تعملون خبير... ان الالف في قوله تعالى ان الله تعالى بما تعملون خبير... ان الالف في قوله تعالى ان الله تعالى بما تعملون خبير...

ان الالف في قوله تعالى ان الله تعالى بما تعملون خبير... ان الالف في قوله تعالى ان الله تعالى بما تعملون خبير... ان الالف في قوله تعالى ان الله تعالى بما تعملون خبير...

ان الالف في قوله تعالى ان الله تعالى بما تعملون خبير... ان الالف في قوله تعالى ان الله تعالى بما تعملون خبير... ان الالف في قوله تعالى ان الله تعالى بما تعملون خبير...

ان الالف في قوله تعالى ان الله تعالى بما تعملون خبير... ان الالف في قوله تعالى ان الله تعالى بما تعملون خبير... ان الالف في قوله تعالى ان الله تعالى بما تعملون خبير...

ان الالف في قوله تعالى ان الله تعالى بما تعملون خبير... ان الالف في قوله تعالى ان الله تعالى بما تعملون خبير... ان الالف في قوله تعالى ان الله تعالى بما تعملون خبير...

ان الالف في قوله تعالى ان الله تعالى بما تعملون خبير... ان الالف في قوله تعالى ان الله تعالى بما تعملون خبير... ان الالف في قوله تعالى ان الله تعالى بما تعملون خبير...

ان الالف في قوله تعالى ان الله تعالى بما تعملون خبير... ان الالف في قوله تعالى ان الله تعالى بما تعملون خبير... ان الالف في قوله تعالى ان الله تعالى بما تعملون خبير...



قوله في معقول واحد من طرفي الحكم ان كان في البعض كمن الوجوب على واحد مصادق عليه البعض او على البعض الهرب في أي فونت على الاول اوجوب على كل وعلى الثاني من جهة لانه يعلم ان هذا المعقول بعد ان كان في البعض ليس من جهة الاكراه بل من جهة القبول الا ان كان في البعض كمن الوجوب على واحد مصادق عليه البعض او على البعض الهرب في أي فونت على الاول اوجوب على كل وعلى الثاني من جهة لانه يعلم ان هذا المعقول بعد ان كان في البعض ليس من جهة الاكراه بل من جهة القبول

ط لانه مجمل كلياً يا تم والا تم يقتضى التحصيل ١٣ ع

المقالة الثانية في الاحكام بيان ان ايجاب امر من امور معلومة صحيح

فانرا كل فرد من اثم البعض وهذا الفنون تأنيماً لهم معقول  
البيته لانه لا ينافي في التحصيل نعماً بلهما للغير الجامع لكل اى من حيث  
انه مبهمة غير معقول فتفكر و بالتالى قال الله تعالى فلولاً نفر من كل فرقة  
منهم طائفة قلنا موول بالسقوط بفعل البعض جمعاً بين الادلة ثم  
في التفسير لشكل بسقوط الخبازة بفعل الصبي لعاقلة كما هو الاصح عند  
الشافعية مع انه لا وجوب عليه اقول لا اشكال فان ذلك كسقوط الدين  
باداء المتبرع مسألتي ايجاب امر من امور معلومة صحيح هو الواجب  
المخير كحال الكفارة وقيل يهاك بالجميع ويسقط بفعل البعض فلو اتى  
بالجميع يستحق ثواب واجبات اقول ذلك فرع جواز اجتماع الجميع  
وقد لا يجوز كنصب احد المستعدين للامامة ثم هذا الاحتمال لم يشهر  
قائله وقيل معين عند تعالى وهو بالفعل مختلف ورد بان الوجوب  
يجب ان يكون قبل الفعل حتى عتقل فافهم وقيل معين لا يختلف لكن يسقط  
به وبالاخر لنا الجواز عقلاً والمضاد عليه فالوا في نفي التخصيص ولا غير  
المعين جهول ويستحيل وقوعه فلا يكلفنا قلنا انه معلوم من حيث  
انه واجب وهو مفهوم الواحد من الثلثة ويقع وقوع

الاول اوجوب على كل وعلى الثاني من جهة لانه يعلم ان هذا المعقول بعد ان كان في البعض ليس من جهة الاكراه بل من جهة القبول  
المطلوب في الدين الوصول الى المال الى صاحبه  
وذلك حاصل باء المتبرع والمدون دعاء  
البايع كمال عقلاً وانتقاة وتجرى له سبب  
البحث مع طلبه سادة الثاني عنده ليس كرهه ليعنى  
فانتم كذا في حسن شرح ١٣ قوله ثواب  
واجبات يذ لكاني اواجب الكذا في عند يجهو  
لان ايجاب على الجميع ويسقط بفعل البعض  
وياتم تبرك الكل ولو ادى الكل يستحق لكل  
ثواب اداء الواجب وهذا كلام لا يسقط القام  
١٣ قوله كنصب احد المستعدين الا فان  
واجب ونصب الكل حرام وكيف يستحق الا اى  
بالكل ثواب واجبات يذ لكاني اواجب  
عنه بان معنى لواتى باجمع يستحق الا اى بكل  
ثواب واجبات انه لوضع الاثنان باجمع  
يستحق ثواب ١٣ قوله لانا قلنا في  
المنتهية قد نسب هذا الاحتمال الى البعض المعترفة  
لكن المشاهير منهم يرون ان الوجوب بالجمع  
بمعنى انه لا يجوز الاشكال بالكل وانما نحن نخرج  
عن عمدة التكليف والواجب ولا يعاقب الا على  
خل واجب واحد وتر ١٣ قوله لم يصح  
في المنهية سمي هذا القول قول التزام المشاهير  
يرودون عن المعترفة والمعتزلة عن الاستقامة  
ولندا قال السبكي لم يقبل به تأمل ١٣ قوله  
فيختلف الواجب نفس الى بالاعتقاد فهو  
الواجب عليه ومن اى بلا طعام او الكسوة  
ان يكون اوجوب بعد الفعل مع ان الوجوب قبل الفعل مقرر  
علم البارى تعالى فرع الوجوب لان العلم بالمتبرع للمطلوب والتعيين لكون  
المعلومة اى العقول المشتركة فيما بحيث يخرج عن اشتغال الذمته باء اعياها ١٣ قوله  
ليكروكوسم اوتو رتبة فقولوا ان الواجب على كل منهم من اوسطنا بطعون  
اكثر اشارة الى ان هذه الامور لا تجزى الاصل بل ان الله سبحانه والى القين لان في احدها الاختيار بحسب الفعول في الاخر بحسب الاستقاط فارجع الكل الى نفي التخصيص يخرج انتم لا تخرج فانه  
وغير ايزر ١٣ قوله في جهول اوجوب الحكم لان الطبيعة الكيفية غير متعينة بالاجزاء فيكون جميع افرادها واجبة ويسقط بفعل البعض ثم قلنا ان الذي في المنهية التعلين المشع

هذا هو الحرام بالجملة ... هذا هو الحرام بالجزء ... هذا هو الحرام بالكلية ...

هذا هو الحرام بالجملة ... هذا هو الحرام بالجزء ... هذا هو الحرام بالكلية ...

هذا هو الحرام بالجملة ... هذا هو الحرام بالجزء ... هذا هو الحرام بالكلية ...

هذا هو الحرام بالجملة ... هذا هو الحرام بالجزء ... هذا هو الحرام بالكلية ...



المشروط والمشروط عليه والمشروطون والمشروط عليهم والمشروطون والمشروط عليهم...

المشروط والمشروط عليه... المفعول والمفعول به... المفعول به والمفعول به به... المفعول به به والمفعول به به به...

المقالة الثانية في الاحكام بيان عدم اشتراط تغير اللبنة في صورها... وهو الحكم في كل موقت وليس المشروطون عين المشروط لان الاداء غير المؤدى وما في التخيير المراد بالاداء الفعل المفعول فيتعد ان لا يفعل الفاعل لانه اجباري لا وجود له فيندفع لان الحادث وان كان اعتباريا يصلح للمشروطية وان لم يكن...

المشروط والمشروط عليه... المفعول والمفعول به... المفعول به والمفعول به به... المفعول به به والمفعول به به به...



ان الامر مطلق... ان الامر مطلق... ان الامر مطلق... ان الامر مطلق... ان الامر مطلق...

ان الامر مطلق... ان الامر مطلق... ان الامر مطلق... ان الامر مطلق... ان الامر مطلق...

وهو العزم في كل وقت... ان يكون صحيح الوقت... ان يكون صحيح الوقت... ان يكون صحيح الوقت... ان يكون صحيح الوقت...

### المقالة الثانية في الاحكام

**فلا يرد ما في المنهاج ان البدل متعدّد والمبدل احد على ان ايقاعات**  
 الفعل بعد اجزاء فتمت وبالعزم وعن بعض لشافعية وقيل بل عن  
 بعض المتكلمين وقت اوله فان اخره فقضاء وعن بعض الحنفية بل خرو  
 فان قدّمه فنقل بسقطه الفرض قال بكرخي ن بقي بصفة التكليف  
 الى اخر الوقت فمقدمه واجت لنا ان الامر وسع وقت الفعل لان  
 لواق في جزء لا يعد عاصيا بالاجماع والتعيين تضيق الخبرين  
 الفعل والعزم بأداة واستدل بان المصلح في غير الاخر متشبه لكونه  
 مصليا قطعاً لكونه انبياً باحلا لمرين وربما يمنع المقدمة فقيل  
 انها فجمع عليها اجماعاً قطعياً قول اجماع على الامتثال بها خصوصاً في  
 كل جزء فرع الاجماع على وجوبها فيه وقد تقدم الخلاف فيه فتامل  
 ثم اقول لخصم لا يقول بالبدلية من الطرفين كخصال لكفارة بل  
 اصل وخلف فالامتثال بالصلوة مخصوصها لا يفرق قالوا لواتي  
 باحدها اجزاء ولو اخل بهما عصى قلنا العصيان ممنوع كيف و  
 كثيرا ما لا يوجد في والوقت الفعل و ارادته ولو قيل لمزاد عدم  
 ارادة التزك قلنا هو من احكام الايمان الاتري لو اخل بالعترة

والا في الوقت الاول دون الاخر صحت من  
 معنى الاداء على معنى اخره الا انه لانه والاضمان  
 الامر في الواجب الموضع وال على طلب الفعل مطلقاً  
 فلا تخصيص بتعيين الوقت من جانب الشارع من  
 الاول الى الاخر لا يقتضي تخصيص مجرد دون  
 جزء فالقول بالاول في الاول دون الثاني فكل  
 تحت ١٢ قوله فنقل يسقط به الفرض من عمل  
 الزكوة قبل وجوبه فان نقل يتاوى به الفرض اذا  
 وجب لوجود انصاف تحقيق التام حقيقة او حلما  
 قبل لاداء عبادته عن ايقاع الفعل في الوقت  
 المقدر له شرطاً وتقديره بظن انصاف من الاول  
 الى الاخر والقول بالاداء في الوقت الاخر  
 دون الاول حرف لمعنى الاداء مع اخذ كلامه  
 والاضمان الامر في الواجب الموضع مطلقاً وال على  
 طلب الفعل في التام وليس من جانب  
 الشارع من الاول الى الاخر لا يقتضي تخصيص  
 بجزء دون حقه فالقول بالاداء في الاول دون  
 الثاني في اداءه في بعض ١٢ قوله بصفة التكليف  
 ان بان يكون المكلف متصفاً بصفة التكليف  
 في آخر الوقت كما كان متصفاً في اوله ولا يصح  
 بصفة اخرى يسقط به التكليف من المكلف  
 كالجنون وغيره ١٢ قوله واجب وان ايقع  
 على صفة التكليف الى اخر الوقت بان يصير نحوها  
 اديوت فمقدمه يكون فعلاً توترة عزه في  
 فيلا لا يفرق في حاصل منه يرجع الى ان  
 وجوبه موثوق ويظهر في الاخر ١٢ قوله  
 لاين عاصيا بالاجماع قال في المنية ان قلت  
 لعلى الخي لفي من اهل المنية ان قلت  
 بان وقت اوله والرايع القائلين بان وقت  
 آخره لا يصدقون في ذلك دلل لهم ان قولوا  
 لو اني بدلا من قبل الاخر كون عاصيا لانه  
 لم يتش بخلت مردان فالفتوى في التوسع كمن  
 وافقوا في نفي المعصية في التعدي وانما جبر  
 الا ترى الى استدلال بعض الحنفية بقولهم لو كان واجبا  
 في اول الوقت لعصى بهما فلو كان بعضه وقتاً  
 بقوله لان واجبا في آخر الوقت لعصى بهما  
 فانكلت التفوق على عدم المعصية لواتي في اي  
 جزء من اجزائه وفيه فانه متامل انتهى ١٢ قوله  
 قوله زيادة على النص فان النص انما هو في اجاب  
 الصلوة في هذا الوقت من غير ولا على ايجاب العزم ولم يقم دليل اخر على اية ما به فالقول بوجوب العزم به لا ينافي  
 من الفعل او العزم كما ذكر القاضي واتباعه فلو كان الواجب احدهما كان امتثالاً لبيان ان العزم او العزم لانيان الصلوة ١٢ قوله  
 في غير الاخر متشبه لكونه انبياً بافعل لانه كونه انبياً باحدا فان كونه مصليا احداً لا ينافي ان كونه مصليا احداً وان كان في خصال كلفه  
 فان الاتي بالحق منها يصدق عليه ان يتش بالاعتاق وآيت باحدها ان عتاق احدهم التعيين عند التخصيص سطر وهو بعد ما قبله في ١٢ قوله  
 بان الامتثال في وقت من العزم بوجوبه وواجب ان لا ينافي الامتثال لبيان ان العزم بوجوبه وواجب ان لا ينافي الامتثال لبيان ان العزم بوجوبه  
 التكليف انما هو بالانصاف على الاجماع على الاجماع على وجوبه وسواء ١٢ قوله فالامتثال بالصلوة انما بان يظل كون العزم خلفها في الاتري ان الاتي بالانصاف متشبه لكونه انبياً  
 بالصنوع بخصوصه لا لكونه انبياً بالانصاف وذلك لا يخل حليفه لانه الاتي بالصلوة في الوقت المعين متشبه بانبيا وذلك لا يخل ببدلية العزم ١٢ قوله فالتعليق المنعوت على مسلم المنعوت

ان الامر مطلق... ان الامر مطلق... ان الامر مطلق... ان الامر مطلق... ان الامر مطلق...

ط اولا وجه فيه ما فيه جوان الشاير يعني قوله الاتري اية ليس في موضعه لان الامتثال سبوا كان للحفيضة... اول لاشافعية... اول لاشافعية... اول لاشافعية... اول لاشافعية... اول لاشافعية...



أجل أن لا يكون له... أجزاز أن يكون له... في وقت الصلاة... على وجه الخصوص... من أجل ذلك...

٣٢

أي يثبت أن أداءه ناقصا مع الإجماع... قبل الصلاة... من أجل ذلك... في وقت الصلاة... على وجه الخصوص... من أجل ذلك...

### المقالة الثانية في الأركام بيان انفصال لوجوب عن وجوب الأداء

### الإضافة في حق المالك فأوجب بمنع عدم الصحة فإنه لامروية

عن المتقدمين فيلتزم الصحة والحق إن لا ينقص في الوقت لذاته

### مسألة لا ينفصل لوجوب عن وجوب الأداء في بدن عند

الشافعية بخلاف المالكية كالمزكاة دليل عدم التأخر بالتأخير

### السقوط بالتعجيل قول يرد الوضوء قبل الوقت وأما الخفية فقولوا

بالانفصال مطلقا فمن حاضرت أخرا لا قضاء عليها بخلاف من

### ظهرت أخرا واستدلوا بوجوب القضاء على تأخير كل الوقت و

هو فرع الوجوب والاتفاق على انتفاء وجوب الأداء عليه لعدم

### الخطاب حذرا عن الغفيل وإنما يلزم للغلو كان مخاطبا بالفعل

الآن بل هو مخاطب به بعد الانتباه كالمخاطب للمعدوم والجوابان

### الكلام في الخطاب تنجيذا والخطاب بالمعدوم إنما يصح تعليقا ولا فرق

في هذا الخطاب بين الصبي البالغ بخلاف الأول فعلى هذا الو

### انتبه الصبي بالغ لا قضاء عليه إلا احتياطا وما قيل من الوجوب

له نورد في الكلام كل وقت فإنه لم يرد كذا لانه لم يكن مسلما في وقت ذلك وقت ان تصير في وقت كذا كذا

بكل بطلان الاعتناء كذا في حسن الشرح... في وقت الصلاة... من أجل ذلك... في وقت الصلاة... على وجه الخصوص... من أجل ذلك...

بكل بطلان الاعتناء كذا في حسن الشرح... في وقت الصلاة... من أجل ذلك... في وقت الصلاة... على وجه الخصوص... من أجل ذلك...

بكل بطلان الاعتناء كذا في حسن الشرح... في وقت الصلاة... من أجل ذلك... في وقت الصلاة... على وجه الخصوص... من أجل ذلك...

بكل بطلان الاعتناء كذا في حسن الشرح... في وقت الصلاة... من أجل ذلك... في وقت الصلاة... على وجه الخصوص... من أجل ذلك...

### التعليق المنع علم مسيل الثبوت

عه قال في المنهية في الأركان الخفيفة كما سياتي في وجوب الأداء ليس بأمر جبريل بها بوجوب الأداء... من أجل ذلك... في وقت الصلاة... على وجه الخصوص... من أجل ذلك...

على هذا... في وقت الصلاة... من أجل ذلك... في وقت الصلاة... على وجه الخصوص... من أجل ذلك...

بكل بطلان الاعتناء كذا في حسن الشرح... في وقت الصلاة... من أجل ذلك... في وقت الصلاة... على وجه الخصوص... من أجل ذلك...

بكل بطلان الاعتناء كذا في حسن الشرح... في وقت الصلاة... من أجل ذلك... في وقت الصلاة... على وجه الخصوص... من أجل ذلك...

بكل بطلان الاعتناء كذا في حسن الشرح... في وقت الصلاة... من أجل ذلك... في وقت الصلاة... على وجه الخصوص... من أجل ذلك...

بكل بطلان الاعتناء كذا في حسن الشرح... في وقت الصلاة... من أجل ذلك... في وقت الصلاة... على وجه الخصوص... من أجل ذلك...

بكل بطلان الاعتناء كذا في حسن الشرح... في وقت الصلاة... من أجل ذلك... في وقت الصلاة... على وجه الخصوص... من أجل ذلك...



فصل في بيان ان العقل ليس مشتقا من الفعل بل هو العقل وهو العقل وغيره فان الشارح بان تصور الماتريدي قد وافق المعتزلة في ذلك كما مر من ثمرة قال بعض الاكابر ان منظر صحابنا فان يكون بالحق قبل الشرع ولا يلزم منه اجابته اصل فاس فان هذه الاصول كاشفة عن اشتغال الذي كان من الشارع جبر الكون الحسن عقليا وقد قالوا المعتزلة بعض الاحكام العقل ايضا ١٢ قوله ان في ذمته جبر للفعل قال في المنية اعلم ان الخفية مع تصحيح بان لا طلب في اصل وجوب قبا وان التثبت في اول وقت اصل وجوب الى ان يتبين قارده عليهم بان يلزم ان يكون الطلب مع المطلوب لان قبول تفهيق لسر لا اصل وجوب وقد علم انه لا طلب فيه قول من لا يرضى بالطلب فثبت من ان الطلب في السببية وهي كونهما مختلفة وتوجد وتعدم تدريجا فالطلب كذلك الا ان يعين السبب للسببية وحده فتصل الطلب تحصيلها قويا وتقدم على المطلوب مثل تقدم سبب على السبب فنذكر في ١٣ قوله

اصول فاس فان العقل ليس مشتقا من الفعل بل هو العقل وهو العقل وغيره فان الشارح بان تصور الماتريدي قد وافق المعتزلة في ذلك كما مر من ثمرة قال بعض الاكابر ان منظر صحابنا فان يكون بالحق قبل الشرع ولا يلزم منه اجابته اصل فاس فان هذه الاصول كاشفة عن اشتغال الذي كان من الشارع جبر الكون الحسن عقليا وقد قالوا المعتزلة بعض الاحكام العقل ايضا ١٢ قوله ان في ذمته جبر للفعل قال في المنية اعلم ان الخفية مع تصحيح بان لا طلب في اصل وجوب قبا وان التثبت في اول وقت اصل وجوب الى ان يتبين قارده عليهم بان يلزم ان يكون الطلب مع المطلوب لان قبول تفهيق لسر لا اصل وجوب وقد علم انه لا طلب فيه قول من لا يرضى بالطلب فثبت من ان الطلب في السببية وهي كونهما مختلفة وتوجد وتعدم تدريجا فالطلب كذلك الا ان يعين السبب للسببية وحده فتصل الطلب تحصيلها قويا وتقدم على المطلوب مثل تقدم سبب على السبب فنذكر في ١٣ قوله

اصول فاس فان العقل ليس مشتقا من الفعل بل هو العقل وهو العقل وغيره فان الشارح بان تصور الماتريدي قد وافق المعتزلة في ذلك كما مر من ثمرة قال بعض الاكابر ان منظر صحابنا فان يكون بالحق قبل الشرع ولا يلزم منه اجابته اصل فاس فان هذه الاصول كاشفة عن اشتغال الذي كان من الشارع جبر الكون الحسن عقليا وقد قالوا المعتزلة بعض الاحكام العقل ايضا ١٢ قوله ان في ذمته جبر للفعل قال في المنية اعلم ان الخفية مع تصحيح بان لا طلب في اصل وجوب قبا وان التثبت في اول وقت اصل وجوب الى ان يتبين قارده عليهم بان يلزم ان يكون الطلب مع المطلوب لان قبول تفهيق لسر لا اصل وجوب وقد علم انه لا طلب فيه قول من لا يرضى بالطلب فثبت من ان الطلب في السببية وهي كونهما مختلفة وتوجد وتعدم تدريجا فالطلب كذلك الا ان يعين السبب للسببية وحده فتصل الطلب تحصيلها قويا وتقدم على المطلوب مثل تقدم سبب على السبب فنذكر في ١٣ قوله

المقالة الثانية في الاحكام  
بيان ان الاداء فعل لواجب في وقت المقدار  
بعلية الحسن كما هو من هينا فيرد عليه انه يلزم ثبوت بدو الشرع  
ولم يقل به احد متكيف وليس لنا اصل خامس تعلم انهم صرحوا  
بان لا طلب في اصل لوجوب بل هو مجرد اعتبار من الشارع ان في ذمته  
جبرا للفعل واورد ان الفعل بلا طلب كيف يسقط الواجب هو انما يكون  
واجبا بالطلب قصد الامتثال بما يكون بالعلمية والحوايل نالنا نسلم  
ان الواجب انما يكون واجبا بالطلب بل بالسبب الشيء قد ثبت ولا  
يطلب كالدين الموعد والثوب المطار الى نسيان لا يعرف مالكة الامتثال  
تصرف على العلم بثبوتها فلا يقتضه سقوط سبق الطلب قول فقه المقام  
ان لنا خطاب وضع بالسببية للوجوب خطاب تكليف بالاقضاء  
فيجب ان يكون الثابت باحدهما غير الثابت بالآخر فثبوت الفعل حقا  
موكدا على الذمة من الاول هو الوجوب الطلب يقاعه في عين من الثاني  
وهو وجوب الاداء فعلم ان الوجوب شيء وجوب لاداء شيء اخر وان لا  
في الاول بل في الثاني والالزم قلبك بوضع فتدبر مسألة الاداء فعل  
الواجب في وقته المقدر له شرعا وقيل ابتداءه كالتعريم عند  
قوله كما هو من ثمرة ان حكم العقل بالاحتجاج الشارح بان تصور بدون شغل امتثال الذمة ولا يكون التصريح عنه موجبا لاحتجاج الثواب  
فلا يبرهن الوجوب قبل ورو الخطاب والاداء لا يجب الاجبا خطاب نقلا عن الفصل لوجوب عن وجوب الاداء وهو مطلوب ١٢ قوله ليس لنا

عنه انما قيد بل ان لو كان مالكة معلوما واجب الاداء في المثال المشتمل على ١٢  
والعقل في الاصل ان العقل ليس مشتقا من الفعل بل هو العقل وهو العقل وغيره فان الشارح بان تصور الماتريدي قد وافق المعتزلة في ذلك كما مر من ثمرة قال بعض الاكابر ان منظر صحابنا فان يكون بالحق قبل الشرع ولا يلزم منه اجابته اصل فاس فان هذه الاصول كاشفة عن اشتغال الذي كان من الشارع جبر الكون الحسن عقليا وقد قالوا المعتزلة بعض الاحكام العقل ايضا ١٢ قوله ان في ذمته جبر للفعل قال في المنية اعلم ان الخفية مع تصحيح بان لا طلب في اصل وجوب قبا وان التثبت في اول وقت اصل وجوب الى ان يتبين قارده عليهم بان يلزم ان يكون الطلب مع المطلوب لان قبول تفهيق لسر لا اصل وجوب وقد علم انه لا طلب فيه قول من لا يرضى بالطلب فثبت من ان الطلب في السببية وهي كونهما مختلفة وتوجد وتعدم تدريجا فالطلب كذلك الا ان يعين السبب للسببية وحده فتصل الطلب تحصيلها قويا وتقدم على المطلوب مثل تقدم سبب على السبب فنذكر في ١٣ قوله

قوله انه واجب قال في المنية اختلاف في وجوب اعادة فخرج عن المهمة الاولى واشتاقى ما ذكره ليس اداء قضاء  
ووجهه شرعي والواجب متى قال ابو اليسر يكون الفرض هو الثاني وعلى هذا في الاداء وانما الفرض هو الاول اقدم السقوط بفتح ثمر لا الواجب من الاعادة  
واجب منه بعد كل صلوة اذيت مع كراهة جبر الاول فثبت الاول وقتة ومن كان اعادة القضاء قضاء انتهى والدليل عليه قول النبي صلى الله عليه وسلم لا اعادى من صل فاعك  
كواذاه فخره وعينه ١٢هـ قوله فاعده قال في المنية ان قلت الفعل قبل الوقت اهوتكنا الفعل لا يتقدم على وقتة والوقتة من الزمان فبها الزكاة والحج  
وجبها صل وقتها تلك موسما فلا تقدر انتهى ١٣هـ قوله كما سألنا القادر على الصوم في رمضان وليس له ما من شرعي او غير شرعي من اداء الصوم فانه ان صام من رمضان يكون اداءه وان  
صام من غيره يكون قضاء ١٤هـ قوله كما سألنا في الوقت عن اداء الواجب فيه عقلا اذ اخطأ لا يقضيه بعد ان يتيقظ كقوله تسمية الحج الحج الحج الحج  
وقه لا يقال ان القضاء ان القضاء ان كان عبادة  
عن ايتان الواجب بعد الوقت فهو غير  
متصور لاني الواجب لوقت دون ان  
ازول كل العرفان المسمون الحج الحج  
بعد الفاسد قضاء مع كونه ايتان في وقتة  
وقه لا يرفع ظاهره ١٥هـ قوله بدل  
الواجب الوبس ان من اطلق الاداء  
والقضاء في غير الواجب قال الاداء  
فعل العبادة في وقتها والقضاء فعل العبادة  
في الوقت استدر اكالمات ١٦هـ  
قوله صحت اتفاقا وجهه غير حكما اذا شك  
في الموت وهو ان لا يصح بالآخر وفيه  
ان غير من كتب الحنفية ان التاخير في  
الاخير في الواجب الموس لا واجب  
العصيان فانه لا مطايع قبل الاخر ولهذا  
قالوا توامت قبل الاخر لا يصح عليه قال  
في المنية قول فبديل على ان الاخر  
الذي تسمى للبيضة تضييق به الموس  
المن ان يكون بحسب الواقع وهو الوقت  
المقدر شرعا او باعتبار المكلف كرسب  
الظن فالموت كعمل البعض اى البراوى  
ظن الموت فيه كالأدراك الوقت لعدم  
بقائه بعده ١٧هـ قوله فبديل من قال  
بالعصيان من تاخير من ظن المسلمة ومات  
في وقتة بديل تحقق الواجب ولا تجزؤه على  
ما قيل بان الواجب ما يؤمر تاركه في جميع وقتة  
باختاره وهناك ترك في البعض الوقت  
وبان الموت لا يصح سببا للعصيان كما  
على تقدير صدر اتفاقا والاول وجان يقال  
جاءل البعض كالأدراك من الموت لا يفسد  
على ان ارتفاع الواجب قد يكون بوجود  
المناخ كاستفراض المرض والحض الى غير  
ذلك قال ١٨هـ قوله بحسب ظنه  
قوله قال شايخ الخنفر لاختلاف موطنه  
المعنى لا اتفاق وقت في وقتة المقدر  
لشرعا وانما الخلاف في التسمية فهو سببه  
قضاء ونحن نسبه اداء الا ان يربطها  
وجوب قضاء القضاء بناء على ان ذلك  
الظن كما صار سببا لتعيين ذلك الجرح  
وقضاء سببا لظهور وجوب الجرح  
عن كونه مقدر له والاولا كالتية وهو

الكل في  
الاتمام مع القضاء  
في الايتان  
ليس يتبين  
وان كان الوقت  
الذي شرع فيه  
الصلوة كاملا  
كوقت الصلوة  
اي صلوة الظهر  
قبل طلوع الشمس  
وجبت لصلوة  
كاملا فاذا  
طلعت الشمس  
وقد الوقت  
وانتها فيه فقد  
انتهت ناقصا  
بعد الوجوب  
كاملا وذا كان  
لا يصح والتقصير  
في مشقة الوتاة  
١٢هـ قوله بعد  
الايتان

عنه قوله في الاداء  
كان الخلل في ترك  
الواجب كالوان  
ترك ركن صلوة  
نسرت الصلوة  
فالاعادة فربح  
ان ترك واجب  
من واجباتها فا  
الصلوة ناقصة  
نقصا كاملا واجب  
الاعادة لجزئيتها  
والصلوة المفروضة  
في الاول وان ترك  
منه من سببها  
فقد دخل في صلوة  
نقصا ناقصا  
فالاعادة مندوبة  
كذلك في رد الحمار  
فان ١٢هـ عبيد  
ط حاصلا ان هذه  
الزكاة لها جهتان  
أهيا وان لها وقتا  
عنده الامام فما  
فيها ان هذا الوقت  
جزء من اجزاء وقت  
اداء الزكاة فهي بالجملة

قوله انه واجب قال في المنية اختلاف في وجوب اعادة فخرج عن المهمة الاولى واشتاقى ما ذكره ليس اداء قضاء  
ووجهه شرعي والواجب متى قال ابو اليسر يكون الفرض هو الثاني وعلى هذا في الاداء وانما الفرض هو الاول اقدم السقوط بفتح ثمر لا الواجب من الاعادة  
واجب منه بعد كل صلوة اذيت مع كراهة جبر الاول فثبت الاول وقتة ومن كان اعادة القضاء قضاء انتهى والدليل عليه قول النبي صلى الله عليه وسلم لا اعادى من صل فاعك  
كواذاه فخره وعينه ١٢هـ قوله فاعده قال في المنية ان قلت الفعل قبل الوقت اهوتكنا الفعل لا يتقدم على وقتة والوقتة من الزمان فبها الزكاة والحج  
وجبها صل وقتها تلك موسما فلا تقدر انتهى ١٣هـ قوله كما سألنا القادر على الصوم في رمضان وليس له ما من شرعي او غير شرعي من اداء الصوم فانه ان صام من رمضان يكون اداءه وان  
صام من غيره يكون قضاء ١٤هـ قوله كما سألنا في الوقت عن اداء الواجب فيه عقلا اذ اخطأ لا يقضيه بعد ان يتيقظ كقوله تسمية الحج الحج الحج الحج  
وقه لا يقال ان القضاء ان القضاء ان كان عبادة  
عن ايتان الواجب بعد الوقت فهو غير  
متصور لاني الواجب لوقت دون ان  
ازول كل العرفان المسمون الحج الحج  
بعد الفاسد قضاء مع كونه ايتان في وقتة  
وقه لا يرفع ظاهره ١٥هـ قوله بدل  
الواجب الوبس ان من اطلق الاداء  
والقضاء في غير الواجب قال الاداء  
فعل العبادة في وقتها والقضاء فعل العبادة  
في الوقت استدر اكالمات ١٦هـ  
قوله صحت اتفاقا وجهه غير حكما اذا شك  
في الموت وهو ان لا يصح بالآخر وفيه  
ان غير من كتب الحنفية ان التاخير في  
الاخير في الواجب الموس لا واجب  
العصيان فانه لا مطايع قبل الاخر ولهذا  
قالوا توامت قبل الاخر لا يصح عليه قال  
في المنية قول فبديل على ان الاخر  
الذي تسمى للبيضة تضييق به الموس  
المن ان يكون بحسب الواقع وهو الوقت  
المقدر شرعا او باعتبار المكلف كرسب  
الظن فالموت كعمل البعض اى البراوى  
ظن الموت فيه كالأدراك الوقت لعدم  
بقائه بعده ١٧هـ قوله فبديل من قال  
بالعصيان من تاخير من ظن المسلمة ومات  
في وقتة بديل تحقق الواجب ولا تجزؤه على  
ما قيل بان الواجب ما يؤمر تاركه في جميع وقتة  
باختاره وهناك ترك في البعض الوقت  
وبان الموت لا يصح سببا للعصيان كما  
على تقدير صدر اتفاقا والاول وجان يقال  
جاءل البعض كالأدراك من الموت لا يفسد  
على ان ارتفاع الواجب قد يكون بوجود  
المناخ كاستفراض المرض والحض الى غير  
ذلك قال ١٨هـ قوله بحسب ظنه  
قوله قال شايخ الخنفر لاختلاف موطنه  
المعنى لا اتفاق وقت في وقتة المقدر  
لشرعا وانما الخلاف في التسمية فهو سببه  
قضاء ونحن نسبه اداء الا ان يربطها  
وجوب قضاء القضاء بناء على ان ذلك  
الظن كما صار سببا لتعيين ذلك الجرح  
وقضاء سببا لظهور وجوب الجرح  
عن كونه مقدر له والاولا كالتية وهو

**المقالة الثانية في الاحكام**

**بما تخير الفعل مع ظن الموت في جزء من الوقت**

**الحنفية ور كعة عند الشافعية ومنه الاعادة وهو الفعل**

**فيه ثانيا لخلل الاداء انه واجب والقضاء فعله بعد استدراك**

**لما فات عمدا او سهوا يتكمن من فعله كما سافر او لم يتمكن لما منع**

**شرعا كالحضد وعقلا كالنوم فتسمية الحج الصحيح بعد الفاسد**

**قضاء حجاز ومن جعل الاداء والقضاء في غير الواجب بدال لوجب**

**بالعبادة مسألة تاخير الفعل مع ظن الموت في جزء من الوقت**

**معصية اتفاقا فان لم يمت وفعله في وقتة فالجمهور على ان اداء لصدقا**

**حده عليه وقال لقاضي قضاء لان وقتة شرعا بحيث ظنه قبله يرد**

**عليه اعتقاد ان قضاء الوقت قبل دخوله فاذا بان الخطاء وفعل في وقتة فهو**

**اداء اتفاقا قول لفرق بين فان في الاول اعتقاد عدم الوقت مطلقا و**

**في الثاني اعتقاد عدم وقت الاداء فالاول مقتضى من كل وجه بخلاف الثاني**

**فتأمل ومن اخبر مع ظن السلامة ومات فجأة فالتحقق انه لا يصح اذ**

**التاخير جائز ولا تاثيره بالجائز والقول بان شرطا لجواز سلامة العاقبة**

قوله ركعة عند الشافعية والحنان من هذه الصلوة ليست اداء بل بعضها اداء وبعضها قضاء كما يتبادر على المعبرات وانما سألنا بالاداء لانه  
كذا في آسن الشرح ١٣هـ قوله لخلل لوجب الخلل لوجب فيل تمل الاداء وقضاء وقضاء الاداء والاداء فعل الواجب في وقتة  
بلا لخلل سابق والاعادة الفعل كسبوق بخلل لعارض الاداء قول كما قال حسن الشافعية ان هذا مقتضى راجح الى ترتيب المقدر فان اذاعا  
كما يكون في الاداء يكون في القضاء ايضا فان المقوت صلوة الظهر اذا ترك الفاضل في القضاء يجب عليه اعادة القضاء لرضا ١٢هـ

المهم عطف لصاحب تصحيح ونصفية هذا الكتاب اعني محمد قاسم افغانى الغازى آبارى ١٢

قوله انه واجب قال في المنية اختلاف في وجوب اعادة فخرج عن المهمة الاولى واشتاقى ما ذكره ليس اداء قضاء  
ووجهه شرعي والواجب متى قال ابو اليسر يكون الفرض هو الثاني وعلى هذا في الاداء وانما الفرض هو الاول اقدم السقوط بفتح ثمر لا الواجب من الاعادة  
واجب منه بعد كل صلوة اذيت مع كراهة جبر الاول فثبت الاول وقتة ومن كان اعادة القضاء قضاء انتهى والدليل عليه قول النبي صلى الله عليه وسلم لا اعادى من صل فاعك  
كواذاه فخره وعينه ١٢هـ قوله فاعده قال في المنية ان قلت الفعل قبل الوقت اهوتكنا الفعل لا يتقدم على وقتة والوقتة من الزمان فبها الزكاة والحج  
وجبها صل وقتها تلك موسما فلا تقدر انتهى ١٣هـ قوله كما سألنا القادر على الصوم في رمضان وليس له ما من شرعي او غير شرعي من اداء الصوم فانه ان صام من رمضان يكون اداءه وان  
صام من غيره يكون قضاء ١٤هـ قوله كما سألنا في الوقت عن اداء الواجب فيه عقلا اذ اخطأ لا يقضيه بعد ان يتيقظ كقوله تسمية الحج الحج الحج الحج  
وقه لا يقال ان القضاء ان القضاء ان كان عبادة  
عن ايتان الواجب بعد الوقت فهو غير  
متصور لاني الواجب لوقت دون ان  
ازول كل العرفان المسمون الحج الحج  
بعد الفاسد قضاء مع كونه ايتان في وقتة  
وقه لا يرفع ظاهره ١٥هـ قوله بدل  
الواجب الوبس ان من اطلق الاداء  
والقضاء في غير الواجب قال الاداء  
فعل العبادة في وقتها والقضاء فعل العبادة  
في الوقت استدر اكالمات ١٦هـ  
قوله صحت اتفاقا وجهه غير حكما اذا شك  
في الموت وهو ان لا يصح بالآخر وفيه  
ان غير من كتب الحنفية ان التاخير في  
الاخير في الواجب الموس لا واجب  
العصيان فانه لا مطايع قبل الاخر ولهذا  
قالوا توامت قبل الاخر لا يصح عليه قال  
في المنية قول فبديل على ان الاخر  
الذي تسمى للبيضة تضييق به الموس  
المن ان يكون بحسب الواقع وهو الوقت  
المقدر شرعا او باعتبار المكلف كرسب  
الظن فالموت كعمل البعض اى البراوى  
ظن الموت فيه كالأدراك الوقت لعدم  
بقائه بعده ١٧هـ قوله فبديل من قال  
بالعصيان من تاخير من ظن المسلمة ومات  
في وقتة بديل تحقق الواجب ولا تجزؤه على  
ما قيل بان الواجب ما يؤمر تاركه في جميع وقتة  
باختاره وهناك ترك في البعض الوقت  
وبان الموت لا يصح سببا للعصيان كما  
على تقدير صدر اتفاقا والاول وجان يقال  
جاءل البعض كالأدراك من الموت لا يفسد  
على ان ارتفاع الواجب قد يكون بوجود  
المناخ كاستفراض المرض والحض الى غير  
ذلك قال ١٨هـ قوله بحسب ظنه  
قوله قال شايخ الخنفر لاختلاف موطنه  
المعنى لا اتفاق وقت في وقتة المقدر  
لشرعا وانما الخلاف في التسمية فهو سببه  
قضاء ونحن نسبه اداء الا ان يربطها  
وجوب قضاء القضاء بناء على ان ذلك  
الظن كما صار سببا لتعيين ذلك الجرح  
وقضاء سببا لظهور وجوب الجرح  
عن كونه مقدر له والاولا كالتية وهو

**التعليق المنون على مسلم الثبوت لانا الحافظ محمد بن بكر تدمر حرم**

قوله ركعة عند الشافعية والحنان من هذه الصلوة ليست اداء بل بعضها اداء وبعضها قضاء كما يتبادر على المعبرات وانما سألنا بالاداء لانه  
كذا في آسن الشرح ١٣هـ قوله لخلل لوجب الخلل لوجب فيل تمل الاداء وقضاء وقضاء الاداء والاداء فعل الواجب في وقتة  
بلا لخلل سابق والاعادة الفعل كسبوق بخلل لعارض الاداء قول كما قال حسن الشافعية ان هذا مقتضى راجح الى ترتيب المقدر فان اذاعا  
كما يكون في الاداء يكون في القضاء ايضا فان المقوت صلوة الظهر اذا ترك الفاضل في القضاء يجب عليه اعادة القضاء لرضا ١٢هـ

المهم عطف لصاحب تصحيح ونصفية هذا الكتاب اعني محمد قاسم افغانى الغازى آبارى ١٢

قوله ركعة عند الشافعية والحنان من هذه الصلوة ليست اداء بل بعضها اداء وبعضها قضاء كما يتبادر على المعبرات وانما سألنا بالاداء لانه  
كذا في آسن الشرح ١٣هـ قوله لخلل لوجب الخلل لوجب فيل تمل الاداء وقضاء وقضاء الاداء والاداء فعل الواجب في وقتة  
بلا لخلل سابق والاعادة الفعل كسبوق بخلل لعارض الاداء قول كما قال حسن الشافعية ان هذا مقتضى راجح الى ترتيب المقدر فان اذاعا  
كما يكون في الاداء يكون في القضاء ايضا فان المقوت صلوة الظهر اذا ترك الفاضل في القضاء يجب عليه اعادة القضاء لرضا ١٢هـ

لا بد ان يكون العمل في وقت الصلاة... لا بد ان يكون العمل في وقت الصلاة... لا بد ان يكون العمل في وقت الصلاة...

١٣٤

المقالة الثانية بيان الاختلاف في سبب جوب القضاء في الاحكام

لا العتمة حتى تؤدي الى تكلف المحال يقتضى التحريم... بين غير فلا يعصى ليس بسبب لان الوجوب مشترك وعذر الفجأة عام وفيه ما فيه مسالمة اختلف في وجوب لقضاء هل هو امر جديد عليه الاكثر او بما يوجب لاداء وهو المختار لعامة الحنفية ثم هذا الاختلاف في لقضاء بمثل معقول فقط كما صرح به المعقل ومطلقا كما هو الظاهر للاكثر ان عدم اقتضاء صوم يوم الخميس صوم يوم الجمعة والا كان اداء وسواء وهذا انما يتم لو ادعوا الانتظام لفظا وهو بعيد ولعل مقصود همران مطالبة شئ يتضمن مطالبة مثل عند قوته فاجاب لا لا

اشتق على الصلوة التي تبتل هو عليه كلف في تفرغ الذممة فان القضاء لطلب تفرغ الذممة عن الاشتغال بالثابت الاول فهو لا يكون حاله اشتغال ملازمة في اصطلاحنا بين الاول فيجب بطلان مثله عند قوته نعمن الملازمة اللازم وعدم تقضى صوم يوم الخميس لصوم يوم الجمعة بهذا المعنى في جزاء المصلحة بالضرورة شاهدة على صحة هذا التقضى فان اشتغال الذممة ولو كانت باقيا وطلوب الفرج لما كان هذا التمسك بقضاء على عبادة مستقلة اخرى والوجدان شاهدة على خلافه ١٣ قوله يجوز ان يكون عجزه عن غير الفعل لوجوب الاداء ولو وجب كون ذلك الفحص معونا ايضا يلزم القضاء في ترك كل واجب لربيب في ليلان التالي ١٤ قوله لكن الكلام في انما كان نقاش ان يقول ان المعروف للقضاء لما كان غير فعل الاداء لم يكن القضاء بانفصال تقاضى بالاداء فان النصوص كلها معوقات اجاب عن بقوله لكن الكلام في صل سبب لوجوب انما فهمي ان الكلام في نفس وجوب اشتبا بسبب الاول بل هو باق لطلوب برفق من الذممة باشتغال المثل او تقضى من البين كما يراه آخرون ١٥ قوله اقتضاء هذه الصوم مطلقا فانقضت الاول اولو بالذات واقتضاء الثاني ثانيا وبالبيع فلا يلزم كون الثاني اداء وسواء ١٦ قوله الا باليقيد بالطلوب صوم مفيد بكونه في الخميس وما مطلق الصوم الصالح لكونه في غير فلا يوجب واطلب ١٧ التعليل بالمنعوت على مسلم الثبوت

لا بد ان يكون العمل في وقت الصلاة... لا بد ان يكون العمل في وقت الصلاة... لا بد ان يكون العمل في وقت الصلاة... لا بد ان يكون العمل في وقت الصلاة... لا بد ان يكون العمل في وقت الصلاة...

لا بد ان يكون العمل في وقت الصلاة... لا بد ان يكون العمل في وقت الصلاة... لا بد ان يكون العمل في وقت الصلاة... لا بد ان يكون العمل في وقت الصلاة... لا بد ان يكون العمل في وقت الصلاة...









٢١

الغزالي وسائر الشافعية قالوا ان الجواز بقى والحدية قالوا ان ذلك المشرع قد نسخ والجواز ان ثبت فبذلك اخرجنا ان يوجد في المصنف اشار الى دليل الشافعية بقوله لان الوجوب لا يوجب كما يكون برفع كذا جرمه يمكن برفع احد جزئيه ايضا يمكن ان يجمع مع غيره من الوجوب من الوجوب يجوز ان يكون في بعض الافعال المخصوص في الوجوب وظار ما له في التفسير فقولهم قد يوجب ذلك الجنس قد يكون مخصصا في نوع ويستعمل في نوع آخر فالجواز بحسب الشرح المفهوم من الوجوب يجوز ان يكون في بعض الافعال المخصوص في الوجوب وظار ما له في التفسير فقولهم قد يوجب ذلك وايضا يجوز فقط لمن ثابته من قبل ولا يمكن ثابته الا في ضمن الوجوب فاذا نسخ من الوجوب الذي كان في ضمنه مطلق الجواز المقتدر بهذا القيد لم يكن متحققا حتى يلزم نقاؤه والثابت ان المنع للجواز مع منع الشرك هو الخطاب الشرعي وقد استسخ بالناسخ فيقبل الجواز كما بطل من الشرك بطلان الخطاب المعقنى لما قالنا نقول بقاؤه الجواز واستغناء معنى الشرك لا معنى له اصلا ثم ان الجواز الذي كان فيهم هو الجواز المقارن للحرج في الشرك لا الجواز الا لا مسنون الا باجته فان الارساب المطلب للعمل كما لا يخفى فطمان النسخ ليرتب هذا الجواز المقارن للحرج في الشرك لا يتوقف على الجواز الا لا الذي كان يتضمنه الامر السابق والذي يعنون من الشوايع نقاؤه لا دليل عليه فانهم فانه قد سبق كذا قال جرح العلوم ١٢٣

المقالة الثانية في الاحكام بيا بقاء الجواز بعد الوجوب

ولا يصح سائر المذاهب جوه ضعف مذكورة في المبسوطات مع ما عليها  
 فارجع اليها مسألتنا اذ نسخ الوجوب بقى الجواز خلافا للغزالي لان  
 الوجوب يتضمن الجواز والناسخ لا ينافيه فيبقى على ما كان قبل الحرج  
 يتقوم بالفصل في ارتفاعه قلنا يتقوم بفصل آخر وهو عدم  
 الحرج على ترك الجسم النامي يرفع نموها فبقى جادا فتدبر اعلم ان  
 الجواز كما يطلق على ما يشرع شرعا وعلى ما لا يشرع شرعا وعلى ما لا يشرع عقلا  
 وعلى ما استوى الامران فيه شرعا وعقلا وعلى ما شكوك فيه كذلك  
 هذا مسألتنا يجوز في الواحد بالجنس اجتماع الوجوه الحرمه كالسجود  
 لله تعالى وللشمس منع بعض المعتزلة مكابرة وصرحهم الى قصد التعظيم  
 لا يجدي نفعا انما الكلام في الواحد بنوع فاما ان يتحد فيه اجمة حقيقة  
 او حكما اذ تساويان ذلك مستحيل بل تكليفه حال وتبعا كالصلوة  
 في الدال المنصوبة فعلا لجمهور تصح وقال تقاضى لقصه ويسقط الطلب  
 استبعاد الامام الرازي عند احمد واكثر المتكلمين والجماع لا يسقط  
 له قوله اذا نسخ الوجوب نسخا مطلقا اي من غير قيد بالجواز وما يسيو به ان يقول الامام اوجوب مسوخ من غير الا باجته والجواز وانما نسخ عند نقده  
 اختلف في نقات الشافعية بقى الجواز والحدية وهو الى ان ذلك المشرع قد نسخ والجواز ان ثبت فبذلك اخرجنا ان يوجد في المصنف اشار الى دليل الشافعية بقوله لان الوجوب لا يوجب كما يكون برفع كذا جرمه يمكن برفع احد جزئيه ايضا يمكن ان يجمع مع غيره من الوجوب من الوجوب يجوز ان يكون في بعض الافعال المخصوص في الوجوب وظار ما له في التفسير فقولهم قد يوجب ذلك الجنس قد يكون مخصصا في نوع ويستعمل في نوع آخر فالجواز بحسب الشرح المفهوم من الوجوب يجوز ان يكون في بعض الافعال المخصوص في الوجوب وظار ما له في التفسير فقولهم قد يوجب ذلك وايضا يجوز فقط لمن ثابته من قبل ولا يمكن ثابته الا في ضمن الوجوب فاذا نسخ من الوجوب الذي كان في ضمنه مطلق الجواز المقتدر بهذا القيد لم يكن متحققا حتى يلزم نقاؤه والثابت ان المنع للجواز مع منع الشرك هو الخطاب الشرعي وقد استسخ بالناسخ فيقبل الجواز كما بطل من الشرك بطلان الخطاب المعقنى لما قالنا نقول بقاؤه الجواز واستغناء معنى الشرك لا معنى له اصلا ثم ان الجواز الذي كان فيهم هو الجواز المقارن للحرج في الشرك لا الجواز الا لا مسنون الا باجته فان الارساب المطلب للعمل كما لا يخفى فطمان النسخ ليرتب هذا الجواز المقارن للحرج في الشرك لا يتوقف على الجواز الا لا الذي كان يتضمنه الامر السابق والذي يعنون من الشوايع نقاؤه لا دليل عليه فانهم فانه قد سبق كذا قال جرح العلوم ١٢٣

الغزالي وسائر الشافعية قالوا ان الجواز بقى والحدية قالوا ان ذلك المشرع قد نسخ والجواز ان ثبت فبذلك اخرجنا ان يوجد في المصنف اشار الى دليل الشافعية بقوله لان الوجوب لا يوجب كما يكون برفع كذا جرمه يمكن برفع احد جزئيه ايضا يمكن ان يجمع مع غيره من الوجوب من الوجوب يجوز ان يكون في بعض الافعال المخصوص في الوجوب وظار ما له في التفسير فقولهم قد يوجب ذلك الجنس قد يكون مخصصا في نوع ويستعمل في نوع آخر فالجواز بحسب الشرح المفهوم من الوجوب يجوز ان يكون في بعض الافعال المخصوص في الوجوب وظار ما له في التفسير فقولهم قد يوجب ذلك وايضا يجوز فقط لمن ثابته من قبل ولا يمكن ثابته الا في ضمن الوجوب فاذا نسخ من الوجوب الذي كان في ضمنه مطلق الجواز المقتدر بهذا القيد لم يكن متحققا حتى يلزم نقاؤه والثابت ان المنع للجواز مع منع الشرك هو الخطاب الشرعي وقد استسخ بالناسخ فيقبل الجواز كما بطل من الشرك بطلان الخطاب المعقنى لما قالنا نقول بقاؤه الجواز واستغناء معنى الشرك لا معنى له اصلا ثم ان الجواز الذي كان فيهم هو الجواز المقارن للحرج في الشرك لا الجواز الا لا مسنون الا باجته فان الارساب المطلب للعمل كما لا يخفى فطمان النسخ ليرتب هذا الجواز المقارن للحرج في الشرك لا يتوقف على الجواز الا لا الذي كان يتضمنه الامر السابق والذي يعنون من الشوايع نقاؤه لا دليل عليه فانهم فانه قد سبق كذا قال جرح العلوم ١٢٣

الغزالي وسائر الشافعية قالوا ان الجواز بقى والحدية قالوا ان ذلك المشرع قد نسخ والجواز ان ثبت فبذلك اخرجنا ان يوجد في المصنف اشار الى دليل الشافعية بقوله لان الوجوب لا يوجب كما يكون برفع كذا جرمه يمكن برفع احد جزئيه ايضا يمكن ان يجمع مع غيره من الوجوب من الوجوب يجوز ان يكون في بعض الافعال المخصوص في الوجوب وظار ما له في التفسير فقولهم قد يوجب ذلك الجنس قد يكون مخصصا في نوع ويستعمل في نوع آخر فالجواز بحسب الشرح المفهوم من الوجوب يجوز ان يكون في بعض الافعال المخصوص في الوجوب وظار ما له في التفسير فقولهم قد يوجب ذلك وايضا يجوز فقط لمن ثابته من قبل ولا يمكن ثابته الا في ضمن الوجوب فاذا نسخ من الوجوب الذي كان في ضمنه مطلق الجواز المقتدر بهذا القيد لم يكن متحققا حتى يلزم نقاؤه والثابت ان المنع للجواز مع منع الشرك هو الخطاب الشرعي وقد استسخ بالناسخ فيقبل الجواز كما بطل من الشرك بطلان الخطاب المعقنى لما قالنا نقول بقاؤه الجواز واستغناء معنى الشرك لا معنى له اصلا ثم ان الجواز الذي كان فيهم هو الجواز المقارن للحرج في الشرك لا الجواز الا لا مسنون الا باجته فان الارساب المطلب للعمل كما لا يخفى فطمان النسخ ليرتب هذا الجواز المقارن للحرج في الشرك لا يتوقف على الجواز الا لا الذي كان يتضمنه الامر السابق والذي يعنون من الشوايع نقاؤه لا دليل عليه فانهم فانه قد سبق كذا قال جرح العلوم ١٢٣





بعض المتكلمين... ان الله تعالى...

٢٣ تكليف الحال لان الدائرة... قطعاً وان افرد الواجب...

تقالة الثانية في الاحكام بيان جواز تحريم احد اشياء كاجابه

وفي العموم من وجه حقيقتان فتأمل ولنا ايضا لو لم يصح لما ثبت... صلوة مكروهة لان الاحكام متضادة والكون واحداً من المكروهات...

تقدمت الجاهات اذا فخرج... قطع المسافة والتصرف... واجاب عن الجواب...

الصلوة المفروضة المطلقة... ان دعوى الاتحادي... فالتبيين كالمضامك...

ط اقول هذا من ذهب بعض المتكلمين... تقدم في الواجب... لا يعبر بذلك...

الاولى ان يرد على... ان الله تعالى... ان الله تعالى...

علم الفقه في اللغة والاصطلاح... علم الفقه في اللغة والاصطلاح... علم الفقه في اللغة والاصطلاح...

عدم الطبيعة في الجملة والمعلوم لعدم الافراد... قوله ولا يظهر من حيث من عطف الجملة على الجملة... ٢٢٢

ان تحقيق ان تحققه يتحقق جميع الافراد... استقاء بانتفاء جميع الافراد... احكامهم انهم يصح احكامهم انهم يصح احكامهم...

المقالة الثانية في الاحكام بيان ان المندوب هل هو مأمور به

والثاني ان يتعلق بما صدق عليه مفهوم واحد... ان يتعلق بما صدق عليه مفهوم واحد... ان يتعلق بما صدق عليه مفهوم واحد...

البيداني المنهية ١٢... انظر حقيقة في الاحكام... انظر حقيقة في الاحكام... انظر حقيقة في الاحكام...

ان يتعلق بالجموع فيفيد عدم الاجتماع... ان يتعلق بالجموع فيفيد عدم الاجتماع... ان يتعلق بالجموع فيفيد عدم الاجتماع...

في القول بخصوص وان كان فيه... انظر حقيقة في الاحكام... انظر حقيقة في الاحكام... انظر حقيقة في الاحكام...

بالواو وخولا تأكل السمك واللبن... بالواو وخولا تأكل السمك واللبن... بالواو وخولا تأكل السمك واللبن...

للمندوب كما في قوله المندوب... انظر حقيقة في الاحكام... انظر حقيقة في الاحكام... انظر حقيقة في الاحكام...

هكذا ينبغي ان يحق المقام مسألته... هكذا ينبغي ان يحق المقام مسألته... هكذا ينبغي ان يحق المقام مسألته...

انظر حقيقة في الاحكام... انظر حقيقة في الاحكام... انظر حقيقة في الاحكام...

بها فعد الحنفية لا ايجاز وقيل عن المحققين... بها فعد الحنفية لا ايجاز وقيل عن المحققين... بها فعد الحنفية لا ايجاز وقيل عن المحققين...

انظر حقيقة في الاحكام... انظر حقيقة في الاحكام... انظر حقيقة في الاحكام...

وأيضا لو كان نكاحه معصية لا نكاحه... وأيضا لو كان نكاحه معصية لا نكاحه... وأيضا لو كان نكاحه معصية لا نكاحه...

انظر حقيقة في الاحكام... انظر حقيقة في الاحكام... انظر حقيقة في الاحكام...

بالسواك عند كل وضوء لانه نكاحه... بالسواك عند كل وضوء لانه نكاحه... بالسواك عند كل وضوء لانه نكاحه...

انظر حقيقة في الاحكام... انظر حقيقة في الاحكام... انظر حقيقة في الاحكام...

قوله مفهوم واحد من حيث هو... قوله مفهوم واحد من حيث هو... قوله مفهوم واحد من حيث هو...

انظر حقيقة في الاحكام... انظر حقيقة في الاحكام... انظر حقيقة في الاحكام...

العرب والاندلس هو اصطلاح قديم... العرب والاندلس هو اصطلاح قديم... العرب والاندلس هو اصطلاح قديم...

ولو كان... (Top marginal notes)

فذلك من المعاني... (Left marginal notes)

فذلك من المعاني... (Main text introduction)

ظ لانه خلاف البداهة العقلية يفهم بطلا نه كل عاقل ١٣ عبيد

المقالة الثانية بيان ان الاباحة حكم شرعي في الاحكام

**والطاعة فعل لما مور به قلنا لا بل والمندوب اليه ايضا وتانيا**

**ارباب اللغة قيموا الى امر اجاب وامر مندوب ومورد القسمة**

**مشترك قلناهم قسموا ايضا الى امر تهديد واباحة الى غير ذلك**

**فهم توسعوا عن حقيقة الامر مسالمة المندوب ليس بتكليف لانه**

**في تسعة من تركه خلا فلا استاذ وعلو اراد وجوب اعتقاد**

**التدبير ولهدا جعل لمباح تكليف لكن ذلك حكم اخر وجعل**

**نفس خطاب الشرح كفيلا لم يبعد فانهم مسالمة المكروه**

**كالمندوب ولا يهوي ولا تكليف والدليل لدليل والاختلاف**

**الاختلاف مسالمة الاباحة حكم شرعي لانه خطاب الشرح تحميها**

**والاباحة الاصلية نوع منه لان كل ما عدا م فيه المدرك الشرعي**

**للحرج في فعله وتركه فذلك مدرك شرعي لحكم الشارع بالتغير فهو لا يكون**

بين الفعل والترك... (Bottom text and notes)



صواعق إلهية في بيان حلالها وحرامها... العلم والدين... الصلاة...

بقوله وبأمران الحكم فلا يكون احدا من جنس الآخر... العلم والدين... الصلاة... ٣٤

ولا يسهل ذكره الفصيح في الجواب... العلم والدين... الصلاة... ١٣

المقالة الثانية بيان ان المباح ليس بواجب في الاحكام... الابدع الشرع خلافا لبعض المعتزلة... ليس بجنيس للمواجب... هو الماذون في الفعل... تمام حقيقة المباح بل هو المنسوي فعلا وتركيا... مسألتم المباح ليس بواجب خلافا للكعبى... حرام وكل ترك حرام واحد ولو عجزنا قلنا الصغرى ممنوعة اما اولها... ان علة العدم علة الوجود... فعل المباح الذى هو المانع... يكون تركه لو قصد لفعله... ثم قصد بفعل المباح تركه... مصادمة للاجتماع... ١٣

لمتر من متعلق المباح صفة الوامر التامة... العلم والدين... الصلاة... ١٣

التعليق المنوت على مسلم الثبوت... العلم والدين... الصلاة... ١٣

عنه قوله الحكم فان الحكم... العلم والدين... الصلاة... ١٣





له احتراز عن مذهب الشيعة حيث لا يرون المسح على الخف جائزا ١٢ ط بعده عن التهمة باخذ الخيل في

### المقالة الثانية في الأحكام

ان يكون الحكم بالصحة في العبادات عقليا

والتفصيل مع التحفظ غير معتبر في نظر الشارع بل هو ان

المعتبر نفى المشروعية في نظر الشارع بان يكون العمل به اشيا

وبطلان هذا ممنوع وما قالوا ان العزيمة اولى فالمراد بالسقاط

سبب الرخصة مسألة الحكم بالصحة في العبادات عقليا انها

استتباع الغاية وهي في العبادات عند المتكلمين موافقة الامر

ان وجب القضاء كالصلاة بظن الطهارة وعند الفقهاء

كونه مسقطا لوجوب القضاء تحقيقا وتقديرا كاشيا في الاداء

وبعد ورواها امر يعرف ذلك بلا توقف وقد ظن انهما من

احكام الوضع وقيل بمعنى الموافقة عقلي وبمعنى الاسقاط

وضعي اقول الاسقاط فرع التامة وهو الموافقة وهو

عقلي وقيل في المعاملات وضعي اتفاقا لان ترتيب الثمرات

على العقود موقوف على لتوقيت البتة اقول جعل العقود

اسبا بالمرتب انهم من الوضع لكن الصحة هو الاتيان بها

له قوله لطلان هذا ممنوع وتحقيقه ان الرخص ادامت من قبلها لا يجوز العمل بالبرهان فانزال الرخص جاز ذلك فان المسافر ادمت انما يكون

تمام الصلوة متى اذا انقضت بنية الاربع يجب تطهرا والافتتاح بالركعتين فاذا انقضت بنية اثنين ولو في الامامة اشياء الصلوة تحولت الى الابع فالتحفظ

ادامت تحفظا لا يجوز العمل حتى اذا تكلفت غسل سليمان غير نزع اثم وان اجزاء غسل واذا نزع الخف زال الرخص صار الغسل مشروعا ثانيا عليه

وذا معنى ما قال في المنية لان لا يلزم من بطلان اشع اذا خاض وعدم وجوب غسل ارجل القضاء المدة كون الغسل مشروعا في مدة المسح وتطهيره

فليتبرأ حتى غسل الاجزاء لا يستلزم المشروعية فان غير المشروعات قد يظن بها المشروعات كما سبق فانها قد قال الفاضل في رجا بادي ١٢ ط

قوله ما قالوا اي ان قلت انهم قالوا ان العزيمة اولى والاخذ بغسل الوجه عزيمة فيكون اولى من المسح فيكون مشروعا فليت يكون من قبيل رخصة

الاستقاط فلان ما روي كون العزيمة اولى باستقاط سبب الرخصة فالتحفظ اذ اتم تخلفا في حق المسح ولكن اذا رآه ثم اخذ العزيمة بزعم الخف كان ما جردا فانهم ١٢ ط قوله على معنى انه يريد  
تصور الطرفين لا يتوقف في الحكم على بيان الشارع وان كان تصور الطرفين متوقفا على بيان ١٢ ط قوله واوقفه المراد في المنية اعلان تلك المواضع اتم من ان يكون يعني  
او فيها لانه انما يتبع الظن بالظن فسادا ومن ثمة جليل القضاء حين نساوه وذلك لان الصحة والموافقة امر المسقط للقضاء والاشياء بالماور به على وجه يجب لواقع رطلان الماور به هو الصلوة  
بظن الطهارة التي لم يفسد اذ لم يفسد فيها القضاء وانما يجب في ظاهر فسادا فبدي ليست بماور به والى من ان المراد من الموافقة لاشياء اتم من ان يكون كسب لواقع اوكسب الظن  
فالصلوة بظن الطهارة التي لم يفسد اذ لم يفسد فيها القضاء وانما يجب في ظاهر فسادا فبدي ليست بماور به والى من ان المراد من الموافقة لاشياء اتم من ان يكون كسب لواقع اوكسب الظن  
بجب لواقع رطلان الماور به هو الصلوة بظن الطهارة التي لم يفسد اذ لم يفسد فيها القضاء وانما يجب في ظاهر فسادا فبدي ليست بماور به والى من ان المراد من الموافقة لاشياء اتم من ان يكون كسب لواقع اوكسب الظن  
والملكف تدل في باء دون الاخر والموافقة امر الشارع هو الاول انتهى وبما ان هنا امران احدهما اقتضاء الطبيعة الخاصة وثانيهما اقتضاء الطبيعة المطلقة فنقول ان كل من لم يفسد  
مثلا يقتضى الصوم الخاص والصوم المطلق والملكف بالاداء قولا في باء وهو الاول ادون الاخر وهو الثاني اذا اقتضاء الطبيعة يجوز ان يكون من حيث العموم بحيث لا يخرج عن الهيئة  
الاولى بالقضاء وفيه ان الماور به حقيقة هو ما حاصل  
دون المطلق فاذا في هذا وجه للقضاء فانهم  
كذا قال الفاضل في رجا بادي ١٢ ط قوله  
وان وجب القضاء كالصلوة بظن الطهارة  
يعني من صلته بظن انظاره ثم ظهر خطأ وه  
يجب عليه القضاء ١٢ ط قوله تحقيقا كما  
ان الصلوات الخمس والتعديرا كالمكة العيد  
والجمعة قال في المنية وينبغي ايضا هذا  
التميز في اقل من يخرج العبادات التي لا تقتضيا لها  
كصلوة العيدين انتهى ١٢ ط قوله كسب  
في الاداء لا يصدق عليها انه لو كان لها اقتضاء  
لكان تلك الاداء مسقطا لاداء غيرها مسقطا  
للقضاء التقديري ١٢ ط قوله وقد ظن انهما  
من احكام الوضع لان معرفة الصحة موقوفة  
على معرفة الاركان والشروط والسباب  
ولاريب ان هذه المعرفة مع احكام الوضع  
وهي ليست بقلية اصلا والصحة عبادات  
عن الموافقة لهذه الاركان التي جنبها الشارع  
فكانت وصية ايضا وفيه انه لا يلزم من  
توقف الاطراف على الشارع توقف في كل  
ايضا بل بعد تصور الطرفين ينقل العقل  
باراداة من غير حاجته الى بيان الشارع ١٢ ط  
قوله وقيل بمعنى الموافقة عقلي لان الحكم  
بان الفعل المودى لما امر به الشارع بعد معرفته  
حقيقة الماور به وشروطه يتقبل به العقل  
من غير احتياج الى امر اخر ١٢ ط قوله  
بمعنى الاسقاط وضعي لان مسقطا القضاء  
وكذا وجوبه لا يستلزم به العقل ولا يدرك  
الامر الشارع ١٢ ط قوله وهو عقلي باعتبار هذا  
النقل فكذلك الاسقاط المتوقف عليه فلا وجه  
لفي كونه عقليا قال في المنية يعني ان يتقبل  
بقضاء القضاء بعد اتيان الماور به على وجه كما  
قوله اليه عبد الجبار جادته على خلاف ما  
الجمهور (من عدم تقادرا القضاء بعد الاتيان)  
ولذلك قالوا ان القضاء اشتركت في ذات  
فاذا حصل المطلوب تمامه وهو اوقفه الفصل  
للمسقط القضاء انتهى وقال من شارحين  
ان القضاء عبادات عن الاتيان في عز الوقت  
استدركا كما فانت بعد تعقل الموافقة  
وتصور معنى القضاء بالوجه المذكور وسقطه  
لا يحتاج العقل بعد اتيان الماور به في الوقت وموافقة الامر في الحكم بسقوط القضاء الى امر اخر شرعي بل يعرف العقل نقط اذا لم يسقط القضاء بل يفتي فلا بد ان يعوت الماور به في  
الوقت فلم يكن موافقا لامر وقت كان الكلام بعد الموافقة في ذلك ١٢ ط قوله يتوقف على التوقيف البتة وذلك لان كون اللفظ بصيغة بعث بحيث ترتب عليها اذ انقطع  
انما هو بوقوف من الشرع في مكان من جملة خطاب الوضع ١٢

### التعليق المنعوت على مسلم الثبوت لمولانا محمد بركات الدم حرم ومفتور

عنه قوله لا يتوقف آه على الشرع وما قيل انه اراد بكونها عقلية انه لا يدخل فيه للشرع اصلا فالعقود ليست بعقلية بهذا المعنى اذا الحكم بالصحة على  
موقوف على العلم بكونها موقوفة من المدة تعه وان ارادها عقلية ان العقل يحكم بذلك وان كان للشرع ايضا مدخل فيه فلا نسلم ان الحكم بالصحة عقلي  
ليس بشرعي اصلا بل هو عقلي بحيث فليس يتبعه لاننا نريد الشق الاول والمتوقف على الشرع انما هو تصور الطرفين لا الحكم بالصحة ومراد القائل بكونه عقلي  
ان الحكم بها بعد تصور الطرفين عقلي يعني بعد تصور الطرفين ولو كان من جهة الشرع لا يحتاج العقل في الحكم بالصحة الى شئ من آخر فتوقف تصور  
الاطراف على الشرع لا يضر بعقلية الحكم بالصحة بالمعنى المذكور فتدبر ١٢ ط قوله الكندي اري غولر



المقالة الثانية في الاحكام بيان عدم جواز التكليف بالمتنم مطلقا  
كما جعلها وذلك هو المناط لاستتباع الثمرة وهو بعد الشرع  
يعرف بالعقل فتأمل الباط الثالث في المحكوم فيه  
وهو الفعل مسالما لا يجوز التكليف بالمتنم مطلقا كالمجموع  
بين الضدين او من المكلف كخلق الجوهر من القدر الحادثة  
وجوز الاستعرة واختلفوا في وقوعه واما المتنم عادة كعمل  
الجبل فيجوز عندنا عقلا خلافا للمعتزلة ولا يجوز شرعا لقوله  
تعالى ولا يكلف الله نفسا الا وسعها والاحباع منعقد على  
صحة التكليف بما علم الله تعالى انه لا يقع لنا لو حصل كان  
مطلوبا والطلب موقوف على تصور وقوعه كما طلبت الالسا  
طلب ذلك بل شي اخر وهذا ضروري وتصور وقوع الحال  
من حيث هو حال في الخارج باطل بالضرورة وهذا في التكليف  
الحقيقي والطلب حقيقة واما الصوري بان يتلفظ بصيغة الامر  
ويقول اوجد الحال او ات باجتماع النقيضين فما هو الا كقولك  
له قولنا بقل هذا القول من المصنف في غاية التحقيق فان العبادات والمعاملات حالها سواء فان كل واحد منها بعد تصور شرطها وسببها  
فجعلها من كل واحد منها لا يريد من الوضع والايان لها من كل واحد منها بعد تصور شرطها وسببها والاركان ليعتد بالعقل و  
الاتيان بالعبادات والمعاملات كما جعلها الشارع باركانها وشرطها وسببها هو المستوعب لانه سواء كانت دينية كملك الرقبة والتمتع  
شرا في البيع والشراء وفي المعاملات اخريه كالشباب في الآخرة في الصلوة والزكاة مثلا في العبادات ولا شك ان استتباع

الثمر بعد وجود الشرطين الثمن من الشارع ليعتد بالعقل فالحق ان المصنف لم يمتنع في الاستتباع الغاية وترتب الثمرات في العبادات والمعاملات  
بعد وجودها فخطاب منها كذا في حق الشرع وبعد توضيح الحق لاحاجة لنا الى القبول والقبول قال في هذا المقام ليرتفع كحقيقة الحال ١٢ قوله قال  
قال في المنهية اشارة الى ان هنا جزئيات وكليات وصحة الجزئيات بالمطابقة بالكليات وصحة الكليات بالجوهر من الشارع وكذلك في العبادات فصور الجزئيات بالتمتع  
مع الكليات وصحة الكليات كقوة الامور مثلا والادوات يقال العبادات ايضا جعلت اسبابا لثمراتها التي تعريفها الواجب مثلا بما يتحقق عند سببها للشباب وغير سببها للفقراء فيتمتع  
فالواقد سببها لانتظام الجزئيات على الكليات ومنه قوله تعالى في قوله لا يفتقر الى تعريفها الواجب مثلا بما يتحقق عند سببها للشباب وغير سببها للفقراء فيتمتع  
اكثر اصحاب اليمين الا شعري جواز التكليف بالمتنم لانه لو اقتضت ان لا يجوز الا شعري التكليف بالمتنم لكانت العبادات من غير  
في كتب العلماء الاعلام والاستلال الا شعري يكون الى سببها موربا لمجموع بين المتنافيين وقد ذكر في شرح المحقق في الباطل كون التكليف مطلقا في الحال لم يقبل بوقوعه من  
قال بوقوعه ثم قد ركبنا قال في المنهية ١٢ قوله قوله تعالى ولا يكلف الله نفسا الا وسعها قال في شرح المحقق الاجماع على صحة التكليف بما علم الله تعالى انه  
لا يقع قال العلماء ان المتكامل في شرح الشرح الاجماع منقده

في شرح الشرح الاجماع منقده  
على صحة بل على وقوعه وتكليف  
الكان بالابان والخاص بالطائفة  
وانما جعلت ثمرتها في نفسه  
لكن لا يتعلق بها القدرة الحادثة  
عادة سواء اشيع لا نفس من  
خلق الاجسام اتم يتبع عمل  
الجبل والظن الى الساء فوجه  
الاشاعة وان لا يقع والما يجوز  
استحسانا نظرا الى نفس مضمونه  
كسب الضدين وقلب المقاييس  
فجوز التكليف برفع تصور  
١٢ قوله قوله تعالى انه  
لا يقع يعني ان اشكى اذ لم يند  
تعالى انه لا يكون واحدا وان  
كان حاله لا يقع التكليف  
به بالاجماع ومن خالفه لا يعتد  
فانه منكره بل يري من الشرع  
اولا انه لا يثبت فالمراد المستعبر  
من اهل الاسلام ولذا كتب  
في بعض الكتب كتب في الاحكام  
ان قوم غير معروف وقال لاري  
انه ذهب التنوير ومن القوة  
١٢ قوله قوله لا يقع ان الطلب  
والسائل باطل اما الملائمة  
فان التكليف ليس معناه  
الا خطاب بالاقضاء والنفق  
بالاقضاء لا يمكن الا ان يكون  
المقتضى مطلوبا واما بطلان  
الشيء فلان الطلب موقوف  
اخر ١٢ قوله قوله لا يطلب  
ذلك بل شي اخر يعني ان الطلب  
لو لم يكن موقوفا على تصور  
وقوع المطلوب لكان الطلب  
مكنا من غير ان يتصور الطالب  
ان المطلوب سيقع منه شي  
اطلب منه ذلك الشيء بل شي  
اخر وهذا ضروري ١٢  
قوله باطل بالضرورة اقول ان  
في الاطراف هذا الكلام مخالفا  
فقد ركبنا

### المقالة الثانية في الاحكام بيان عدم جواز التكليف بالمتنم مطلقا

كما جعلها وذلك هو المناط لاستتباع الثمرة وهو بعد الشرع

يعرف بالعقل فتأمل الباط الثالث في المحكوم فيه

وهو الفعل مسالما لا يجوز التكليف بالمتنم مطلقا كالمجموع

بين الضدين او من المكلف كخلق الجوهر من القدر الحادثة

وجوز الاستعرة واختلفوا في وقوعه واما المتنم عادة كعمل

الجبل فيجوز عندنا عقلا خلافا للمعتزلة ولا يجوز شرعا لقوله

تعالى ولا يكلف الله نفسا الا وسعها والاحباع منعقد على

صحة التكليف بما علم الله تعالى انه لا يقع لنا لو حصل كان

مطلوبا والطلب موقوف على تصور وقوعه كما طلبت الالسا

طلب ذلك بل شي اخر وهذا ضروري وتصور وقوع الحال

من حيث هو حال في الخارج باطل بالضرورة وهذا في التكليف

الحقيقي والطلب حقيقة واما الصوري بان يتلفظ بصيغة الامر

ويقول اوجد الحال او ات باجتماع النقيضين فما هو الا كقولك

له قولنا بقل هذا القول من المصنف في غاية التحقيق فان العبادات والمعاملات حالها سواء فان كل واحد منها بعد تصور شرطها وسببها

فجعلها من كل واحد منها لا يريد من الوضع والايان لها من كل واحد منها بعد تصور شرطها وسببها والاركان ليعتد بالعقل و

الاتيان بالعبادات والمعاملات كما جعلها الشارع باركانها وشرطها وسببها هو المستوعب لانه سواء كانت دينية كملك الرقبة والتمتع

شرا في البيع والشراء وفي المعاملات اخريه كالشباب في الآخرة في الصلوة والزكاة مثلا في العبادات ولا شك ان استتباع

الطلب لا يوجب المطلوب بل يوجب الاستعداد للمطلوب ولا امكانه بمعنى اسكان المعية ثم انظر الصحيح المتراض بالنظر الكلاسي والاصول بعد تدقيق النظر تكلم

بان الطلب الحقيقي المعبر عنه في الفارسية بجواز تحقيق الحال بالذات ابتداء او دخالي تحصيل فعل اخر وكلف كذا في ١٢  
ظ سواء اراد المعنى جا بيا باستحالة ذلك او تلفظ بذلك مجردا عن ارادة المعنى لعلمه باستحالة ذلك فيكون من اقسام اللغوم الكلام ١٢ ع  
ظ سواء اراد المعنى جا بيا باستحالة ذلك او تلفظ بذلك مجردا عن ارادة المعنى لعلمه باستحالة ذلك فيكون من اقسام اللغوم الكلام ١٢ ع  
ظ سواء اراد المعنى جا بيا باستحالة ذلك او تلفظ بذلك مجردا عن ارادة المعنى لعلمه باستحالة ذلك فيكون من اقسام اللغوم الكلام ١٢ ع

في شرح الشرح الاجماع منقده  
على صحة بل على وقوعه وتكليف  
الكان بالابان والخاص بالطائفة  
وانما جعلت ثمرتها في نفسه  
لكن لا يتعلق بها القدرة الحادثة  
عادة سواء اشيع لا نفس من  
خلق الاجسام اتم يتبع عمل  
الجبل والظن الى الساء فوجه  
الاشاعة وان لا يقع والما يجوز  
استحسانا نظرا الى نفس مضمونه  
كسب الضدين وقلب المقاييس  
فجوز التكليف برفع تصور  
١٢ قوله قوله تعالى انه  
لا يقع يعني ان اشكى اذ لم يند  
تعالى انه لا يكون واحدا وان  
كان حاله لا يقع التكليف  
به بالاجماع ومن خالفه لا يعتد  
فانه منكره بل يري من الشرع  
اولا انه لا يثبت فالمراد المستعبر  
من اهل الاسلام ولذا كتب  
في بعض الكتب كتب في الاحكام  
ان قوم غير معروف وقال لاري  
انه ذهب التنوير ومن القوة  
١٢ قوله قوله لا يقع ان الطلب  
والسائل باطل اما الملائمة  
فان التكليف ليس معناه  
الا خطاب بالاقضاء والنفق  
بالاقضاء لا يمكن الا ان يكون  
المقتضى مطلوبا واما بطلان  
الشيء فلان الطلب موقوف  
اخر ١٢ قوله قوله لا يطلب  
ذلك بل شي اخر يعني ان الطلب  
لو لم يكن موقوفا على تصور  
وقوع المطلوب لكان الطلب  
مكنا من غير ان يتصور الطالب  
ان المطلوب سيقع منه شي  
اطلب منه ذلك الشيء بل شي  
اخر وهذا ضروري ١٢  
قوله باطل بالضرورة اقول ان  
في الاطراف هذا الكلام مخالفا  
فقد ركبنا  
قوله باطل بالضرورة اقول ان  
في الاطراف هذا الكلام مخالفا  
فقد ركبنا  
قوله باطل بالضرورة اقول ان  
في الاطراف هذا الكلام مخالفا  
فقد ركبنا

يراد الا لفظ البديعة الغريبة ليعبر بها المتبدي بان ما قاله حق وما نحن فلا ننظر الى الدعوى الجرد عن العليل ما فهم ١٢ كرمه الله



أقول لا... من وجه المقام... نقل جدارة العلم... من وجه المقام... نقل جدارة العلم... من وجه المقام... نقل جدارة العلم...

صحيح كما قال بقره العلم... قوله يستلزم تصور الحال... قوله لا يمكن إلا بغيره... قوله لا يمكن إلا بغيره... قوله لا يمكن إلا بغيره...

ليس له صورة في العقل... فهو معدوم بذاته... وخارجاً فلا يحكم عليه... متناعاً ووسلياً بالوجود لأن الحكم على الشيء فرع لتصوره...

المقالة الثانية في الاحكام

بعد اقول تصورها على ما سيقم لأن ما هيته لا ينافي ثبوتها... قوله لا يمكن إلا بغيره... قوله لا يمكن إلا بغيره...

قياسه بالذات من ابتداء التكليف... فانه من مزال الاقدام ولا جواب كما... ان الجمال ليس صورة في العقل...

وخامساً ان قولنا وجود النقيضين محال يستلزم تصور الحال... قوله لا يمكن إلا بغيره... قوله لا يمكن إلا بغيره...

لان العاصي بامور لا يمكن اموراً... لم يكن عاصياً فان العصية مخالفة... الامور العاصية لو لم يكن مأموراً كان...

مثبتاً اقول لحكم فيه على الطبيعة باعتبار الفرد كما حققناه... قوله لا يمكن إلا بغيره... قوله لا يمكن إلا بغيره...

استاد الهندسة... سبيل ارسطو للمعلوم حتى يجعل تعلم... بوقوع الفعل وما جازا تعلم بغيره...

في السلم على انه فرق بين تصوره ايقاعاً وبين تصوره مطلقاً... قوله لا يمكن إلا بغيره... قوله لا يمكن إلا بغيره...

وان استلزم وقوع الاول من اول... والثاني من الثاني لكن لا يستلزم... كون كل منهما متنعاً حالاً لذاته بل...

قد علم تعالى انه لا يقع وخلاف علمه تعالى مثبتاً وكذا علم الله نعم بموته ومن نسخ عنه قبل تمكنه والجواب انه لا يمتنع تصور...

ذلك تصور بان يكون ممكن حدوثاً... يكون التكليف تكليفاً لا يمكن بالذات... والمتنع باليؤلف كلامه في ان الكلام...

الواقع من قبل يفيد ان الواقع عدمه الوقوع فان العلم تابع للمعلوم... قوله لا يمكن إلا بغيره... قوله لا يمكن إلا بغيره...

لا شيء منها الا صلا النفس الجمال... تفصيله في المثال ان وليك تقوم... ان يكون التكليف بالامان تكليفاً...

وليس سبباً له وما قيل انه يلزم من جواز الفعل جواز الجمل فمسنوع... قوله لا يمكن إلا بغيره... قوله لا يمكن إلا بغيره...

ان زيداً بغيره فان كان علماً لا يمكن... تخلفان علمه بغيره وقوله لا يمكن... فالوقوع واجباً نظرياً في الطبيعات...

فان العلم جازع عن الواقع المحقق وايضا يستدعي ان يكون كل تكليف... قوله لا يمكن إلا بغيره... قوله لا يمكن إلا بغيره...

ان احد الطرفين اذا كان متنعاً فالواقع... واجب والواجب بغيره قدور بل هو... اضطراري لا وليس القدر ولا يقع...

تكليفاً بالجمال لوجوب تعلق العلم باحداً للنقيضين وخلاف العلم محال فهو اما واجب او ممتنع ولا شيء منهما مقدور واعلم ان الاشعري...

سنان يوجد اذ ان الوجوده وان... كان عالماً بالثاني لخلاف علمه وهو... الوجود متنع ولا يقع بغيره...

ذهب الى ان القدرة مع الفعل ان افعال لعباد مخلوقة لله تعالى... قوله لا يمكن إلا بغيره... قوله لا يمكن إلا بغيره...

فان كل تكليف بالمتنع من العبد المخصوص... قد سلوا ان التكليف بالمتنع وان... كان جازماً لكنه لم يقع وقال العلامة...

له قوله في الجواب ان السلم عدم تصورها ايقاعاً على تصورها الامر على ما سيقم لان ما هيته لا ينافي ثبوتها فلا استحالته في التصور كذا وان حرر...

الشعري ان دعوى الاجماع غير... صحيحه فان عند الحكم ان كل تكليف... تكليف بالجمال وان سلمنا فلا مفسد...

انتمض بالعلم على ما سيقم لان ما هيته لا ينافي ثبوتها فلا استحالته في التصور كذا وان حرر... قوله لا يمكن إلا بغيره... قوله لا يمكن إلا بغيره...

فان كل تكليف بالمتنع من العبد المخصوص... قد سلوا ان التكليف بالمتنع وان... كان جازماً لكنه لم يقع وقال العلامة...

انتمض بالعلم على ما سيقم لان ما هيته لا ينافي ثبوتها فلا استحالته في التصور كذا وان حرر... قوله لا يمكن إلا بغيره... قوله لا يمكن إلا بغيره...

فان كل تكليف بالمتنع من العبد المخصوص... قد سلوا ان التكليف بالمتنع وان... كان جازماً لكنه لم يقع وقال العلامة...

انتمض بالعلم على ما سيقم لان ما هيته لا ينافي ثبوتها فلا استحالته في التصور كذا وان حرر... قوله لا يمكن إلا بغيره... قوله لا يمكن إلا بغيره...

فان كل تكليف بالمتنع من العبد المخصوص... قد سلوا ان التكليف بالمتنع وان... كان جازماً لكنه لم يقع وقال العلامة...

انتمض بالعلم على ما سيقم لان ما هيته لا ينافي ثبوتها فلا استحالته في التصور كذا وان حرر... قوله لا يمكن إلا بغيره... قوله لا يمكن إلا بغيره...

فان كل تكليف بالمتنع من العبد المخصوص... قد سلوا ان التكليف بالمتنع وان... كان جازماً لكنه لم يقع وقال العلامة...

انتمض بالعلم على ما سيقم لان ما هيته لا ينافي ثبوتها فلا استحالته في التصور كذا وان حرر... قوله لا يمكن إلا بغيره... قوله لا يمكن إلا بغيره...

فان كل تكليف بالمتنع من العبد المخصوص... قد سلوا ان التكليف بالمتنع وان... كان جازماً لكنه لم يقع وقال العلامة...

انتمض بالعلم على ما سيقم لان ما هيته لا ينافي ثبوتها فلا استحالته في التصور كذا وان حرر... قوله لا يمكن إلا بغيره... قوله لا يمكن إلا بغيره...

فان كل تكليف بالمتنع من العبد المخصوص... قد سلوا ان التكليف بالمتنع وان... كان جازماً لكنه لم يقع وقال العلامة...

انتمض بالعلم على ما سيقم لان ما هيته لا ينافي ثبوتها فلا استحالته في التصور كذا وان حرر... قوله لا يمكن إلا بغيره... قوله لا يمكن إلا بغيره...

فان كل تكليف بالمتنع من العبد المخصوص... قد سلوا ان التكليف بالمتنع وان... كان جازماً لكنه لم يقع وقال العلامة...

انتمض بالعلم على ما سيقم لان ما هيته لا ينافي ثبوتها فلا استحالته في التصور كذا وان حرر... قوله لا يمكن إلا بغيره... قوله لا يمكن إلا بغيره...

فان كل تكليف بالمتنع من العبد المخصوص... قد سلوا ان التكليف بالمتنع وان... كان جازماً لكنه لم يقع وقال العلامة...







منه قال ان الفعل لا يجر الا بالاضافة... ان جاز ان كان الفعل... ان كان الفعل... ان كان الفعل... ان كان الفعل...

لا يمكن لاحل كلفه مولا للاحل لكفر باحداث الايمان ولا في زمان الايمان ان لم يتحقق التكليف في الاخيرين وقد شرط في الاول فقال كذا قال كذا قال... قوله وجب القضاء لا يشترط...

المقالة الثانية في الوكلام بيان ان لا تكليف الا بالفعل

الشرطية لا ينافي الامكان الذاتي ويتقضى بالاسان وثالثا لوجبه القضاء ولا يجب اتفاقا قلنا الملازمة ممنوعة فان الاسلام يجب ما قبله فهو كانه قضاء عن اجمل وان به امر جدي...

ولمشت الايات لم تك من المصلين ولم تك تطعم المسكين اي الملت تكليف كذا في قوله تعالى ولا تأكلوا مما لم يذكر الله من قبله ولا تأملوا في ذلك الا بالحق انتم تعلمون... قوله تعالى ولا تأكلوا مما لم يذكر الله من قبله...

اي الزكوة يا ايها الناس محمد واربكم والله على الناس حج البيت الى غير ذلك والتا ويل في اكل بعيد مسالما وكليف الا بالفعل خلافا للكثير من المعتزلة وهو في النهي كلف النفس لا يزاع في عدم الفعل بعدم المشية فان علة العدم علة الوجود بل في عدم الفعل للمشيية وهو الذي يتحقق به الامتثال في النهي...

يتربط عليه التواب فمن نقول لا يتعلق به المشية بالذات لانها تقتضي المشيئة والعدم من حيث هو ولا تشي عطف فلا سبيل اليه الا بتعلقها بما هو وسيلة اليه وهو الكف عنه والعزم على التمسك وهو معنى مقدورة العدم وان اثرها الاستمرار والا فالعدم...

ان المقهور مرتبة على ترك كلف بالذات وانما ترتب على الفعل لانه وسيلة الى تركه قال الحسن الشاذلي ان المطلوب هو الكف ولا يلزم منه ان لا يكون المكفوف عنه فيما يلزم الكف عنه...

ان المقهور مرتبة على ترك كلف بالذات وانما ترتب على الفعل لانه وسيلة الى تركه قال الحسن الشاذلي ان المطلوب هو الكف ولا يلزم منه ان لا يكون المكفوف عنه فيما يلزم الكف عنه...

ان المقهور مرتبة على ترك كلف بالذات وانما ترتب على الفعل لانه وسيلة الى تركه قال الحسن الشاذلي ان المطلوب هو الكف ولا يلزم منه ان لا يكون المكفوف عنه فيما يلزم الكف عنه...

ان المقهور مرتبة على ترك كلف بالذات وانما ترتب على الفعل لانه وسيلة الى تركه قال الحسن الشاذلي ان المطلوب هو الكف ولا يلزم منه ان لا يكون المكفوف عنه فيما يلزم الكف عنه...

ان المقهور مرتبة على ترك كلف بالذات وانما ترتب على الفعل لانه وسيلة الى تركه قال الحسن الشاذلي ان المطلوب هو الكف ولا يلزم منه ان لا يكون المكفوف عنه فيما يلزم الكف عنه...

ان المقهور مرتبة على ترك كلف بالذات وانما ترتب على الفعل لانه وسيلة الى تركه قال الحسن الشاذلي ان المطلوب هو الكف ولا يلزم منه ان لا يكون المكفوف عنه فيما يلزم الكف عنه...

ان المقهور مرتبة على ترك كلف بالذات وانما ترتب على الفعل لانه وسيلة الى تركه قال الحسن الشاذلي ان المطلوب هو الكف ولا يلزم منه ان لا يكون المكفوف عنه فيما يلزم الكف عنه...

ان المقهور مرتبة على ترك كلف بالذات وانما ترتب على الفعل لانه وسيلة الى تركه قال الحسن الشاذلي ان المطلوب هو الكف ولا يلزم منه ان لا يكون المكفوف عنه فيما يلزم الكف عنه...

ان المقهور مرتبة على ترك كلف بالذات وانما ترتب على الفعل لانه وسيلة الى تركه قال الحسن الشاذلي ان المطلوب هو الكف ولا يلزم منه ان لا يكون المكفوف عنه فيما يلزم الكف عنه...

ان المقهور مرتبة على ترك كلف بالذات وانما ترتب على الفعل لانه وسيلة الى تركه قال الحسن الشاذلي ان المطلوب هو الكف ولا يلزم منه ان لا يكون المكفوف عنه فيما يلزم الكف عنه...

ان المقهور مرتبة على ترك كلف بالذات وانما ترتب على الفعل لانه وسيلة الى تركه قال الحسن الشاذلي ان المطلوب هو الكف ولا يلزم منه ان لا يكون المكفوف عنه فيما يلزم الكف عنه...

ان المقهور مرتبة على ترك كلف بالذات وانما ترتب على الفعل لانه وسيلة الى تركه قال الحسن الشاذلي ان المطلوب هو الكف ولا يلزم منه ان لا يكون المكفوف عنه فيما يلزم الكف عنه...

ان المقهور مرتبة على ترك كلف بالذات وانما ترتب على الفعل لانه وسيلة الى تركه قال الحسن الشاذلي ان المطلوب هو الكف ولا يلزم منه ان لا يكون المكفوف عنه فيما يلزم الكف عنه...

ان المقهور مرتبة على ترك كلف بالذات وانما ترتب على الفعل لانه وسيلة الى تركه قال الحسن الشاذلي ان المطلوب هو الكف ولا يلزم منه ان لا يكون المكفوف عنه فيما يلزم الكف عنه...

ان المقهور مرتبة على ترك كلف بالذات وانما ترتب على الفعل لانه وسيلة الى تركه قال الحسن الشاذلي ان المطلوب هو الكف ولا يلزم منه ان لا يكون المكفوف عنه فيما يلزم الكف عنه...

ان المقهور مرتبة على ترك كلف بالذات وانما ترتب على الفعل لانه وسيلة الى تركه قال الحسن الشاذلي ان المطلوب هو الكف ولا يلزم منه ان لا يكون المكفوف عنه فيما يلزم الكف عنه...

ان المقهور مرتبة على ترك كلف بالذات وانما ترتب على الفعل لانه وسيلة الى تركه قال الحسن الشاذلي ان المطلوب هو الكف ولا يلزم منه ان لا يكون المكفوف عنه فيما يلزم الكف عنه...

الدليل ان قوله وجب القضاء لا يشترط... انما هو كلفه مولا للاحل لكفر باحداث الايمان... انما هو كلفه مولا للاحل لكفر باحداث الايمان... انما هو كلفه مولا للاحل لكفر باحداث الايمان...

ان المقهور مرتبة على ترك كلف بالذات وانما ترتب على الفعل لانه وسيلة الى تركه قال الحسن الشاذلي ان المطلوب هو الكف ولا يلزم منه ان لا يكون المكفوف عنه فيما يلزم الكف عنه...









انواع من القوى... والقوة التي تتحرك... والقوة التي تتحرك...

مع تليق شان... القوة التي تتحرك... والقوة التي تتحرك... والقوة التي تتحرك...

له قوة تتحرك بتوارث الاشكال وان لم تكن اذ اولى الشخصية اذ تلك الطبيعة تتقدم على الفعل... والقوة التي تتحرك بتوارث الاشكال وان لم تكن اذ اولى الشخصية اذ تلك الطبيعة تتقدم على الفعل...

ط سوا ذلك ان التعلق في الازل كما يقوله الفلاسفة او فيما لا يزال كما هو متجه اهل الاسلام ١٣ ع

المقالة الثانية في الاحكام

بيان تقسيم القدرة الى ممكنة وميسرة

العالم بل صفة لها صلاحية التعلق وتانيا انها عرض ولا يبقى... والقوة التي تتحرك بتوارث الاشكال وان لم تكن اذ اولى الشخصية اذ تلك الطبيعة تتقدم على الفعل... والقوة التي تتحرك بتوارث الاشكال وان لم تكن اذ اولى الشخصية اذ تلك الطبيعة تتقدم على الفعل...

ما سوى الوقت مفروض فيه... والقوة التي تتحرك بتوارث الاشكال وان لم تكن اذ اولى الشخصية اذ تلك الطبيعة تتقدم على الفعل... والقوة التي تتحرك بتوارث الاشكال وان لم تكن اذ اولى الشخصية اذ تلك الطبيعة تتقدم على الفعل...

القوة التي تتحرك بتوارث الاشكال وان لم تكن اذ اولى الشخصية اذ تلك الطبيعة تتقدم على الفعل... والقوة التي تتحرك بتوارث الاشكال وان لم تكن اذ اولى الشخصية اذ تلك الطبيعة تتقدم على الفعل...

ففي توجيه كلامه تخفيا ان يقال لا قطع بقضاء الاثر لان المكان والبقاء وبطلان الطابق الكبير الصلوة مثلا على مثل هذا الصغير ما يحتمل وكلاهما في حق من ذكره في ٤٠  
 حسن الشرح في تركها خوفا للاضطراب ١٢ **قوله** وبطلان الطابق الكبير الصلوة مثلا على مثل هذا الصغير ما يحتمل وكلاهما في حق من ذكره في ٤٠  
 والصغير على نطاق واحد على الآخر ايضا لان فعل ما حرر في وقت واحد في كل من الزمان القليل مع الحركات الكبيرة والصغيرة واذا جاز الطابق الكبير  
 ايضا قال في المنبئ ان يملك بركون الحمد والاول وهو لزوم عدم القطع بالصين لاحتمال الاستعداد مع كونه مقطوعا باق بحد يحد التوجيه ايضا قلنا القطع بالصين في حق القطع  
 بوجوده لا قطع القضاء ونزك ذلك القطع مقارنا للاخير كما قال في حق الثاني لان الاستعداد على مكان سكن الشمس مثل في موضع ويد كما يقتضي ال  
 عدم القطع بالاتفاق يفضى الى عدم القطع بالآخر والتصين فيلزم الحمد والاول ١٢ **قوله** ولما جاز الطابق الكبير الصلوة مثلا على مثل هذا الصغير ما يحتمل وكلاهما في حق من ذكره في ٤٠  
 اللاحق هو الشرح الوقت كبقول الفلز المشتمل فانه يمكن ان يسكن الشمس فلا يبلغ الثلثين الا اذا جاز ان اراد في مكان التقابل يمكن ان يحدده كحدوده الشرح كوصول الشمس الى موضع  
 فوالذي في التحريم عليه او ادعى ما في التحريم وان اراد إمكان جرحه من الوقت فنذرا غير معقول فان الزمان غير قاصر عند الكل هنا ويتعلق بالدليل واما اصل المطلوب فاجل فيه ان  
 ان كان سكن الشمس وان كان  
 احتمالا كما كانت العادة المستمرة  
 خارج عن الوضوح فاقطع العمل  
 في الاثر اذا كان خارجا عن موضع  
 العادة كان التكليف ينطبق  
 بالمال العامي وقد سبق ان  
 بالتمتع في احوال وعلى هذا فيجب  
 زواله في احوال ١٢ **قوله** ولما جاز الطابق الكبير الصلوة مثلا على مثل هذا الصغير ما يحتمل وكلاهما في حق من ذكره في ٤٠  
 على نفس الوجوب كما في الشرح  
 ان القضاء عليه على اصل الوجوب  
 وهو لا يقتضي القدر كماله ان لم  
 والمتع عليه في الاثر فيجب  
 الصلوة فاصل الوجوب وذلك  
 انقل الحكم في القضاء ١٢ **قوله**  
 قوله على وجوب جزء من الاول  
 على وجوب كل واحد من ومعه  
 الوجوب للفعل كالمسبب لاداء  
 كالمسبب فيجب ان لا يكون  
 وانما يرتب بمسببه لقضاء ١٢  
 في تلك المراتب فيجب القضاء ١٢  
 في الفعل والشرع وانما يرتب  
 حاصلان الشرع واجبا لمرتب  
 يسر والشرع في القضاء كما  
 في الفعل والشرع فان الامام في  
 ويثبته وجوب القضاء على الافراد  
 غاية الامران وجوب الجرح في  
 هو الاثر في الاول الاول ١٢ **قوله**  
 قوله قد بوجهه ما قبل ان الشرح  
 جعل الوقت مسببا للفعل كالمسبب  
 مشاوط يهدي الشرح جعل جزء  
 مسببا لاجراء الفعل استقلالان  
 غير ان يكون في ضمن الكل فلا  
 معنى للفعل يكون الجرح الاثر في  
 الجرح الاثر في فعل واذا لم يكن  
 سببا فيحقق وجوب الاداء ولو  
 بالجزء فلا معنى وجوب القضاء  
 الثابت بسبب وجبه كقوله الفعل  
 الذي انفسه لجد الشرح ووقع ما  
 قرينة فيحييها بالامام ١٢ **قوله**  
 قوله بعد الجرح وقد عجز فيه الشرح  
 وجوبه من الامر الاول كونه شرا  
 من غير الثاني من الجرح والثاني

فبطلان السالكين وطريق العقل الشرعي  
 سالكين او العقل المشروح بالشرع كما  
 للمعنى وآما نحن اهل السنة في حق  
 كل الارض  
 عن التخصيص  
 الامور الثابتة  
 شرعا قطعا  
 لا بد بوسعها  
 مشال بطلا الا  
 حتمالات مجال  
 المطمن للطا  
 عين فتنير ١٢  
 بالفضل  
 علمة في الفضا  
 اليسا جليل  
 به لان انعام  
 والغنى عليه  
 لهما لم يكونا من  
 اهل النبى  
 فحملها وجوب  
 الاداء غير متوجه  
 اليها واما  
 نفس الوجوب  
 عليها فبالوقت  
 والوقت قد  
 مضى عليها  
 فلهذا وجب عليها  
 والقضاء ١٢  
 فربما

**لمقالة الثانية في الاحكام بيان عدم اشتراط القدرة للمكته للقضاء**

**الاجزاء فيتسع ولا نزاع او بالمد واليسط فيلزم بطلان القول بالجزء وايضا السناط الاخير الواقعي لا الاخير**

ان الامام هو الذي هو مشرب المتكلم  
 بان يوجد اجزا ١٢  
 ان الامام هو الذي هو مشرب المتكلم  
 اي مناط الاختلاف في هذه المسئلة ١٢

**العلمي فالاولي ان يقال لا قطع بالقضاء الاخير لان مكان البقاء**

وعند الامداد الاخر كان اجزا  
 في توجيهه بمسببه تخفية ١٢  
 بان يوجد اجزا ١٢  
 ان الامام هو الذي هو مشرب المتكلم

**وبطلان انطباق الكبير على مثل هذا الصغير بما يمنع وهذا**

فان قيل لانه لو كان الكبير  
 في توجيهه بمسببه تخفية ١٢  
 بان يوجد اجزا ١٢  
 ان الامام هو الذي هو مشرب المتكلم

**كجهد الحلق القول بترتب القضاء اما على نفس الوجوب**

فان قيل لانه لو كان الكبير  
 في توجيهه بمسببه تخفية ١٢  
 بان يوجد اجزا ١٢  
 ان الامام هو الذي هو مشرب المتكلم

**كما في النائم او على وجوب جزء من الاداء كما في النقل**

فان قيل لانه لو كان الكبير  
 في توجيهه بمسببه تخفية ١٢  
 بان يوجد اجزا ١٢  
 ان الامام هو الذي هو مشرب المتكلم

**اذا افسد فدية او ما الثانية فتعبد بها الوجوب كالزكاة**

فان قيل لانه لو كان الكبير  
 في توجيهه بمسببه تخفية ١٢  
 بان يوجد اجزا ١٢  
 ان الامام هو الذي هو مشرب المتكلم

**فانه شيء قليل من كثير مرة بعد لحوول ولهذا سقطنا الهلاك**

فان قيل لانه لو كان الكبير  
 في توجيهه بمسببه تخفية ١٢  
 بان يوجد اجزا ١٢  
 ان الامام هو الذي هو مشرب المتكلم

**وانتفى بالدين مسألتها لا يشترط القدرة السكنة**

فان قيل لانه لو كان الكبير  
 في توجيهه بمسببه تخفية ١٢  
 بان يوجد اجزا ١٢  
 ان الامام هو الذي هو مشرب المتكلم

**للقضاء عندنا لان الاستراط لا تجاه التكليف وقد تحقق وجوب القضاء بقاء ذلك الوجوب لا اتحاد السبب**

سواء كان قضاء صلوة او صوم او غيره تك ١٢  
 بان يوجد اجزا ١٢  
 ان الامام هو الذي هو مشرب المتكلم

**له قوله ولا نزاع اقول كما قال حسن الشارح ان الدعوى بين غيايات وقت الصلوة ومساويا بالاداء وصلاح الطلوع والغروب**

فان قيل لانه لو كان الكبير  
 في توجيهه بمسببه تخفية ١٢  
 بان يوجد اجزا ١٢  
 ان الامام هو الذي هو مشرب المتكلم

**مشا ولا شك ان قيام الشمس وقوعها بغيره ممكن في وجوب القضاء احتياطا من الوقوع في الحرام فلو جاز وجوب القضاء في غير وقته من القضاء**

فان قيل لانه لو كان الكبير  
 في توجيهه بمسببه تخفية ١٢  
 بان يوجد اجزا ١٢  
 ان الامام هو الذي هو مشرب المتكلم

**انما يتحقق على وجوب الاداء فلو لم يكن ذلك لكان الاستعداد او ان يكون الاستعداد او ان يكون الاستعداد او ان يكون الاستعداد**

فان قيل لانه لو كان الكبير  
 في توجيهه بمسببه تخفية ١٢  
 بان يوجد اجزا ١٢  
 ان الامام هو الذي هو مشرب المتكلم

**فيتسع ولا نزاع حيزه قوله فيلزم انما قوله كما قال حسن الشارح ان الدعوى بين غيايات وقت الصلوة ومساويا بالاداء وصلاح الطلوع والغروب**

فان قيل لانه لو كان الكبير  
 في توجيهه بمسببه تخفية ١٢  
 بان يوجد اجزا ١٢  
 ان الامام هو الذي هو مشرب المتكلم

**او يكون متصلا او متاخرا فيلزم بطلان الجرح ووجه ان هذا ظاهر بان قوله لا نزاع في انما قوله كما قال حسن الشارح ان الدعوى بين غيايات وقت الصلوة ومساويا بالاداء وصلاح الطلوع والغروب**

فان قيل لانه لو كان الكبير  
 في توجيهه بمسببه تخفية ١٢  
 بان يوجد اجزا ١٢  
 ان الامام هو الذي هو مشرب المتكلم

**الاثر الواقعي ويجوز ان لا يشترط في الاثر الواقعي فقلت مع انه من جملة الوجوب الى قول الله تعالى ولا يشترط في الاثر الواقعي**

فان قيل لانه لو كان الكبير  
 في توجيهه بمسببه تخفية ١٢  
 بان يوجد اجزا ١٢  
 ان الامام هو الذي هو مشرب المتكلم

**الاثر فان الجرح والاثر الواقعي من الزمان امان بل يراه بالامكان جرحه من الزمان يكون قبل موضع الذي جعل غاية لوقت الصلوة في الشرح فذلك**

فان قيل لانه لو كان الكبير  
 في توجيهه بمسببه تخفية ١٢  
 بان يوجد اجزا ١٢  
 ان الامام هو الذي هو مشرب المتكلم

**متحقق كما في الجرح والامان يراه بالامكان جرحه من الزمان يكون قبل موضع الذي جعل غاية لوقت الصلوة في الشرح فذلك**

فان قيل لانه لو كان الكبير  
 في توجيهه بمسببه تخفية ١٢  
 بان يوجد اجزا ١٢  
 ان الامام هو الذي هو مشرب المتكلم

**متحقق كما في الجرح والامان يراه بالامكان جرحه من الزمان يكون قبل موضع الذي جعل غاية لوقت الصلوة في الشرح فذلك**

فان قيل لانه لو كان الكبير  
 في توجيهه بمسببه تخفية ١٢  
 بان يوجد اجزا ١٢  
 ان الامام هو الذي هو مشرب المتكلم

**متحقق كما في الجرح والامان يراه بالامكان جرحه من الزمان يكون قبل موضع الذي جعل غاية لوقت الصلوة في الشرح فذلك**

فان قيل لانه لو كان الكبير  
 في توجيهه بمسببه تخفية ١٢  
 بان يوجد اجزا ١٢  
 ان الامام هو الذي هو مشرب المتكلم

ان كان سكن الشمس وان كان  
 احتمالا كما كانت العادة المستمرة  
 خارج عن الوضوح فاقطع العمل  
 في الاثر اذا كان خارجا عن موضع  
 العادة كان التكليف ينطبق  
 بالمال العامي وقد سبق ان  
 بالتمتع في احوال وعلى هذا فيجب  
 زواله في احوال ١٢ **قوله** ولما جاز الطابق الكبير الصلوة مثلا على مثل هذا الصغير ما يحتمل وكلاهما في حق من ذكره في ٤٠  
 على نفس الوجوب كما في الشرح  
 ان القضاء عليه على اصل الوجوب  
 وهو لا يقتضي القدر كماله ان لم  
 والمتع عليه في الاثر فيجب  
 الصلوة فاصل الوجوب وذلك  
 انقل الحكم في القضاء ١٢ **قوله**  
 قوله على وجوب جزء من الاول  
 على وجوب كل واحد من ومعه  
 الوجوب للفعل كالمسبب لاداء  
 كالمسبب فيجب ان لا يكون  
 وانما يرتب بمسببه لقضاء ١٢  
 في تلك المراتب فيجب القضاء ١٢  
 في الفعل والشرع وانما يرتب  
 حاصلان الشرع واجبا لمرتب  
 يسر والشرع في القضاء كما  
 في الفعل والشرع فان الامام في  
 ويثبته وجوب القضاء على الافراد  
 غاية الامران وجوب الجرح في  
 هو الاثر في الاول الاول ١٢ **قوله**  
 قوله قد بوجهه ما قبل ان الشرح  
 جعل الوقت مسببا للفعل كالمسبب  
 مشاوط يهدي الشرح جعل جزء  
 مسببا لاجراء الفعل استقلالان  
 غير ان يكون في ضمن الكل فلا  
 معنى للفعل يكون الجرح الاثر في  
 الجرح الاثر في فعل واذا لم يكن  
 سببا فيحقق وجوب الاداء ولو  
 بالجزء فلا معنى وجوب القضاء  
 الثابت بسبب وجبه كقوله الفعل  
 الذي انفسه لجد الشرح ووقع ما  
 قرينة فيحييها بالامام ١٢ **قوله**  
 قوله بعد الجرح وقد عجز فيه الشرح  
 وجوبه من الامر الاول كونه شرا  
 من غير الثاني من الجرح والثاني

**التعليق المنعوت على مسلم البثوث لمولانا الحاج محمد بركت الله الاعلى الفاضل على محرم و محض**

قوله لا يشترط في الاثر الواقعي  
 بان يوجد اجزا ١٢  
 ان الامام هو الذي هو مشرب المتكلم  
 قوله لا يشترط في الاثر الواقعي  
 بان يوجد اجزا ١٢  
 ان الامام هو الذي هو مشرب المتكلم

قوله لا يشترط في الاثر الواقعي  
 بان يوجد اجزا ١٢  
 ان الامام هو الذي هو مشرب المتكلم  
 قوله لا يشترط في الاثر الواقعي  
 بان يوجد اجزا ١٢  
 ان الامام هو الذي هو مشرب المتكلم

المقالة الثانية في الاحكام بيان كون فهم المكلف الخطاب شرط التكليف

فاذا لم يتكرر الوجوب لا يجب تكرار القدرة وايضا لو لم يجب... الباطن الرابع في الحكم عليه وهو المكلف مسألة فهم... قوله لا يجب تكرار القدرة فان القدرة انما شرطت لان التكليف لا يوجد دونها فانها اذا تحقق التكليف مع شرطها...

العلم غير ممكن وانما الشئ فان العلمين يتكلم في الحال لم يجرؤوا التكليف بالحال مطلقا... التعليل المنعوت على سلم الثبوت

منه يقال ان التكليف انما يتحقق بان القدرة لا بد من العلم... قوله لا بد من العلم... قوله لا بد من العلم... قوله لا بد من العلم... قوله لا بد من العلم...

فانما التكليف انما يتحقق بان القدرة لا بد من العلم... قوله لا بد من العلم... قوله لا بد من العلم... قوله لا بد من العلم... قوله لا بد من العلم...

فانما التكليف انما يتحقق بان القدرة لا بد من العلم... قوله لا بد من العلم... قوله لا بد من العلم... قوله لا بد من العلم... قوله لا بد من العلم...



ط حاصلا... ما قال... ان لا بد في... ان تزاع من... ان نقل القول... من الطرفين... النقل هو... ولا حاجة... هم المجهزون... وان لم يوجد... فيقال لم... يجوز في... بالمحال... التكليف... محال بل... يجوز في... بالمحال... فيجوز ان... التكليف... مستعد... المحال الذي... يجوز ان... ومورد الاحتمال... لا يثبت... قال المصنف... المنهية... الكلام في... التكليف... اي تعلق... بايقاع... في الحال... تعليقا... بقا عرف... تتقبل... المعدوم... فان الاول... بوجود... في التكليف... والتجزي... كون الخطاب... موجود... ليس من... التفهم... التكليف... من الضم... الضم مع... الضم لا... الضم... التكليف... قدوم... عدم استعداد... الضم... في عدم... التكليف...

فلا بد من ان يكونوا تكليفية... التالى... من الاضداد... وايضا... سقطا... غير عادي... ١٢... الغافل... ١٣... ١٤... ١٥... ١٦... ١٧... ١٨... ١٩... ٢٠... ٢١... ٢٢... ٢٣... ٢٤... ٢٥... ٢٦... ٢٧... ٢٨... ٢٩... ٣٠... ٣١... ٣٢... ٣٣... ٣٤... ٣٥... ٣٦... ٣٧... ٣٨... ٣٩... ٤٠... ٤١... ٤٢... ٤٣... ٤٤... ٤٥... ٤٦... ٤٧... ٤٨... ٤٩... ٥٠... ٥١... ٥٢... ٥٣... ٥٤... ٥٥... ٥٦... ٥٧... ٥٨... ٥٩... ٦٠... ٦١... ٦٢... ٦٣... ٦٤... ٦٥... ٦٦... ٦٧... ٦٨... ٦٩... ٧٠... ٧١... ٧٢... ٧٣... ٧٤... ٧٥... ٧٦... ٧٧... ٧٨... ٧٩... ٨٠... ٨١... ٨٢... ٨٣... ٨٤... ٨٥... ٨٦... ٨٧... ٨٨... ٨٩... ٩٠... ٩١... ٩٢... ٩٣... ٩٤... ٩٥... ٩٦... ٩٧... ٩٨... ٩٩... ١٠٠...

المقالة الثانية في الاحكام بيان كون فهم المكلف الخطاب شرط التكليف

واستدل لوجه... الفهم وهو لا يمنع... في اشتراطه... المتكليف... البهيمه... على ان عدم... كل شئ... اولئك... قلنا هو... الشهر... من محرمة... والعتاق...

المتكليف... البهيمه... على ان عدم... كل شئ... اولئك... قلنا هو... الشهر... من محرمة... والعتاق...

المتكليف... البهيمه... على ان عدم... كل شئ... اولئك... قلنا هو... الشهر... من محرمة... والعتاق...

المتكليف... البهيمه... على ان عدم... كل شئ... اولئك... قلنا هو... الشهر... من محرمة... والعتاق...

المتكليف... البهيمه... على ان عدم... كل شئ... اولئك... قلنا هو... الشهر... من محرمة... والعتاق...

المتكليف... البهيمه... على ان عدم... كل شئ... اولئك... قلنا هو... الشهر... من محرمة... والعتاق...

المتكليف... البهيمه... على ان عدم... كل شئ... اولئك... قلنا هو... الشهر... من محرمة... والعتاق...

المتكليف... البهيمه... على ان عدم... كل شئ... اولئك... قلنا هو... الشهر... من محرمة... والعتاق...

المتكليف... البهيمه... على ان عدم... كل شئ... اولئك... قلنا هو... الشهر... من محرمة... والعتاق...

المتكليف... البهيمه... على ان عدم... كل شئ... اولئك... قلنا هو... الشهر... من محرمة... والعتاق...

الاحكام الشرعية... المسببات... لشهود... سبب... القريب... عليه... لا يوجد... اشخاص... الاسباب... افعال... فهذا... ترجيح... قول... بصحة... وهو... الكافر... الايمان... مع انه... وانت... قال... يجوز... مع كونه... به... والسكران... غير مكلف... به لا... مع ان... فيه... ان يصح... التقبي... ان المراد... فمن... عليه... ١٢... ١٣... ١٤... ١٥... ١٦... ١٧... ١٨... ١٩... ٢٠... ٢١... ٢٢... ٢٣... ٢٤... ٢٥... ٢٦... ٢٧... ٢٨... ٢٩... ٣٠... ٣١... ٣٢... ٣٣... ٣٤... ٣٥... ٣٦... ٣٧... ٣٨... ٣٩... ٤٠... ٤١... ٤٢... ٤٣... ٤٤... ٤٥... ٤٦... ٤٧... ٤٨... ٤٩... ٥٠... ٥١... ٥٢... ٥٣... ٥٤... ٥٥... ٥٦... ٥٧... ٥٨... ٥٩... ٦٠... ٦١... ٦٢... ٦٣... ٦٤... ٦٥... ٦٦... ٦٧... ٦٨... ٦٩... ٧٠... ٧١... ٧٢... ٧٣... ٧٤... ٧٥... ٧٦... ٧٧... ٧٨... ٧٩... ٨٠... ٨١... ٨٢... ٨٣... ٨٤... ٨٥... ٨٦... ٨٧... ٨٨... ٨٩... ٩٠... ٩١... ٩٢... ٩٣... ٩٤... ٩٥... ٩٦... ٩٧... ٩٨... ٩٩... ١٠٠...

التعليق المنعوت على مسلم الثبوت... حاصلا هذه... الاستعداد... للسواد... والمادات... يضع... ١٢... ١٣... ١٤... ١٥... ١٦... ١٧... ١٨... ١٩... ٢٠... ٢١... ٢٢... ٢٣... ٢٤... ٢٥... ٢٦... ٢٧... ٢٨... ٢٩... ٣٠... ٣١... ٣٢... ٣٣... ٣٤... ٣٥... ٣٦... ٣٧... ٣٨... ٣٩... ٤٠... ٤١... ٤٢... ٤٣... ٤٤... ٤٥... ٤٦... ٤٧... ٤٨... ٤٩... ٥٠... ٥١... ٥٢... ٥٣... ٥٤... ٥٥... ٥٦... ٥٧... ٥٨... ٥٩... ٦٠... ٦١... ٦٢... ٦٣... ٦٤... ٦٥... ٦٦... ٦٧... ٦٨... ٦٩... ٧٠... ٧١... ٧٢... ٧٣... ٧٤... ٧٥... ٧٦... ٧٧... ٧٨... ٧٩... ٨٠... ٨١... ٨٢... ٨٣... ٨٤... ٨٥... ٨٦... ٨٧... ٨٨... ٨٩... ٩٠... ٩١... ٩٢... ٩٣... ٩٤... ٩٥... ٩٦... ٩٧... ٩٨... ٩٩... ١٠٠...











على تقدير علم المأمور بالعدم ايضا ١٣... فان قيل بعض الامور لا يتحقق الا بتبليغ العلم...

والمعنى ان العلم بالامر لا يتحقق الا بتبليغ العلم... والامر لا يتحقق الا بتبليغ العلم...

المقالة الثانية بيان ان العقل شرط التكليف في الاحكام

منقوض بجمل الامر لعدم الشرط في الواقع اذ لا دخل للعلم في الامكان والامتناع فانه تابع للمعلوم وثانيا لوصف علم الامر...

له قوله منقوض بجمل الامر لعدم الشرط في الواقع لان ما عدم شرط عدمه في الواقع فقد فاق شرط التكليف...

اذا ادعى ان الامور لا يتحقق الا بتبليغ العلم... فان قيل بعض الامور لا يتحقق الا بتبليغ العلم...

وهو ان العقل شرط التكليف... فان قيل بعض الامور لا يتحقق الا بتبليغ العلم...

المؤمن كالرضي في السفر... المصلحة في الدنيا والآخرة... المصلحة في الدنيا والآخرة... المصلحة في الدنيا والآخرة...

المؤمن كالرضي في السفر... المصلحة في الدنيا والآخرة... المصلحة في الدنيا والآخرة... المصلحة في الدنيا والآخرة...

المؤمن كالرضي في السفر... المصلحة في الدنيا والآخرة... المصلحة في الدنيا والآخرة... المصلحة في الدنيا والآخرة...

Table with 3 columns: 'المقالة الثانية', 'بيان تقسيم الاهلية على القسمين', 'في الاحكام'. Contains detailed Islamic legal text and commentary.

المؤمن كالرضي في السفر... المصلحة في الدنيا والآخرة... المصلحة في الدنيا والآخرة... المصلحة في الدنيا والآخرة...

المؤمن كالرضي في السفر... المصلحة في الدنيا والآخرة... المصلحة في الدنيا والآخرة... المصلحة في الدنيا والآخرة...

كما قال في الإسلام في الأيمان فقط فالحق الذي من تلك الحقوق لم يتعلق بسبب شرط سوى العقل ويكون المقصود من اشتغال الذمته بنفس تفصيل الواجب فيكون...
واذا كان الواجب في الإسلام لا يرد به إلا من العقل والوفاة من الواجب لذي ذكبي إذا لم يسلم ولا يفرضه هذا التقدير...
بشأنها أسباب ودعاها فتشغل ذمته العصى بها التي تقاومها كما عزت به العصى بوجوب الأصل فيقصد أن يكون الآتي به موقفا للواجب قبل أن يكمل شرطه والرد والباطل من شرطه...
من الواجب كون الآتي به بانها وبالجملة ان ذمته العصى العقل بالفضل شعرا لا عقليا فشرطه او حرس الواجب كون المودى بانها لم يصح الاطلاق قبل البلوغ فما لم يبلغ في ذلك قوله لا يشترط في...
الشرع عناية عن كون الانسان بحيث يصح ان يتعلق به الاحكام الشرعية... قوله في كمال العقل والبدن وهو ما بين البلوغ فما أتت به العقل لانه كمال البدن بالسلام فلا...
يكن العقل حتى يبلغ كماله كمال العقل بالبلوغ وهذا من وضع الشرع في كل شيء حيث يشاء... قوله في كمال العقل والبدن فما أتت به العقل لانه كمال البدن لانه في الشرع...
عبارة عن ما لم يتعدال عقلا فينقل كل مرية تارة بالسلامة تارة بالاجازة... قوله في كمال العقل والبدن فما أتت به العقل لانه كمال البدن لانه في الشرع...
قوله في كمال العقل والبدن فما أتت به العقل لانه كمال البدن لانه في الشرع... قوله في كمال العقل والبدن فما أتت به العقل لانه كمال البدن لانه في الشرع...

عنه أو قول مختلف... في المصنف... في المصنف... في المصنف...

ط هذه الي شيه منقولة من شرح ملا حسن وفيها موقوف على العبارة السابقة في ذلك الشرح فيراجع اليه ١٢ عبيد

المقالة الثانية في الاحكام بيان تقسيم الاهلية على قسمين

دفعاً للحرج لكان الاتي مؤد بالواجب كامسا فمرا ذاصام...
واللازم باطل اتفاقا وليس رخصته اسقاط لعدم الاتم...
بالاتفاق تدبر مسألتهما الاهلية كاملة كمال العقل...
والبدين فيلزم الاداء وقاصرة بقصورا احدهما كالصبي...
العاقل والمعتوه البالغ والثابت معها صحة الاداء و...
التفصيل في الصبي ان ما يكون مع القاصرة اما حق الله...
تعالى وهو ثلثة حسن محض وقيم محض وبين بين واما...
حق العبد وهو ايضا ثلثة ناقص محض وضار محض ودانك...
بينهما والاول كالايان لا يسقط حسنه وفيه نفع محض...
لانه مناط سعادة الدارين فيصحه منه والحجر من...
الشرع لم يوجد ولا يليق به وضار حرمان الميراث وقرقة...
النكاح لكفر القريب والزوجة ولو سلم فهو بالتبع وكم من...
شئ يتبعه لا يقصد اقبول هبة القريب من الصبي مع ترتبه...
العق والثنائي كالكفر والقياس ان لا يصح لانه ضار محض...
له قوله لازم باطل قول كما قال حسن الشارحين من قبل القاضي انه يجوز ان يكون مراده من وجوب حقوق العبد على الصبي هل الوجوب

الحسن في التذات ان اعتمده صاحب...
الشباب في الآخرة والوقار كذا في الثاني...
النفع او الضرر الدنيا وما ينقضي...
المصلحة التي يتولد للنفع والضرر لا تخفى...
ايضا مع ان كل من امن بالنعيم والنفع...
الذي يتولد في حق في كلا القسمين فان الحق...
الاول اهل ولا يشرع في الشواهد الا في حق...
والعقاب الذي كذا في الآيات وان كان...
النفع والضرر الدنيا وما يتحقق بالمرض...
والثاني لا يخرج من المذات ولا يخرج من...
فلما حصل منها بان خص الاولين بالاول...
والاخرين لا يخرج من الحقوق في التفصيل...
شبهه كذا في حق الشرح ١٢ قوله...
فيصحه من ساء الا ان الايمان نافع محضا...
وستانا فيصحه من العصى العاقل قياسا و...
استعماله على امره فيصحه ما في نفسه وما...
كان نقال ان يتقبل عقل الشارع لم يعتبر...
ايانه وجعله كالايمان مثل العصى في العقل...
اجاب عنه قوله والجملة ١٢ قوله ولا...
يلحق به فان الحكم لا يليق به ان يكون...
السادس فان اقلت فيه فيرقت بين...
حرمان الميراث اذا كان الميراث كالفرد...
الزوجة اذا كانت كافر فيجب باجاب...
الماتن لقبول وضرر حرمان الميراث...
يلحق به هذا هو القياس لانه لا يليق بمناصبه...
الشارح ان لا يعتبر لانه لا حكمه ولا يليق...
ان يترك ما صدر عنه وهو الاقرار في...
والصدق الذي يناظره سعادة الدارين...
بمخلاف الصبي العاقل لانه صدر عنه بما...
تغير وتصديق مثل كلمات الطلوع قابل...
لا اعتبار بالذمة لانه كمال العقل ان يقول...
ان في اعتبار الايمان العصى ضرر حرمان...
الميراث اذا كان الميراث كالفرد...
اذا كانت كافر فيكون كون الايمان نفع...
محضا اجاب اول القول وضرر حرمان الميراث...
الزوجان بقوله ولو سلم الميراث ١٢ قوله...
القريب والزوجة ميثاق بين ان ضرر حرمان الميراث...
وضرر الزوج ليس ميثاقا على الميراث بل...
كفر القريب والزوجة وهذا هو الاستحسان...
بمخلاف الصبي العاقل لانه صدر عنه بما...
تغير وتصديق مثل كلمات الطلوع قابل...
لا اعتبار بالذمة لانه كمال العقل ان يقول...
ان في اعتبار الايمان العصى ضرر حرمان...
الميراث اذا كان الميراث كالفرد...
اذا كانت كافر فيكون كون الايمان نفع...
محضا اجاب اول القول وضرر حرمان الميراث...
الزوجان بقوله ولو سلم الميراث ١٢ قوله...
القريب والزوجة ميثاق بين ان ضرر حرمان الميراث...
وضرر الزوج ليس ميثاقا على الميراث بل...
كفر القريب والزوجة وهذا هو الاستحسان...

فان كقران ايمان المحض للفقهاء البني وانقطاع الولاية سبب حرمان الميراث...
احكامها بتجاوز ١٢ قوله في قبول هبة القريب من الصبي الاتي قال حسن الشارحين حاصل ان الايمان في نفسه خير حسن ولا ضرر فيه وانما وقع في الضرر باعتبار وقوع الاتفاق بان ايمانه...
صادت كقر الميراث والزوج فهذا الاعتبار وقع الموان والفرقة وتطويرة القريب وتبويها فان تلك القريب موجب لثقتها فالثابت بنفسها ليست بمفيدة الى خروج الميراث من كمال العيوب...
له ولا تواليا بعض اليربيل خروج لاصداوت تلك القريب فالثابت موضوعه الآيات للثبات والملاخروج فقد لازم من خارج التبع ١٢ قوله وانما في اية التبع المحض كالفرد فانه ضرر محض...
آتي الاخرة فلقوله تعالى ان الذين كفروا وتآذوا بكفاراد تلك عليهم لعنة الله والملائكة والناس اجمعين فالذين كفروا لا يظنون وآتي الدنيا فلان ان الميراث من...
الولي المسلم وجوبه نقل ويزوم الحجر والادلال ١٢ كانه ولو كان رخصته اسقاط لكان يتم بوجوبه كما في صلوة المسافر اذ صلى اربع ركعات اي اداء جميع العبادات بالبدنية...
ادائها ١٢ كمال شئ لو تولى الميراث كالفرد ما جرد الملعن اي الشارح لانه يحكم بالشيخ لا يصح ما هو مناط السعادات ١٢ التعليل المنوط على مسلم الثبوت لولا ان محرمات العدا

في المصنف... في المصنف... في المصنف... في المصنف...



بعض اتفاقنا بيننا وبين الشافعية ومن المصنف وجه الاتفاق في المنية بقوله فان الكل متفقون على ان العبادات التي ياتي بها العبد من غير ان ياتي بها...

من المصنف وجه الاتفاق في المنية بقوله فان الكل متفقون على ان العبادات التي ياتي بها العبد من غير ان ياتي بها...

قوله بعد موصوف وقوله غير مسموع صفته ١٢ عبس

المقالة الثانية في الاحكام

بينا قسم حق الله تعالى وحق العباد

وعليه الشافعي وابو يوسف رح لکن يصح اسقيانا عندنا و... في احكام الاحد... محظور مطلقا فلا يسقط بعد غير مسموع فتبين امراته...

الاشارة بالتوجيه المذكور ليس بشي على ان... ووجه الاتفاق في حق الاخرة فان حرم كراهية الصبي...

العبادات البدنية فانهما مشروعة في وقت دون وقت

ليصم مباشرة للثواب والاعتقاد بلا عهدة فضلا

يلزم بالشرع ولا بالافساد ولا جزاء محظورا حراما

مجادف ما كان ماليا كالزكاة لا يصح منه ان فيه ضررا

قوله وعليه الشافعي وابو يوسف بما يقول ان الكفر لا يصح من العبيد كمن يابست برعي... ووجه ضار محض فلو عهده...

ط من انه قد ورد سبقت رحمتي على غضبي فالصبي المذكور بالرحمة اولى من الغضب ١٢ عبس

يقيننا فستقار عليه فلا يعود بعد البلوغ فلا ينقض بعد البلوغ لعدم موجد كمال الفاضل في ادا... ووجه ضار محض فلو عهده...

بين للمرحمة خصوصا في جناب الغصود الرحم وقد ذكرنا امثلة عديدة...

اي قول كيف قال التواب في المشعيات مشكوك فيه وان هذا خرق الاجماع وخلاف الآيات والاحاديث النبوية...





س ٤٣ قوله الواجب لعني ان المواضة في الخطا من جهة ترك التثبت والاحتياط او حين والتمس وكذا الاحتياط عمل القصد تركها لوجوبها في المواضة قال بعض الشراح ان النزاع لفظ فان الجوزين للمواضة في الخطا يجوزونها بالنظر في الواضحة والواضح وان فحين كالمعتاد فيكونها بالنظر في نفس ذات الخطا وفيه ما افاد بعض الاطراف ان الخطا لما كان مسببا عن عدم التثبت الذي هو الجنب به صار هو ايضا جناية في مواضة الخطا ان يقول ان المواضة لعدم التثبت فقط لا يفعل الخطا حتى يرد عليه هذا الايراد بل يقول ان المواضة بالخطا كمن لا يتثبت في مواضة الخطا والاحتياط في مواضة الخطا ١٢

بعض الاطراف ان الخطا لما كان مسببا عن عدم التثبت الذي هو الجنب به صار هو ايضا جناية في مواضة الخطا ان يقول ان المواضة لعدم التثبت فقط لا يفعل الخطا حتى يرد عليه هذا الايراد بل يقول ان المواضة بالخطا كمن لا يتثبت في مواضة الخطا والاحتياط في مواضة الخطا ١٢

المقالة الثانية في الاحكام بيان الاكراه وكونه على نوعين

الواجب الان فيه شبهة العدم فلا يؤخذ بمجد ولا قصاص دونه ضمان المتلفات خطأ من الاموال ويقع طلاقه عندنا خلافا للشافعي لان اعتبار الكلام بالقصد لم يوجد كما في النائم قلنا الغفلة عن معنى اللفظ امر خفي فاقيم تمييزا للبلوغ مقامه بخلاف النوم مسالمة الاكراه ملج وهو بايقوت النفس والعضو وغيره غيره كالجس والضرب هو لا يمنع التكليف بالفعل المكروه عليه ونقيضه مطلقا وقال جماعة يمتنع في الملبى دون غيره وقالت المعتزلة يمتنع في غيره في عين المكروه دون نقيضه لان الفعل ممكن والفاعل ممكن كيف لا وهو مختار اخذ المكروهين ولذا قد يفترض ما اكراه عليه كالاكراه بالقتل على شرب الخمر فاثم بتركه ويجزئه لعله قتل مسلم ظلما فوجر على لتركه لعله اجراء كلمة الكفر قال المفصولون المكروه عليه واجب الوقوع وصدمة مستترة والتكليف لهما حال قلنا الايجاب والامتناع بالشرع وبالعقل لا ينافي في الاختيار هو مرجح لا موجب فتأمل

الاحكام المنسوبة بالامور الحقيقية اذ العلم بالاطراف عليها يدل عليها الاحكام على ولا علمها في الحقيقة فان الطلاق من نفس الزوجان كان منسوبا ليعتد بالعلم ولكن كان العلم على علمها على العلم الاول من تمييز البلوغ مقام للدول على تمييز فان العاقل لا يفعل البطلان في الاكراه بالقصد ١٢ قوله بجملة النوم فان النائم يقع عنه الافعال كغيرها الا ان القصد في الملبى لا يكون والبلوغ فان العقل لا يدان بالعدم للدول وتيقنه انما كذا في حسن الشرح ١٢ قوله الاكراه قول كما قال حسن الشرح ان الاكراه على نحو ما الاول فهو الاكراه باليقوت النفس كقطع الارس وحق البطن فيها بجملة كل يودي الى الهلاك في العادة سواء كان قطع عضو او اثناء تمام البدن او الاكراه باليقوت عضو الا يودي في العادة الى الهلاك النفس كقطع اليد والاصبع مثلا فهذا النوع يشترط على تخويل احد الطرفين من الاخر وقد وجد بطلانها في مواضع لا يوجد في الاخر فالصبر في صورة الاكراه على الكفر بقتل النفس يستلزم الثواب الذي لا يستلزم الصبر في الصورة الاخرى والاقايني وهو ما يكون غير الاول اي يكون الكراهي غيرا يقوت النفس او العفو كالاكراه بالجس او الضرب وهذا القسم ايضا له ما يجزئ في خاصة ثم يختلف في ان الاكراه على منع التكليف المكروه او الاحتمالات العقلية من ضرب او يرتب في اربعة عشر تصورا كونه الملبى مثلا ما تاممها او غير تامم كونه مانعا عن اكره عليه او في صدقه فيضرب هذه الاحتمالات الاربع في الاحتمالات الاربعة التي تصورها في غير الملبى فيحصل ستة عشر احتمالا ١٢ قوله يمتنع في الملبى دون غيره حاصل قول هذه الجملة ان الاكراه على منع من التكليف بما اكراه عليه وغيره الملبى غير مانع منه والذي اشتهره صاحب الاحكام وظهر انه منبسط لتسامح من جعلوا المكروه كالمشرك وقال صاحب الاحكام ان لو كان يكون مكلفا مقالا كمن اشترى شرابا لم يمتنع من فعله ولا يمتنع من فعله من الملبى من العقل والماء يرد فان راسه الفاعل تمتع ما به وبجمله وان

الواجب الان فيه شبهة العدم فلا يؤخذ بمجد ولا قصاص دونه ضمان المتلفات خطأ من الاموال ويقع طلاقه عندنا خلافا للشافعي لان اعتبار الكلام بالقصد لم يوجد كما في النائم قلنا الغفلة عن معنى اللفظ امر خفي فاقيم تمييزا للبلوغ مقامه بخلاف النوم مسالمة الاكراه ملج وهو بايقوت النفس والعضو وغيره غيره كالجس والضرب هو لا يمنع التكليف بالفعل المكروه عليه ونقيضه مطلقا وقال جماعة يمتنع في الملبى دون غيره وقالت المعتزلة يمتنع في غيره في عين المكروه دون نقيضه لان الفعل ممكن والفاعل ممكن كيف لا وهو مختار اخذ المكروهين ولذا قد يفترض ما اكراه عليه كالاكراه بالقتل على شرب الخمر فاثم بتركه ويجزئه لعله قتل مسلم ظلما فوجر على لتركه لعله اجراء كلمة الكفر قال المفصولون المكروه عليه واجب الوقوع وصدمة مستترة والتكليف لهما حال قلنا الايجاب والامتناع بالشرع وبالعقل لا ينافي في الاختيار هو مرجح لا موجب فتأمل

اللهم اغفر لصاحب تصفية وتصحيح هذا الكتاب المسهي بمسلم الثبوت ١٢

لا يمتنع من فعله بخلافه فالفاعل قادر فيصيح التكليف ١٢ قوله اخذ المكروهين اذ اكراه بقتل نفس او لا يرب ان الثاني اخذ من الاول ان الانسان يقدم جوده على جوده اذ جوده جوده نفسه ١٢ قوله على شرب الخمر فان يكون شرب الخمر باطلا في المكروه عليه لانه تعالى قد استثنى حالة الاضطرار من الموت ولا يرب في ان استثنى غيره للتمسك به فيكون سببا ١٢ قوله كمن لا يتثبت في مواضة الخطا والاحتياط في مواضة الخطا ١٢ قوله بجملة النوم فان النائم يقع عنه الافعال كغيرها الا ان القصد في الملبى لا يكون والبلوغ فان العقل لا يدان بالعدم للدول وتيقنه انما كذا في حسن الشرح ١٢ قوله الاكراه قول كما قال حسن الشرح ان الاكراه على نحو ما الاول فهو الاكراه باليقوت النفس كقطع الارس وحق البطن فيها بجملة كل يودي الى الهلاك في العادة سواء كان قطع عضو او اثناء تمام البدن او الاكراه باليقوت عضو الا يودي في العادة الى الهلاك النفس كقطع اليد والاصبع مثلا فهذا النوع يشترط على تخويل احد الطرفين من الاخر وقد وجد بطلانها في مواضع لا يوجد في الاخر فالصبر في صورة الاكراه على الكفر بقتل النفس يستلزم الثواب الذي لا يستلزم الصبر في الصورة الاخرى والاقايني وهو ما يكون غير الاول اي يكون الكراهي غيرا يقوت النفس او العفو كالاكراه بالجس او الضرب وهذا القسم ايضا له ما يجزئ في خاصة ثم يختلف في ان الاكراه على منع التكليف المكروه او الاحتمالات العقلية من ضرب او يرتب في اربعة عشر تصورا كونه الملبى مثلا ما تاممها او غير تامم كونه مانعا عن اكره عليه او في صدقه فيضرب هذه الاحتمالات الاربع في الاحتمالات الاربعة التي تصورها في غير الملبى فيحصل ستة عشر احتمالا ١٢ قوله يمتنع في الملبى دون غيره حاصل قول هذه الجملة ان الاكراه على منع من التكليف بما اكراه عليه وغيره الملبى غير مانع منه والذي اشتهره صاحب الاحكام وظهر انه منبسط لتسامح من جعلوا المكروه كالمشرك وقال صاحب الاحكام ان لو كان يكون مكلفا مقالا كمن اشترى شرابا لم يمتنع من فعله ولا يمتنع من فعله من الملبى من العقل والماء يرد فان راسه الفاعل تمتع ما به وبجمله وان



٤٢ قوله لا يكره الاكراه فان الانسان يميل اطلاقا الى ربح المصرة بما يكرهه هو الاكراه هو ما يكرهه الانسان من غير ان يكون له فيه مصلحة او مصلحة غيره  
 يبيع التكليف لان انتفاء الثواب والاعراض لا يرفع التكليف فان التكليف انما يتبع مقتضى الفعل المكروه عليه ١٢ قوله يكون اذا انما هو ان يكون مكلفا به فهو  
 سهل او واجب او حرام او مندوب او مكروه او واجب والمندوب لا يبيع فان الايمان بهما موجب لاستحقاق الثواب الا ان كان الايمان بالفعل لا يبيح الشرح وانما انما هي المصرة والمصلحة والمكروه  
 فان فيها اجازة الترك وفي صورة الاكراه لا تعقل اجازة الترك والاصح ان يقال ليس على بعض المدعي وانهم يدعون انهم الوجب ١٣ قوله يكون اذا انما هو ان يكون مكلفا به فهو  
 دفع المضار من نفسه من غير اشتراط المصرة الموعودة من المكروه فيسب على ذلك التقدير لا يرفع الاكراه التكليف انما يتبع مقتضى الفعل المكروه عليه ١٢ قوله يكون اذا انما هو ان يكون مكلفا به فهو  
 عن صوم الفعل تركه فان القدرة على هذا المكروه عليه قدرة على هذا المكروه عليه وقدرة على هذا المكروه عليه وقدرة على هذا المكروه عليه وقدرة على هذا المكروه عليه وقدرة على هذا المكروه عليه  
 مدار انتفاء صورة التكليف انتفاء القدرة ولو كان مداره عند شيء آخر وهو انتفاء قدرة التكليف وهو الانتفاء مع البنية في الصحة ليعتقد ان كما هو الظاهر من قوله لا يكره الاكراه فلا يجازى ١٣  
 قوله لا يبيع عقلا او شرعا في الدين اما عقلا فانه لو عرفت الصانع وصفاته الكافية بغير ان يشترط في الجملة السبع صفات الكمال لا يقع عبادة في المخرج وانما شرطا فانه لا يكره الاكراه ولا يبيع  
 وهذا في حليل العبد ما يبيع عنه غيره او عادة وان  
 امكن اسكانه في ايامه ١٣ قوله يكون اذا انما هو ان يكون مكلفا به فهو  
 افروءه اقوى واكثر في معنى المخرج من البعض الآخر  
 والاول كالمعجز من كل وجه والثاني كالمعجز من  
 بعض وجه كالرضي والمساوقا لا يمكن من شرط القدرة  
 المخرج فخرج الكمال بوجوب اشتراطها في التكليف  
 وانما نقص احكامها ومعرفة القدرة من جهة الشرح  
 كما قال فليندرج الجواب ١٣ قوله يكون اذا انما هو ان يكون مكلفا به فهو  
 الصلوة في الحيض والنفس الا ان قال في الشهرية  
 انها اراى الحيض والنفس لا يسقطان اليه الجواب  
 ولا الاصح ولا يصح افعال الحج من الحيض والنفس  
 سوى الطوات لان الطهارة شرط في كل سنة  
 المسجد ولا يجوز فيه الدخول مما تقدم سقط الاداء  
 بالوضوء لا يتقضى بشرط وقوع المخرج الا ان اشاع  
 جعل الطهارة عنها شرط الاداء الصلوة على وفق  
 القياس والصوم على خلافه وانما يرفع الحد  
 والا كره عند الاكراه الاربعة ثم انتفاء وجوب القضاء  
 عليها المخرج لا يخلو في حلاله فخلات الصوم ولا  
 مخرج في وجوب القضاء عليها لان ايض لا يستوجب  
 والنفس ينذر فيه العيني لما ثبت ان المخرج في الدين  
 لم يجب قضاء الصلوة السابقة سبق الحيض والنفس  
 دون الصوم لان في الاول حرجا لان الحيض للمرأة  
 في العادة يقع في كل شهر او قل في كل ايام يكون سنة  
 بحسب اقل ايام الحيض سنة وثمانين يوما والصوم  
 ثلثة ايام والاربعة في قضاء الصلوة بالوضوء  
 حرجا لا يوجد في قضاء الصوم ثلثة ايام واما النفس  
 فخاصة لان يقع في السنة مرة في صورة لزوم قضاء  
 صلوة يبلغ في السنة في قضاء ما في صلوة وفيه  
 حرج لا يكون شلكن الصوم بل يوجد في النقص  
 فان النفس يجوز ان لا يقع في السنة في شهر رمضان  
 بل في غيره واذا وقع في غير رمضان لم يستوجب  
 تمام الشهر بل يجوز ان يقع في الاوائل فقط وفي الاخر  
 فقط كما قيل ثم اختلف في انزل وجوب اداء  
 الصوم عليها في حالي الحيض والنفس ام لا ونقل  
 السبكي اكثر الفقهاء ان تحقق الاية والسبب في  
 شهروا الشهر ولان القضاء استدراب لما فات وقيل  
 لا يبيح اشارة ابن الهمام لان انتفاء الشرط والسبب ليس  
 موجبا مطلقا للقضاء بل يترب على سبب الوجوب كما  
 في التنازل وان الاداء حرام من غير علة فلا يكون واجبا  
 انتهى والمحقق انما حال حسن الشاشين ان الانتراح  
 لعقلى فان افعال بوجوب الاداء عليها في تنكب

المقالة الثانية الاحكام بيان كون العبد اهلا للتصحر وملك اليد  
 اذا اكره على عين المأمور به فالإتيان به لا يكره ولا يبيح  
 الشرع فلا يثاب عليه فلا يصح التكليف به بخلاف ما اذا انقضض  
 المكروه عليه فانه ابلغ في اجابة داعي الشرع قلنا صحت التكليف بالصدق  
 المقدورية والقدرة على الشيء قدرة على مسأله لا حرج  
 عقلا او شرعا وهو مشكك فلهذا لم يجب شيء على لصبي العاقل  
 ولا على المعتوه البالغ خلافا لابي تراب ولا لم يجب قضاء الصلوة  
 في الحيض والنفس دون الصوم وشرعت العبادات في المرض  
 قاعدا ومضطجعا وانتهى الاثم في الخطاء جهدها وفي لنسك سقط  
 اكل الصائم وخفف في السفر فشرعت الرباعية ركعتين ومسما الخفت  
 الى ثلثة ايام وثبت الرخصة بالشروع قبل تحققة الواقم قبل  
 المدة صحه ولزمت احكام الاقامة ولو في المفازة لانه دفع لها  
 وبعد هلال الايام يصح فيه لانه رفع بعد تحققة مسأله العبد  
 اهل للتصرف وملك اليد عندنا خلافا للشافعي لنا انهما باهلية  
 للتكلم والذمة والاولى بالعقل وهو لا يختل بالرق ولذا كانت  
 رايته ملزمة للعبد للخلق والثانية باهلية الايجاب عليه الاستجابة له

١٢ قوله يكون اذا انما هو ان يكون مكلفا به فهو  
 ١٣ قوله يكون اذا انما هو ان يكون مكلفا به فهو  
 ١٤ قوله يكون اذا انما هو ان يكون مكلفا به فهو  
 ١٥ قوله يكون اذا انما هو ان يكون مكلفا به فهو  
 ١٦ قوله يكون اذا انما هو ان يكون مكلفا به فهو  
 ١٧ قوله يكون اذا انما هو ان يكون مكلفا به فهو  
 ١٨ قوله يكون اذا انما هو ان يكون مكلفا به فهو  
 ١٩ قوله يكون اذا انما هو ان يكون مكلفا به فهو  
 ٢٠ قوله يكون اذا انما هو ان يكون مكلفا به فهو  
 ٢١ قوله يكون اذا انما هو ان يكون مكلفا به فهو  
 ٢٢ قوله يكون اذا انما هو ان يكون مكلفا به فهو  
 ٢٣ قوله يكون اذا انما هو ان يكون مكلفا به فهو  
 ٢٤ قوله يكون اذا انما هو ان يكون مكلفا به فهو  
 ٢٥ قوله يكون اذا انما هو ان يكون مكلفا به فهو  
 ٢٦ قوله يكون اذا انما هو ان يكون مكلفا به فهو  
 ٢٧ قوله يكون اذا انما هو ان يكون مكلفا به فهو  
 ٢٨ قوله يكون اذا انما هو ان يكون مكلفا به فهو  
 ٢٩ قوله يكون اذا انما هو ان يكون مكلفا به فهو  
 ٣٠ قوله يكون اذا انما هو ان يكون مكلفا به فهو  
 ٣١ قوله يكون اذا انما هو ان يكون مكلفا به فهو  
 ٣٢ قوله يكون اذا انما هو ان يكون مكلفا به فهو  
 ٣٣ قوله يكون اذا انما هو ان يكون مكلفا به فهو  
 ٣٤ قوله يكون اذا انما هو ان يكون مكلفا به فهو  
 ٣٥ قوله يكون اذا انما هو ان يكون مكلفا به فهو  
 ٣٦ قوله يكون اذا انما هو ان يكون مكلفا به فهو  
 ٣٧ قوله يكون اذا انما هو ان يكون مكلفا به فهو  
 ٣٨ قوله يكون اذا انما هو ان يكون مكلفا به فهو  
 ٣٩ قوله يكون اذا انما هو ان يكون مكلفا به فهو  
 ٤٠ قوله يكون اذا انما هو ان يكون مكلفا به فهو  
 ٤١ قوله يكون اذا انما هو ان يكون مكلفا به فهو  
 ٤٢ قوله يكون اذا انما هو ان يكون مكلفا به فهو  
 ٤٣ قوله يكون اذا انما هو ان يكون مكلفا به فهو  
 ٤٤ قوله يكون اذا انما هو ان يكون مكلفا به فهو  
 ٤٥ قوله يكون اذا انما هو ان يكون مكلفا به فهو  
 ٤٦ قوله يكون اذا انما هو ان يكون مكلفا به فهو  
 ٤٧ قوله يكون اذا انما هو ان يكون مكلفا به فهو  
 ٤٨ قوله يكون اذا انما هو ان يكون مكلفا به فهو  
 ٤٩ قوله يكون اذا انما هو ان يكون مكلفا به فهو  
 ٥٠ قوله يكون اذا انما هو ان يكون مكلفا به فهو  
 ٥١ قوله يكون اذا انما هو ان يكون مكلفا به فهو  
 ٥٢ قوله يكون اذا انما هو ان يكون مكلفا به فهو  
 ٥٣ قوله يكون اذا انما هو ان يكون مكلفا به فهو  
 ٥٤ قوله يكون اذا انما هو ان يكون مكلفا به فهو  
 ٥٥ قوله يكون اذا انما هو ان يكون مكلفا به فهو  
 ٥٦ قوله يكون اذا انما هو ان يكون مكلفا به فهو  
 ٥٧ قوله يكون اذا انما هو ان يكون مكلفا به فهو  
 ٥٨ قوله يكون اذا انما هو ان يكون مكلفا به فهو  
 ٥٩ قوله يكون اذا انما هو ان يكون مكلفا به فهو  
 ٦٠ قوله يكون اذا انما هو ان يكون مكلفا به فهو  
 ٦١ قوله يكون اذا انما هو ان يكون مكلفا به فهو  
 ٦٢ قوله يكون اذا انما هو ان يكون مكلفا به فهو  
 ٦٣ قوله يكون اذا انما هو ان يكون مكلفا به فهو  
 ٦٤ قوله يكون اذا انما هو ان يكون مكلفا به فهو  
 ٦٥ قوله يكون اذا انما هو ان يكون مكلفا به فهو  
 ٦٦ قوله يكون اذا انما هو ان يكون مكلفا به فهو  
 ٦٧ قوله يكون اذا انما هو ان يكون مكلفا به فهو  
 ٦٨ قوله يكون اذا انما هو ان يكون مكلفا به فهو  
 ٦٩ قوله يكون اذا انما هو ان يكون مكلفا به فهو  
 ٧٠ قوله يكون اذا انما هو ان يكون مكلفا به فهو  
 ٧١ قوله يكون اذا انما هو ان يكون مكلفا به فهو  
 ٧٢ قوله يكون اذا انما هو ان يكون مكلفا به فهو  
 ٧٣ قوله يكون اذا انما هو ان يكون مكلفا به فهو  
 ٧٤ قوله يكون اذا انما هو ان يكون مكلفا به فهو  
 ٧٥ قوله يكون اذا انما هو ان يكون مكلفا به فهو  
 ٧٦ قوله يكون اذا انما هو ان يكون مكلفا به فهو  
 ٧٧ قوله يكون اذا انما هو ان يكون مكلفا به فهو  
 ٧٨ قوله يكون اذا انما هو ان يكون مكلفا به فهو  
 ٧٩ قوله يكون اذا انما هو ان يكون مكلفا به فهو  
 ٨٠ قوله يكون اذا انما هو ان يكون مكلفا به فهو  
 ٨١ قوله يكون اذا انما هو ان يكون مكلفا به فهو  
 ٨٢ قوله يكون اذا انما هو ان يكون مكلفا به فهو  
 ٨٣ قوله يكون اذا انما هو ان يكون مكلفا به فهو  
 ٨٤ قوله يكون اذا انما هو ان يكون مكلفا به فهو  
 ٨٥ قوله يكون اذا انما هو ان يكون مكلفا به فهو  
 ٨٦ قوله يكون اذا انما هو ان يكون مكلفا به فهو  
 ٨٧ قوله يكون اذا انما هو ان يكون مكلفا به فهو  
 ٨٨ قوله يكون اذا انما هو ان يكون مكلفا به فهو  
 ٨٩ قوله يكون اذا انما هو ان يكون مكلفا به فهو  
 ٩٠ قوله يكون اذا انما هو ان يكون مكلفا به فهو  
 ٩١ قوله يكون اذا انما هو ان يكون مكلفا به فهو  
 ٩٢ قوله يكون اذا انما هو ان يكون مكلفا به فهو  
 ٩٣ قوله يكون اذا انما هو ان يكون مكلفا به فهو  
 ٩٤ قوله يكون اذا انما هو ان يكون مكلفا به فهو  
 ٩٥ قوله يكون اذا انما هو ان يكون مكلفا به فهو  
 ٩٦ قوله يكون اذا انما هو ان يكون مكلفا به فهو  
 ٩٧ قوله يكون اذا انما هو ان يكون مكلفا به فهو  
 ٩٨ قوله يكون اذا انما هو ان يكون مكلفا به فهو  
 ٩٩ قوله يكون اذا انما هو ان يكون مكلفا به فهو  
 ١٠٠ قوله يكون اذا انما هو ان يكون مكلفا به فهو

المعنى ان الاداء وجوب الاداء مقتضى معنى انه لو لم يكن ذلك لماله لوجب عليها اداء الصوم وقدمه سابقا لبعضه قالوا ان القضاء وترتب على وجوبه لا يردون اصل الوجوب وقالوا ان التام يجب اداء  
 الصلوة تقديره معنى انه لو لم يكن الصوم لوجب له الاداء المقتضى ولا يبيح في انتفاءه فان حاله ما ذكره والصوم معها ممنوع انتهى ١٣ قوله يكون اذا انما هو ان يكون مكلفا به فهو  
 سفره من انما هو ان يكون مكلفا به فهو  
 عزانه خرج من غير قصد في النظر لانه قال انما هو ان يكون مكلفا به فهو  
 بهما لولا ان اتفاق بين المصنفين والشاشين ان الاداء حرام من غير علة فلا يكون واجبا  
 قوله قول كما قال حسن الشاشين انما هو ان يكون مكلفا به فهو  
 المصنفين والشاشين انما هو ان يكون مكلفا به فهو  
 اللهم اغفر لصاحب تصفية وتصحيح هذا الكتاب المسمى بمسلم الشبوت ١٢

المقالة الثانية الاحكام بيان كون العبد اهلا للتصحر وملك اليد

له قوله خوطب بمقتضى قوله كالايمان والصلوة والصوم والكف عن الحرامات قال في المنهية بخلاف الحج لما روي عنه صلى الله عليه وسلم انما يجمع ثم يحق فاعليه حجة وبطلان  
بها بالاتفاق واما العبد المحرور فغيره من ابي حنيفة يفرق بين صاحبها كما فصل في مقارن ١٢٣ قوله الحق المولى في رقبته وفي سائر احواله لا يملك له الا ان يملك له في الرقبة  
ولا يقدر على الاتخاذ في تصرفه ممنوع من المازون من التصرفات المالية حتى المولى ١٢٣ قوله واللازم وهو ان العبد لا يملك باطن جماعة فان الكل يفتقون على ان العبد لا يملك له صلا ولا في  
يدنه فهو ملك سيده وهذا القدر يفرق بينه وبين المازون من التصرفات فان بطلان الثاني دليل بطلان المقدم كذا نقل استاذنا المصنف ١٢٣ قوله المانع مستحق بهما حتى المولى فان رقبته مملوكة لسيده  
فلو ثبت للملك لكان الرقيق المملك مالكا وموظفان ما ثبت في المانع ولا المسبب وان استلزم وجود سبب ولكن لا يستلزم وجود سبب من ١٢٣ قوله ويجوز تعدد الاسباب لالمسبب التصرف والى اصل المانع ان  
مع انضمام المقتضى وهو الملية ملكا لرقيقه المانع والى المسبب وان استلزم وجود سبب ولكن لا يستلزم وجود سبب من ١٢٣ قوله ويجوز تعدد الاسباب لالمسبب التصرف والى اصل المانع ان  
ملك التصرف انما يستفاد من ملك الرقبته لوجوه تعدد الاسباب كما في الوكالة لا يثبت ملك التصرف ولا يثبت ملك الرقبته ١٢٣ قوله كان التصرف مطلقا في انواع العبادات غير ما يقيد  
بنوع من الانواع سواء اذن فيه المولى ام لا قال في المنهية هذا عند علمائنا المشتهرين

المقالة الثانية في الاحكام بيان ان الموت هادم للاساس التكليف

ولتحققها خوطب بحقوقه تعالى ويصح اقراره بالحد والقصاص  
وانما الجرح المولى فاذنه فك الجرح ورفع المانع لاثبات الالهية  
قالوا لو كان اهلا للتصرف كان اهلا للملك لان التصرف سبب  
له مسبب عنه واللازم باطل جمعا واذا لم يكن اهلا للتصرف لم  
يكن اهلا للملك لان اليد انما يستفاد بملك الرقبة او التصرف وقد  
اتفقنا قلنا الخلف لمانع لاعداء المقتضى يجوز تعدد الاسباب هلية  
التصرف فلو اذن له المولى في نوع كان له التصرف مطلقا  
فثبت يده على كسبه كالمكاتب انما يملك حجرة دون المكاتب لان  
فك حجرة بلا عوض فيكون كالمهبة بخلاف الكتابة فهو كالمسألة  
الموت هادم للاساس لتكليف فلا يبقى على ذمة الميت الاما كان  
متعلقا بعين كالودائع والغضوب او بمال تركه كالديون والوصايا  
والتجهيز ويقدم بالاجماع فلا يصح الكفالة بما عليه  
بعد الموت عند ابي حنيفة لانها ضمن الذمة الى الذمة  
في المطالبة ولا مطالبة فلا ضم وعند ما يصح وبها  
قالت الائمة الثلاثة رح لحدائث جابرهما على فصله عليه

اللا قال في المنهية هذا عند علمائنا المشتهرين  
المدعى لو وجد ذلك الجرح المانع من التصرفات  
بالمسبب من مقتضى نوع رقبته ان العبد  
للتصرف وانما كان محورا للمانع ويحقق المولى  
وقد زلل ما ذكره فعدا ما كان حاله لم يجرى  
التصرف مطلقا من رقبته وقيل في رده  
والشأن في رقبته من باذن غيره ان تصرفه  
كان بطريق النيابة عنه كما لو وكيل كان محملا  
على اذن غيره لاثبت له التصرف المانع  
بالنفس من غيره ما فيه حتى وجبه انما لا يملك  
تصرف بطريق النيابة لكونه لا التصرف بنفسه  
نظرا لان نوع الجرح في نوع يجوز ان يكون لغرض  
لا يوجد في نوع اخر فلا يلزم من سقوط الجرح  
في الاستفاضة كل نوع ودعوى ان الاستفاضة  
لا تخص بنوع دون نوع غير مسلم فزورة  
ان الغرض الذي للاستفاضة في هذا النوع قد  
لا يوجد في نوع اخر فاقول كذا قال العاصم  
الجرح باذى ١٢٣ قوله بطلان الكتابة  
التي يثبت ان المانع من المسبب في العبد  
المازون انما كان حق المولى وقد زلل اذن  
كما ان المانع في المكاتب قبل الكتابة كان  
حق المولى وقد زلل بالكتابة فكان له  
لا للمولى والفرق ان المولى يملك جرح العبد  
المازون بعد اسقاطه لان دار الجرح والاذن  
على الملك فادام ثبوته كان حق المولى  
انما يتاثير فيكون كالمهبة وبها انما يثبت الرد  
بخلاف الكتابة فان ملك جرح المكاتب يوجب  
ليكون كالمسألة ولا يصح الرجوع عنه ١٢٣  
قوله الموت اقول نعم المصنف باذى الاحكام  
الموت لا يقتضي الاحكام به فقال ان الموت يادم  
لاساس التكليف فلا يبقى على ذمة الميت حتى  
من المكاتب حتى رد اذنه والغضوب  
واذ ان الديون والوصايا التي هي حق المالك  
في عين مال الوصية والعطية من ارض  
والموصى له في المال المشرك الميت فكل  
واحد منهما ان اخذه بنفسه لو فطره فواجب  
على الورثة ان يوفيهما وكذا حتى تجزى الميت  
ويجوز ان لا يشاء في قول المصنف فلا يبقى  
ذمة الميت الاما كان متعلقا به منقطعاً

فان خلق حق المالك لعين الوصية وكذا انما ليس في ذمة المسبب فان بالموت فزعت ذمته ولم يبق عليه من التكليف الا المأثر كذا في حسن الشرح ١٢٣ قوله وقد يقدم بالاجماع كون  
الحاجة اليها فوس من اهل العبادات كما كان يقدم لها سعة في حال حيوة على حق الغرام حتى اليقين لمر ان يمنوه من الحاجة اليه ثم يقدم الديون على الوصايا لان الحاجة اليه  
تضاهي الدين اشتمن الحاجة الى الوصايا لان الدين واجب والوصية فرع فاسقاط الواجب ايجز من التبرع في تقديم وصيائه اذا لم تجزوا الثلث ثم تجزى الميراث بطريق الكفالة لان حاجته  
الى من يخلق في احواله باقية بعد موته فاعلم الشارح اوارث مقارن ١٢٣ قوله لحدائث جابر على فصله عليه في المنهية عن جابر كان رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يصح على  
رجل مات وعليه دين فاني سميت فقال عليه بن قال نعم وبنامان قال صلوا على صاحبكم فقال ابو قتادة الانصاري على ما على رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يصح على  
عليه وسلم واه ابو داود والنسائي كذا في التصرفات حتى في قول في صحيح البخاري عن مسلم ان الكوفة ان النبي صلى الله عليه وسلم اتى جنازة ليصل عليه فقال علي بن ابي طالب من قال صلوا على  
صاحبكم قال ابو قتادة على ربه رسول الله صلى الله عليه وسلم فصل عليه ١٢٣ التعليق المنعوت على مسلم الثبوت  
اللهم اغفر لصاحب تصفية وتصحيح هذا الكتاب المنسحق الثبوت ١٢٣

